الفصل الأول

" الصيغة في الجملة الفعلية وشروطها "

تمهيد

تُعتبر الصيغة الصرفية للكلمة قرينة أساسية لبناء الجملة الفعلية، لذلك نرى النحاة قد قدَّموا للأبواب النحوية بباب صرفي هو "الكلام وما يتألف منه" ، ليس هذا فحسب بل اشترطوا " صيغة صرفية ما لتكون مبنى لبابٍ نحويّ ما أي قرينة لفظية على ذلك الباب كاشتراط المصدر للمفعول المطلق والمفعول لأجله، وكالقول بالجمود للتمييز ثم بالاشتقاق للحال والنعت الحقيقي، وكاطراد صيغة المبني للمفعول في الإسناد إلى نائب الفاعل"[١] . وبهذا تكون الصيغة " قرينة لفظية على الباب فنحن لا نتوقع للفاعل ولا للمبتدأ ولا لنائب الفاعل أنْ يكون غير اسم" [٢] .

فالدكتور" تمّام حسّان "هنا يؤكد قيمة الصيغة الصرفية في بناء الجملة، لذلك فهي قرينة أساسية من القرائن التي تتضافر مع بعضها لبناء الجملة بناءً صحيحاً نحويّاً ودلالياً. ويجعل أستاذنا فَقْدَ الصيغة المحددة للباب النحوي من قبيل الترخص في الصيغة، ومن ذلك على حد قوله " مجيء الحال جامدة والنيابة عن المفعول المطلق بغير مصدر أو بمصدر فعل غير فعله" [٣] .

ولأهمية" الصيغة الصرفية" للكلمة في الجملة الفعلية باعتبارها قرنية أساسية لبنائها، جاء هذا الفصل للحديث عنها من خلال ثلاثة مباحث:

المبحث الأول :" الفعل "

ويشتمل هذا المبحث على تقسيمات النحاة للفعل المتعلقة بصيغته والتي لها تأثير في الأبواب النحوية وهي:

أولاً: تقسيم الفعل من حيث الزمن إلى ماضٍ، ومضارع، وأمر.

ثانيا: تقسيم الفعل بحسب العمل إلى لازم ومتعدٍ.

ثالثا: تقسيم الفعل إلى مبنى للفاعل، ومبنى للمفعول.

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها، د/ تمّام حسّان ، ٨٦

(٢) السابق ٢١٠.

(٣) السابق ٢٣٧.

المبحث الثاني: " الفاعل ونائبه".

ويتناول هذا المبحث الصيغة الصرفية للركن الأساسي الثاني في الجملة الفعلية بعد الفعل، وذلك من خلال:

أولاً: الفاعل.

ثانيا: نائب الفاعل.

المبحث الثالث: " العناصر غير الإسنادية في الجملة الفعلية "

ويتناول هذا المبحث الصيغة الصرفية للعناصر غير الإسنادية في الجملة الفعلية :

أولاً: المفعول به.

ثانيا: المفعول المطلق.

ثالثا: المفعول فيه.

رابعاً: المفعول لأجله.

خامساً: المفعول معه.

سادساً: الحال.

سابعاً: التمييز.

وسوف يدور الحديث في هذا الفصل من خلال ما حدّده النحاة من شروط الصيغة لهذه الوظائف النحوية، مع توضيح آراء المجيزين للترخص في هذه الصيغ في بعض الوظائف ومناقشة آرائهم.

المبحث الأول

" الفعـــل "

لقد آثرت التركيز على هذه التقسيمات الثلاثة للفعل لما لها من دور أساسى في بناء الجملة الفعلية، وباختلاف صيغة الفعل تبعاً لهذه التقسيمات يختلف تركيب الجملة وبناؤها، وتتغير من صورة لأخرى، أمَّا التقسيمات الأخرى للفعل فأرى أنَّها صرفية في الأساس، وتقسيمها لا يغيّر شيئاً أساسيا في بناء الجملة وتركيبها ومنها على سبيل المثال:

١- تقسيم الفعل إلى مجرد ومزيد.

٢- تقسيم الفعل إلى جامد ومتصرف.

٣- تقسيم الفعل إلى صحيح ومعتل. والمؤثر من هذا التقسيم في بناء الجملة الفعلية هو إعرابه أو بناؤه وهذا سوف يُدرس في فصل العلامة الإعرابية.

أولاً: تقسيم الفعل من حيث الزمن:

بداية لقد عرّف النحاة الفعل بأنَّه " لفظ يدل على معنى في نفسه ويتعرض ببنيته للزمان " [١]. فالتعريف هنا يؤكد دلالة الفعل على الزمن؛ لذلك اختلف تقسيم النحاة للفعل باعتبار الزمن، فالبصريون يجعلونه ثلاثة أقسام- ماضٍ، ومضارع، وأمر- والكوفيون يجعلونه قسمين فقط - ماضٍ، ومضارع - أما الأمر فهو مقتطع من المضارع عندهم [٢]. ثم يضيفون قسماً ثالثا هو الدائم والمقصود به اسم الفاعل [٣] . فالفرّاء الذي هو " إمام وعلم من أعلام المدرسة الكوفية يذهب مذهباً غريباً وعجيباً في تقسيم الفعل حيث يرى أنَّ الفعل ثلاثة أقسام: ماضٍ ومستقبل ودائم، ومراده بالأول: الفعل الماضي، وبالثاني: المضارع، وبالثالث: اسم الفاعل فجعل اسم الفاعل داخلاً في فلك الأفعال، ولم يشر إلى الأمر؛ لكونه ليس مستقلاً بل مقتطعاً من المضارع " [٤]. وهذا التصنيف. كما هو واضح - يتسم بالغرابة، والصواب هو ما عليه البصريون من أنَّه ينقسم إلى ثلاثة أقسام، فسيبويه يؤكد ذلك من خلال تعريفه للفعل حيث إنه " أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما

---

(١) المقرب، لابن عصفور، تحقيق/ أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، ٤٥، مطبعة العاني، بغداد.

(٢) انظر همع الهوامع للسيوطي، تحقيق / أحمد شمس الدين ١/٣٠، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

(٣) انظر في النحو العربي نقد وتوجيه، د/ مهدي المخزومى ١١٤، ١١٥، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.

(٤) العناصر الأساسية للمركب الفعلي، د/ أبو السعود الشاذلي، ١٧، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

مضي، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع" [1]. ثم وضّح الأمثلة الدالة على هذا التقسيم " فأمّا بناء ما مضي فذَهَبَ وسَمِعَ وَمكُثَ وحَمِدَ. وأمّا بناء ما لم يقع فإنّه قولك آمراً: اذهبْ واقتلْ واضربْ، ومخبراً: يُقْتَلُ ويذهب ويُضْرِبُ ويُقْتَلُ ويُضْرَبُ. وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت" [2].

وهذا نص آخر يؤكد أنَّ أقسام الفعل ثلاثة هي "فَعَلَ المفتوح الآخر ، نحو ضَرَبَ وانطلقَ واستخرج، وهو للماضي خاصة، وما دخله الزوائد الأربع، نحو أَفْعَلُ ، ونَفْعَلُ، وتَفْعَلُ، ويَفْعَلُ، وهو يصلح للحال والاستقبال، تقول : يفعل وهو في الفعل ، ويفعل غداً، فإذا دخله السين أو سوف اختص بالمستقبل، وإذا دخله اللام اختص بالحال ، كقولك : أنَّه ليأكل، والثالث من الأمثلة الموقوف الآخر، نحو: اخرجْ وأكرمْ يكون أمراً للمخاطب. [3]

وهذان النصان يؤيدهما آراء النحاة وذلك عكس ما قاله الدكتور مهدي المخزومي بأنَّ "تقسيم الفعل إلى ماض ومضارع ودائم تقسيم يؤيده الاستعمال، وتؤيده النصوص اللغوية التي صدر عنها الكوفيون في مقالتهم بالفعل الدائم، كما يؤيده مذهب البصريين أنفسهم في إجراء (فاعل) و (مفعول) مجرى الفعل بكل ماله من خصائص إذا وقعا في سياق نفي أو استفهام، أو بتعبير آخر إذا دنوا من الفعلية بوقوعهما في مثل هذا السياق الذي يقع فيه غالباً " [4]. ثم يؤكد كلامه حيث يقول :" فليكن لنا إذن من الجرأة ما يحملنا على تثبيت هذا التقسيم وإقراره في مقالاتنا وكتبنا، والكتب المقررة لتلاميذنا في مراحل التدريس المختلفة، ولن نغيّر في هذا أسلوباً، ولن نشوه في هذا تعبيراً، فقد ترددت ألسنة المعربين بهذا التقسيم أكثر من قرنين من الزمان في مدارس بغداد وحلقات مساجدها، ومجالس الدرس الخاصة فيها، وتأثر بها دارسون انتشروا في كثير من الأقطار التي عُنيت بمثل هذه الدراسة" [5]. فالدكتور المخزومي؛ يؤكد أنَّ " الأفعال إذن ثلاثة: الفعل الماضي

---

(١) الكتاب، سيبويه، تحقيق / عبد السلام محمد هارون، ١٢/١.

(٢) السابق ، ١٢/١ .

(٣) الجمل فى النحو، عبد القاهر الجرجاني ، تحقيق د / عبد الحليم عبد الباسط المرصفى ، ٢٨ ، ٢٩ .

(٤) في النحو العربي نقد وتوجيه ، د/ مهدي المخزومي ، ١١٩ .

(٥) السابق، ١١٩.

والفعل المضارع والفعل الدائم، أو بعبارة أقرب إلى التعبير اللغوي: بناء (فعَل) ، وبناء (يُفْعُل)، وبناء (فاعل) "[1] .

والحق أنَّ واقع اللغة مخالف لكلام الدكتور المخزومي؛ وذلك لأنَّ التقسيم الأصح هو ما عليه جمهور النحاة البصريين، فالمعروف لدى النحاة أنَّ المشتقات تعمل عمل الأفعال ولكنها ليست أفعالاً، فمثلاً اسم الفاعل عندما يرفع فاعلاً أو ينصب مفعولاً يكون على ضربين:

الأول: أنْ يكون محلي "بأل" وهنا يعمل عمل الفعل بدون شروط، ولكن يؤخذ على ذلك أنَّه لو كان فعلاً لما جاز دخول " أل " عليه ، فالفعل لا تدخله أداة التعريف.

الثاني: أنْ يكون مجرداً من " أل " فيعمل عمل الفعل بشروط منها (اعتماده على نفي، أو استفهام، أو ابتداء، أو موصوف) والمعروف أنَّ الفعل لا يحتاج لمثل هذه الشروط لكي يعمل في معموله أو معمولاته، فكيف لنا أنَّ نقول أنَّه فعل وهو في عمله مخالف لما عليه الفعل؟.

كذلك هناك اختلاف بين الفعل واسم الفاعل – المشتق – أنَّه حينما نعرب مثالاً مثل: "أقائم زيدٌ". نقول إنَّ " قائم " مبتدأ وليس فعلاً ، و"زيد" فاعل سد مسد الخبر، إذن الجملة ليست فعلية. لهذا لا نستطيع القول بأنَّ "اسم الفاعل" قسماً ثالثاً للفعل ونغفل فعل الأمر أو نقول عنه أنَّه مقتطع من المضارع لهذين السببين يقوي رأى البصريين أنَّ الفعل ثلاثة أقسام: ماض، و مضارع، وأمر.

١ – الفعل الماضي وعلاماته:

عرّفه الزمخشرى بأنَّه "الدال على اقتران حدث بزمان قبل زمانك"[2] فالأصل في زمن الفعل هنا أنْ يكون قبل زمن التكلم، والمقصود بالزمن هنا الزمن الصرفي لا الزمن النحوي، وذلك لما بينهما من فرق وضّحه الدكتور "تمّام حسّان" حيث يقول: " وأما معنى الزمن فإنه يأتي على المستوى الصرفي من شكل الصيغة وعلى المستوى النحوي من مجرى السياق، ومعنى إتيان الزمن على المستوى الصرفي من شكل الصيغة أنَّ الزمن هنا وظيفة الصيغة المفردة ومعنى أنَّ الزمن يأتي على المستوى النحوي من مجري السياق أنَّ

---

(١) فى النحو العربي نقد وتوجيه، د/ مهدي المخزومى ، ١١٩.

(٢) المفصل فى علم العربية، الزمخشري،٢٤٤، دار الجيل، بيروت.

الزمن في النحو وظيفة السياق وليس وظيفة صيغة الفعل، لأنَّ الفعل الذي على صيغة فعل قد يدل في السياق على المستقبل، والذي على صيغة المضارع قد يدل فيه على الماضي" [1].

ويعلل الدكتور ذلك بأنَّ " السياق يحمل من القرائن اللفظية والمعنوية والحالية ما يعين على فهم الزمن في مجال أوسع من مجرد المجال الصرفي المحدود. وهكذا يكون نظام الزمن جزءًا من النظام الصرفي، وأما الزمن السياقي النحوي فإنَّه جزء من الظواهر الموقعية السياقية لأنَّ دلالة الفعل على زمن ما تتوقف على موقعه وعلى قرينته في السياق".[2] لذلك سوف تكون دلالات الزمن النحوي في جزء الدلالة من هذه الدراسة.

علامات الفعل الماضي:

حدّد النحاة للفعل الماضي علامتين يعرف بهما وتفرقان بينه وبين القسمين الآخرين وقد بيّنهما ابن مالك في قوله: [3]

بتا فَعلَتَ وأتتْ .....

- العلامة الأولى: تاء الفاعل:

وهي المضمومة للمتكلم، نحو"فعلتُ" والمفتوحة للمخاطب، نحو:"تباركتَ" والمكسورة للمخاطبة، نحو " فعلتِ[4] ". وهذه التاء المضمومة تكون لخطاب جماعة الذكور إذا وليتها ميم ساكنة مثل قوله تعالى ﴿ إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لِأَنفُسِكُمْ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا ﴾ [5]"، وتكون المضمومة – أيضاً – لخطاب جماعة الإناث إذا وليتها نون مشددة كقوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُل لِّأَزْوَاجِكَ إِن كُنتُنَّ تُرِدْنَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا﴾ [6]، وتكون لخطاب المثنى مذكراً أو مؤنثا إذا وليتها ميم بعدها ألف.

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها، د / تمّام حسّان ، ١٠٤ .

(٢) السباق، ١٠٥.

(٣) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق / يوسف الشيخ محمد البقاعي، ١/٢٥، دار الفكر، بيروت، لبنان.

(٤) السابق ١ / ٢٥ ، وانظر همع الهوامع ، السيوطي ، ١ / ٣٠ .

(٥) سورة الإسراء ، جزء الآية ٧.

(٦) سورة الأحزاب، جزء الآية ٢٨ .

- العلامة الثانية: تاء التأنيث الساكنة:

يمتاز الفعل الماضي – أيضا – بتاء " أتتْ " والمراد بها تاء التأنيث الساكنة، والقول بأنَّها ساكنة احترازاً عن اللاحقة للأسماء، فإنَّها تكون متحركة بحركة الإعراب، وكذلك من اللاحقة للحرف، نحو" لاتَ " وربَّتَ، وثمَّتَ "وذلك لأنَّ تسكينها مع" ربَّ ، وثمَّ " قليل نحو : " ربَّتْ، وثمَّتْ[1] " . وهذه التاء يحذف معها آخر الفعل إذا كان معتلاً بالألف مثل : دَعَتْ ونَمتْ ومَشتْ، وكذلك تحرك بالكسر تجنباً لالتقاء الساكنين كقوله تعالى : ﴿ وَقَالَتِ اخْرُجْ عَلَيْهِنَّ ﴾[2]، وتحرك بالفتح إذا كان الفعل مسنداً لضمير المثني كقوله تعالى : ﴿ قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ ﴾[3] لمناسبة الألف .

٢- الفعل المضارع وعلاماته:

عرفه الزمخشري بأنَّه : " ما تعتقب في صدره الهمزة، والنون، والتاء، والياء وذلك قولك للمخاطب أو الغائبة تفعل، وللغائب يفعل، وللمتكلم أفعل، وله إذا كان معه غيره واحداً أو جماعة نفعل وتسمي الزوائد الأربع ".[4] وحرف المضارعة مضموم في الرباعي، مفتوح فيما سواه. [5]

علامات الفعل المضارع:

العلامة الأولي : ياء المخاطبة :

وهي علامة تلحق كلاًّ من الفعل المضارع وفعل الأمر، ولا تلحق الفعل الماضي وذلك نحو: " تضربينَ ". [6]

---

(١) شرح ابن عقيل ، على ألفية ابن مالك ، ١ / ٢٥ .

(٢) سورة يوسف ، جزء الآية ٣١ .

(٣) سورة فصلت، جزء الآية ١١ .

(٤) المفصل، للزمخشري، ٢٤٤.

(٥) شرح كافية ابن الحاجب ، للرضي ، تحقيق / السيد أحمد علي ، ٤ / ١١

(٦) انظر شرح ابن عقيل ، ١ / ٢٥ ، ٢٦ .

العلامة الثانية: نون التوكيد :

وهي ثقيلة وخفيفة، ويؤكد بها الفعل المضارع في مواضع خاصة، أمّا الأمر فيؤكد بها دون شرط وهذه النون لا يؤكد بها إلا الفعل المستقبل الذي فيه معنى الطلب وذلك ما كان قسماً- وفيها يكون الفعل واجب التوكيد – أو أمراً، أو نهيًا، أو استفهاماً، أو عرضاً، أو تمنياً كقولك: بالله لأفعلنَّ وأقسمت عليك إلا تفعلنَّ، ولما تفعلنَّ واضربنَّ ولا تخرجنَّ وهل تذهبنَّ وألا تنزلنَّ وليتك تخرجنَّ. (١)

وهاتان النونان لا يؤكد بهما الماضي مطلقاً، وشذ قوله:

دامَنَّ سَعْدُكِ لَوْ رَحِمْتَ مُتَيَّماً لَوَلاكِ لَمْ يَكُ للصَّبَابَةِ جَانحَا

والذي سهّله أنَّه بمعنى افعل. وأمّا المضارع فإنْ كان حالاً لم يؤكد بهما، وإنْ كان مستقبلاً أكد بهما وجوباً في نحو قوله تعالى: ﴿ وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم ﴾ (٢)،(٣) .واجتمعت النونان في قوله تعالى : ﴿ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا ﴾ (٤).

العلامة الثالثة: دخول الحروف الجازمة عليه:

جعل النحاة من علامات الفعل المضارع صحة دخول الحروف الجازمة عليه وعملها فيه، مثل: لم يضربْ ولا تضربْ أخاك، ولتأمر بالمعروف، وقوله تعالى:﴿كَلَّا لَمَّا يَقْضِ مَا أَمَرَهُ ﴾ (٥) وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله:

فعل مضارع يلي لم كيشم. (٦)

---

(١)المفصل، الزمخشرى، ٣٣٠ .

(٢) سورة الأنبياء، جزء الآية ٥٧ .

(٣) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام ، تحقيق / محمد محيى الدين عبد الحميد ، ٢ / ٣٣٩ .

(٤) سورة يوسف، جزء الآية ٣٢ .

(٥)سورة عبس ، الآية ٢٣.

(٦)شرح ابن عقيل، ١ / ٢٧.

العلامة الرابعة : دخول الحروف الناصبة عليه وعملها فيه:

يوضح سيبويه هذه العلامة بقوله: " اعلم أنَّ هذه الأفعال لها حروف تعمل فيها فتنصبها لا تعمل في الأسماء، كما أنَّ حروف الأسماء التي تنصبها لا تعمل في الأفعال، وهي أنْ ، وذلك قولك : أريد أنْ تفعلَ، وكي، وذلك: جئتك لكي تفعلَ . ولنْ " (١)

العلامة الخامسة : دخول السين وسوف عليه :

من العلامات التي تميز الفعل المضارع دخول السين وسوف عليه، وهما عندما تدخلان عليه تخلصان زمنه للاستقبال، وهما لا تدخلان على الماضي أو الأمر.

٣- فعل الأمر وعلاماته:

عرّفه ابن الحاجب بأنَّه" صيغة يُطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة، وحكم آخره حكم المجزوم؛ فإنْ كان بعده ساكن وليس برباعي، زدت همزة وصل مضمومة،إنْ كان بعده ضمة، مكسورة فيما سواه، مثل: " اُقتلْ "، " اضرِبْ " ، " اعلِمْ " وإن كان رباعيّاً فمفتوحة مقطوعة "(٢) . وخاصته أنْ تُفْهم الطلب ، ويقبل نون التوكيد فإن أفهمتْه كلمة ولم تقبل النون فهي اسم فعل نحو صَهْ. أو قبلتها ولم تفهمه ففعل مضارع. (٣)

وهذا الفعل" مستقبلٌ " أبداً ، لأنَّه مطلوب به حصول ما لم يحصل ، أو دوام ما حصل نحو:﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ﴾ (٤). قال ابن هشام : إلاَّ أن يُراد به الخبر ، نحو : ارمْ ولا حرج، فإنَّه بمعنى رميت والحالة هذه، وإلاّ لكان أمرًا له بتجديد الرمي، وليس كذلك " (٥) .

علامات فعل الأمر :

العلامة الأولي: ياء المخاطبة :

---

(١) الكتاب، سيبويه، ٣ / ٥ .

(٢) شرح كافة ابن الحاجب ، للرضي، ٤ / ١٢٧ .

(٣) همح الهوا مع ، السيوطي ، ١ / ٣٠ .

(٤) سورة الأحزاب ، جزء الآية ١ .

(٥) همع الهوامع ، السيوطي ، ١ / ٣٠ .

هذه العلامة مشتركة بين الأمر والمضارع ، وهي في دخولها على الأمر تختلف حيث إنَّها في فعل الأمر يشترط معها دلالة الفعل على الطلب بنفسه وبصيغته، فلابُدَّ من اجتماع الأمرين معاً [1] .

العلامة الثانية : نون التوكيد :

دخول النونين – الثقيلة والخفيفة – على فعل الأمر مشترك بينه وبين الفعل المضارع– أيضا – وهاتان النونان يؤكد بهما صيغ الأمر مطلقاً، ولو كان دعائياً كقوله: [عبد الله بين رواحه]

فأنْزِلَنْ سَكِينَةً عَلَيْنا وَثبِت الأقدامَ إنْ لا قَيْنَا[2]

ولكون فعل الأمر له علاماته التي تميزه عن غيره من الأفعال يؤكد أنَّه قسم ثالث للأفعال، وينفي قولَ الكوفيين ومن تبعهم، أنَّه ليس فعلاً لعدم دلالاته على الزمان أو لعدم الإسناد رافضاً بذلك الفاعل المستتر أو الضمائر المتصلة به، وجاعلها دوال على التثنية أو الجمع [3]. وهذا رأى ضعيف لمخالفته لرأى جمهور النحاة فلم يرد إلا في لغة " أكلوني البراغيث " ومع التسليم بوجودها فلها تخريجاتها كرفع الاسم الظاهر على البدل مثلاً.

ثانيا:تقسيم الفعل بحسب العمل إلى لازم ومتعدٍ:

لقد قسمّ النحاة الفعل بحسب عمله قسمين – لازم ومتعدٍ – ثم أضاف بعضهم قسماً ثالثاً مسموعاً وهو ما يُستعمل لازما ومتعديًّا، وذلك على النحو الآتي:

القسم الأول: الفعل اللازم:

هو الذي لا يتعدى إلى المفعول به ولكنَّه " يتعدى إلى ما اشتقَّ من لفظه اسماً للمكان وإلى المكان؛ لأنَّه إذا قال ذهب أو قعد فقد عُلِم أنَّ للحدث مكانا وإنْ لم ينكره كما عُلم أنَّه قد كان ذهابٌ، وذلك قولك : ذهبت المذهب البعيدَ وجلستُ مجلساً حسناً". [4]وهذه الأفعال لو تعدت إلى الأسماء بدون حروف للجر يكون هذا من قبيل الشذوذ "، وقد قال بعضهم: ذهبت

---

(٦) انظر العناصر الأساسية للمركب الفعلي، د / أبو السعود الشاذلى ، ٢٢٢ .

(٢) مغنى اللبيب، ابن هشام ، ٢ / ٣٣٩ . ونسب هذا الرجز لكعب بن مالك ، أو عامر بن الأكوع ، وفي ديوان ابن رواحة " وأنزلن سكينة علينا " وقبله " وثبت الأقدام إنْ لا قينا" .

(٣).انظر في النحو العربي نقد وتوجيه ، د / مهدى المخزومى ، ١٢٠ ، ١٢١ .

(٤)الكتاب سيبويه، ١ / ٣٥. .

الشامَ، يشبه بالمبهم، إذا كان مكاناً يقع عليه المكان والمذهب. وهذا شاذٌ؛ لأنَّه ليس في ذهب دليل على الشام، وفيه دليلٌ على المذهب والمكان. ومثل ذهبت الشام، دخلت البيت. ومثل ذلك قول ساعدة بن جؤية:

لَدْنٌ بَهزِّ الكَفِّ يَعْسِل مَتْنُهُ فيه كما عَسَلَ الطريقَ الثَّعْلبُ. (١)

فالنصان السابقان يوضحان أنَّ الفعل اللازم هو الذي يكتفي بمرفوعه ولا يتعدى إلى المفعول به ، وإذا تعدي إليه يكون بحرف من حروف الجر فلا يتعدى إليه بنفسه، وإنما يتعدى إلى بقية المكملات الأخرى، فاللازم والمتعدى معهم سواء.

مسألة : تعدية الفعل بحرف الجر.

يجوز أنْ يُعدّي الفعل اللازم بحرف الجر إلى " أنْ " و" أنَّ " وغيرهما نحو: "عجبت من أنَّك ذاهب " ، و " من أنْ قام زيد " ، ومن قعود عمرو " (٢). ويجوز حذف حرف الجر من " أنَّ " و " أنْ " فيقال : " عجبت أنَّك ذاهب " ، و أنْ قام زيد " ، ولا يجوز حذفه من غيرهما فلا يُقال : " عجبت قعودَ عمرو "(٣) . وهذا الحذف مع " أنَّ " و " أنْ " مطردٌ بشرط أمن اللبس ، فتقول : " رغبت في أنْ تفعل ، ولا يجوز رغبْتُ أنْ تفعل، لئلا يوهم أنَّ المراد: رغبت عن أنْ تفعل " (٤).

مذاهب النحاة في محل المصدر بعد حذف حرف الجر :

المذهب الأول: الجر وعليه الخليل والكسائي " ويؤيد قول الخليل قول الشاعر أنشده الأخفش: [الفرزدق]

وَمَا زُرْتُ لَيْلَي أنْ تَكونَ حَبِيبةً إليَّ ولا دَيْنٍ بِها أنَّا طالُبه

فجرَّ المعطوف علي " أنْ " فَعلُم أنَّ " أنْ " في محل جر(٥). وتبعهما ابن مالك في هذا الرأي.

---

(١) السابق ١ / ٣٥ ، ٣٦.

(٢) شرح الكافية الشافية، لابن مالك ، تحقيق د / عبد المنعم أحمد هريدى ، ٢ / ٦٣٣، دار المأمون للتراث.

(٣) السابق ، ٢ / ٦٣٣ .

(٤) شرح ألفية ابن مالك ، لابن الناظم ، ٢٤٨، دار الجيل، بيروت.

(٥) شرح الكافية الشافية، لابن مالك ، ٢ / ٦٣٤.

المذهب الثاني: النصب وعليه سيبويه والفرّاء [1]. وأيده الرضي وعلّل ذلك " لضعف حرف الجر عن أنْ يعمل مضمرا"[2]. وأستدل علي ذلك بقول الشاعر : [الفرزدق]

أَشَارتْ كُلَيبٍ بِالأُكُفِّ الأَصَابِعُ [3] .

وجعله من قبيل الشذوذ.

رأى مخالف:

يجيز الأخفش الأصغر حذف الجار مع غيرهما أيضاً قياساً، إذا تعين الجار، كما في " خرجت الدار"، ولم يثبت[4]. وخرّج الرضى مجيء هذا على وجهين :

الوجه الأول: على الشذوذ كقوله : [جرير]

تَمرون الدِّيَارَ ولَمْ تَعُوجُوا .....[5]

وقوله تعالى:﴿ لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ﴾[6] والأولى في مثله أنْ يُقال : ضُمِّنْ اللازم معنى المتعدّى، أي تجوزون الديار، ولألزمنَّ صراطك. وهذا التخريج حتى لا يُحمل على الشذوذ.

الوجه الثاني: كثرة الاستعمال. واستدل على ذلك بقوله تعالى:﴿ يَبْغُونَكُمُ الْفِتْنَةَ﴾ [7]أي : يبغون لكم ،و " كسبتك الخيرَ " أي : كسبت لك [8] .

علامات الفعل اللازم :

قسّم النحاة علامات الفعل اللازم قسمين، الأول عدمى بأنْ تكون غير موجودة في الفعل، والثاني وجودى بأنْ تكون موجودة في الفعل [9] .

---

(١) السابق ، ٣٣٤.

(٢) شرح كافية ابن الحاجب ، للرضي ، ١٣٨/٤.

(٣). عجز بيت للفرزدق وصدره : (إِذَا قِيلَ أيُّ النَّاسِ شرٌّ قَبِيلَةٍ).

(٤) شرح كافية ابن الحاجب ، للرضي ، ١٣٩/٤ .

(٥) صدر بيت لجرير وعجزه (كَلامُكُمُ عليَّ إِذَنْ حَرامُ) .

(٦) سورة الأعراف ، جزء الآية ١٦ .

(٧) سورة التوبة ، جزء الآية ٤٧ .

(٨) انظر شرح كافية ابن الحاجب ، للرضي ، ١٣٩/٤ ، ١٤٠.

(٩) انظر شرح التصريح علي التوضيح ، للشيخ خالد الأزهري ، ٣٠٩/١.

القسم الأول: العلامات العدمية:

١- ألاّ تتصل به هاء الضمير التي تعود على غير المصدر، بل تتصل به هاء الضمير التي تعود على المصدر نحو: القيام قمته ، والجلوس جلسته.

٢- ألاّ يُبني منه اسم مفعول تام بل يحتاج إلى ظرف أو جار ومجرور نحو: مقعودٌ معه، ومرضيّ عنه[١].

القسم الثاني : العلامات الوجودية:

وهذه العلامات الوجودية تدل على لزوم الفعل إمّا بالمعنى، وإمّا بالوزن:

أ- ما دلَّ على لزوم الفعل بالمعنى:

١- أنْ يدل الفعل على سجية كلوم، وَجبُنَ وَشَجُعَ[٢] .

٢- أنْ يدل الفعل على عرض مثل : مَرِضَ ، وكَسِلَ، ونَهِمَ [٣] .

٣- أنْ يدل الفعل على النظافة مثل: نَظُفَ، وطَهُرَ [٤].

٤- أنْ يدل الفعل على الدنس مثل نَجُسَ ، ورَجُسَ ، وقَذُرَ[٥] .

٥- أنْ يدل الفعل على لون مثل: احمرَّ ، واخضرَّ ، وأدم، واحمارَّ ، واسوادَّ [٦].

٦- أنْ يدل الفعل على حلية مثل: دَعِجَ وكحِلَ ، وَشَنِبَ ، وَهزِلَ [٧] .

ب – ما دلَّ على لزوم الفعل بالوزن:

١- كونه على " فَعُلَ " بالضم كَظُرفَ ، وَشُرفَ ، لأنَّه وقف على أفعال السجايا وما أشبهها مما يقوم بفاعله ولا يتجاوزه، ولهذا يتحوَّل المتعدي قاصراً إذا حُوِّل وزنه إلى فَعُلَ لغرض المبالغة والتعجب، نحو ضَرُبَ الرجل وفَهُمَ بمعنى ما أَضْرَبَهُ وأَفْهَمَه، وسُمِعَ " رحبتكم الطاعة " وأنَّ بشراً طَلُعَ اليمن " ولا ثالث لهما، ووجههما أنَّهما ضمِّنا معنى وسع وبلغ [٨] .

---

(١) في علم النحو ، د / أمين على السيد١٤ / ٢٩٣ .

(٢) مغنى اللبيب، ابن هشام ٢ / ٥٢١

(٣) انظر شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهري، ٣١٠/١ .

(٤) انظر شرح الألفية،لابن الناظم ٢٤٥.

(٥) السابق ، ٢٤٥ .

(٦) مغنى اللبيب، ابن هشام، ٥٢٢/٢.

(٧) السابق ، ٥٢٢/٢ .

(٨) السابق ، ٢ / ٥١٩ ، ٥٢٠ .

٢- كونه على فَعَلَ بالفتح ووصفه على فعيل ، نحو ذلَّ . [١]

٣ – كونه على فَعِلَ بالكسر ووصفه على فعيل، نحو قوى. [٢]

٤ – كونه على أَفْعَلَ بمعنى صار ذا كذا نحو " أغدَّ البعير، وأحصد الزرع" إذا صارا ذوي غدَّة وحصاد [٣] .

٥- أنْ يكون الفعل على وزن " افْعلَلَّ" كا قشعرَّ، واذعرَّ ، أي : تفرق [٤]

٦- أنْ يكـــون الفعل على وزن : " افَوعَلَّ " بسكون الفاء وفتح الواو والعين وتشديد اللام كاكْوهَدَّ الفرخ إذا ارتعد. [٥]

٧ – أنْ يكون موازنا لا فْعَنْلَلَ مثل احرنجم ، وهو بأصالة اللاميين [٦].

٨ – أنْ يكون على " افْعَنْلَلَ " بزيادة أحد اللامين كاقْعَنْسَسَ الجمل إذا أبى أنْ ينقاد [٧].

٩- أن يكـــون علـــى " افْعَنْلى " فتح العين وسكون النون وزيادة الألف في آخره وهي من حروف سألتمونيها كاحرنْبَى الديك... إذا انتفش للقتال [٨].

١٠- كونه على " استَفْعل " وهو دال على التحوُّل كاستحجر الطينُ [٩].

١١- كونه على وزن " انفَعَل " نحو انطلق وانكسر [١٠] .

١٢- كونه مطاوعاً لمتعدٍّ إلى واحد نحو: كسرته فانَكسر، وأزعجته فانَزعج [١١].

---

(١) انظر السابق ٢ / ٥٢٠ ، وانظر شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، ٢ / ٦٣١ .
(٢) انظر شرح الكافية الشافية، لابن مالك ٢ / ٦٣١.
(٣) انظر مغنى اللبيب ، ابن هشام ،٢ / ٥٢٠ .
(٤) شرح الألفية، لابن الناظم ٢٤٦.
(٥) انظر شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهري، ١ / ٣١١ .
(٦) انظر شرح الألفية، لابن الناظم، ٢٤٦.
(٧) مغنى اللبيب، ابن هشام ، ٢/٥٢٠ .
(٨) شرح التصريح على التوضيح ، للشيخ خالد الأزهري ، ١ / ٣١١.
(٩) مغنى اللبيب ، ابن هشام ٢ / ٥٢٠.
(١٠) السابق ، ٢ / ٥٢٠ .
(١١) السابق ، ٢ / ٥٢٠ .

١٣- أنْ يكن رباعيًّا مزيداً فيه نحو: تدحرج، واحْرَنجَمَ واقْشَعَرَّ واطمأنَّ [١].

١٤- أنْ يُضمن معنى فعل قاصر، نحو قوله تعالى :﴿وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ ﴾[٢]. و ﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ ﴾ [٣]... فأنَّها ضُمِّنت معنى ولا تنب ويخرجون[٤] .

وسائل تعدية الفعل اللازم:

١- زيادة همزة التعدية[٥]. نحو أذهبت الكرب عن نفسي فالهمزة التي دخلت على الفعل "ذهب" اللازم حولته لمتعد لواحد.

٢- ألف المفاعلة، تقول في جلس زيد ومشي وسار" جالست زيداً وماشيته وسايرته"[٦].

٣- تضعيف عين الفعل اللازم ، بشرط ألاَّ تكون همزة [٧] .

٤- صوغه على استفعل للطلب أو النسبة إلى الشيء كـ " اسْتَخْرَجْتُ المال، واستحسنت زيداً، واستقبحت الظلم" [٨] .

٥- تضمين الفعل اللازم معنى فَعَل متعد مثل قوله تعالى﴿ وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ﴾ [٩] بتضمين" تعزموا " معنى " تبرموا " [١٠] .

---

(١) السابق ، ٢ / ٥٢٠ .

(٢) سورة الكهف، جزء الآية ٢٨.

(٣) سورة النور ، جزء الآية ٦٣.

(٤) مغني اللبيب، ابن هشام، ٢ / ٥٢١.

(٥) انظر المفصل ، الزمخشرى ، ٢٥٧ .

(٦) مغنى اللبيب، ابن هشام، ٢ / ٥٢٣ .

(٧) النحو الوافى ، عباس حسن ، ١٦٥/٢.

(٨) مغني اللبيب ، ابن هشام، ٢٢٣/٥.

(٩) سورة البقرة ، جزء الآية ٢٣٥.

(١٠) انظر التركيب النحوي وشواهده القرآنية ، د / محمد أبو الفتوح شريف ، ١٠٨/٢، مكتبة الشباب، القاهرة.

٦- تحويل الفعل الثلاثي إلى" فعَل " مفتوح العين الذي مضارعة " يفعُل " بضمها، بقصد إفادة المغالبة ،نحو : كَرَمْتُ الفارس أَكْرِمُه ، بمعنى : غلبته في الكرم[١]

٧- إسقاط الجار توسعاً نحو : ﴿ وَلَكِن لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا ﴾[٢] ، أي: على سر ، أي: نكاحٍ ،﴿ أَعَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ ﴾[٣] أي: عن أمره. وقوله: [٤][ساعدة بن جؤية]

كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ

أي: في الطريق. [٥]

٨- أضاف الكوفيون وسيلة ثامنة وهي " تحويل حركة العين، يقال: كَسِيَ زيدٌ ، بوزن فَرِح، فيكون قاصرا...فإذا فتحت السين صار بمعنى ستر وغطَّى، وتعدَّى إلى واحدٍ...أو بمعنى أعطى كسوَةَ وهو الغالب، فيتعدى إلى اثنين، نحو: كسوْتُ زيدًا جُبَّة " [٦]

القسم الثاني: الفعل المتعدي:

عرّفه النحاة بأنَّه " ما يفتقر وجوده إلى محل غير الفاعل " [٧] لذلك فهو ينصب بنفسه مفعولاً به، أو اثنين، أو ثلاثة؛ من غير أنْ يحتاج إلى مساعدة حرف جر، أو غيره مما يؤدى إلى تعدية الفعل اللازم [٨]. وهذه الأفعال تُسمى المجاوزة.

علامات الفعل المتعدي:

حدَّد النحاة علامتين للفعل المتعدي يُعرف بهما وتميزانه عن الفعل اللازم وهما:

---

(١) النحو الوافى ، عباس حسن ، ١٦٧/٢.

(٢) سورة البقرة ، جزء الآية ٢٣٥.

(٣) سورة الأعراف ، جزء الآية ١٥٠ .

(٤) جزء بيته وتمامة : (لدن بهز الكفِّ يَعْسِل مَتْنُه فيه ....).

(٥) مغنى اللبيب، ابن هشام ، ٥٢٥/٢.

(٦) شرح المفصل، لابن يعيش ، ٧/ ٦٢، مكتبة المتنبي، القاهرة.

(٧) السابق ، ٧/ ٦٢.

(٨) النحو الوافى ، عباس حسن ، ٢/ ١٥٠ .

العلامة الأولى: ما جاز أنْ يتصل به " هاء " ضمير لغير مصدر، وهي هاء المفعول به كقولك : الباب أغلقته والمال أنفقته، والصدق قلته أمّا هاء المصدر فإنّها تتصل بالفعل المتعدي كما تتصل بالفعل اللازم فلا تدل على تعدي الفعل، فمثال المتصلة بالمتعدى: الضرب ضربته زيداً، ومثال المتصلة باللازم: القيام قمته [1].

العلامة الثانية:

أنْ يصلح أنْ يصاغ منه اسم مفعول تام يسمى متُعديًّا، ومجاوزا وواقعاً، كـ " مُقِيتَ فهو ممقوت " ، و " نُعِتَ فهو منعوت " ، والمراد بالتمّام : الاستغناء عن حرف جر. فلوصيغ منه اسم مفعول مفتقر إلى حرف جر سمى الفعل " لازما " [2].

أقسام الفعل المتعدى:

ينقسم الفعل المتعدي بحسب تعديه لمفعولاته ثلاثة أقسام:

القسم الأول: ما يتعدى إلى مفعول به واحد:

وهو كثير جداً في اللغة العربية، مثل : ضرب زيد عمراً ، قرأت الكتاب، وأكرمت هندٌ خادمتها.

القسم الثاني: ما يتعدى إلى مفعولين:

ويندرج تحت هذا القسم ثلاثة أنواع للمفعولين:

النوع الأول: وهو ما كان المفعول الثاني منهما متعدياً إليه بحرف الجر " إلا أنّهم استعملوا حذف حرف الجر فيه فيجوز فيه الوجهان في الكلام فمن ذلك قوله تعالى :﴿ وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً ﴾ [3]،[4] ولكن ليس كل فعل يتعدى بحرف جر لك أنْ تحذف حرف الجر منه وتعدى الفعل، إنما هذا يجوز فيما استعملوه وأخذ سماعاً عنهم – أى أنّ هذا مقصور على السماع فقط – ومن ذلك قول الفرزدق : [5]

---

(1) أنظر شرح الألفية،لابن الناظم،٢٤٤، وشرح التصريح علي التوضيح ، للشيخ خالد الأزهري، ٣٠٩/١

(2) شرح الكافية الشافية، لابن مالك ، ٢ / ٦٢٩ .

(3) سورة الأعراف،جزء الآية ١٥٥ .

(4) الأصول في النحو ، ابن السرّاج ، تحقيق د/عبد الحسين الفتلي ، ١٧٨/١ .

(5) في هذا البيت جواز نيابة ثاني مفعولي " اختار " والأصل فيه " اختير زيد الرجال " أو من الرجال ، فنصب " الرجال " علي نزع الخافض . هامش ١ ، ١٨٠/١ .

مِنَّا الَّذِي اخْتِيرَ الرِّجَالَ سَمَاحَةً وَجُودًا إِذَا هَبَّ الرِّيَاحُ الزَّعَازِعُ[1]

ومن الأفعال التي كثر استعمالُها متعديةً إلى المفعول الثاني بحرف الجر بيت الكتاب وهو قول الشاعر :

أَسْتَغْفِرُ اللهَ ذَنْباً لَسْتُ مُحْصِيَه رَبَّ العِبادِ إليه الوَجْهُ والعَمَلُ[2]

فكملة " ذنبا " منصوبة على نزع الخافض حيث التقدير : " من ذنب " . وكذلك أمر وصدق -بتخفيف الدال- مثل قوله تعالى:﴿وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُ﴾[3]، وزوّج – بتشديد الواو- كقوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكَهَا ﴾ [4]، وسمى، مثل : سميت ولدى أمجد، إذ أصله : سميته بأمجد ، وكنّى، مثل : كنّيت صديقى أبا دعاء ، أي :بأبي دعاء ، ودعا بمعنى سمّى [5].

النوع الثاني: المتعدى لمفعولين أصلهما المبتدأ و الخبر:

عرّفه سيبويه بأنّه " ما كان متعدياً إلى مفعولين الثاني منهما هو الأول في المعنى، ولا يصح الاقتصار على أحدهما دون الآخر، وهو باب " ظن وأخواتها " وذلك قولك : حسب عبد الله زيداً بكراً ، وظن عمرو خالداً أباك، وخال عبد الله زيدا أخاك ومثل ذلك: رأى عبد الله زيدا صاحبنا ، ووجد عبد الله زيدا ذا الحفاظ " [6].

ويعلل عدم الاقتصار على أحدهما بقوله : " وإنما منعك أنْ تقتصر على أحد المفعولين ههنا أنّك إنما أردت أنْ تبين ما استقرّ عندك من حال المفعول الأول، يقيناً كانَ أوشكا، وذكرت الأول لتعلم الذي تضيف إليه ما استقر عندك [من هو]. فإنما ذكرت ظننت ونحوه لتجعل خبر المفعول الأول يقيناً أو شكاً، ولم تُرد أنْ تجعل الأول فيه الشّك أو تقيم عليه في اليقين" [7]. ويفرّق

---

(1) الأصول ، ابن السراج ، ١/١٨٠ .

(2) انظر الكتاب ، سيبويه ، ١/١٨٠.

(3) سورة آل عمران، جزء الآية ١٥٢ .

(4) سورة الأحزاب ، الأية٣٧.

(5) انظر الجملة الفعلية، د / علي أبو المكارم،٥٥، ٥٦ ، ٥٧.

(6) الكتاب ، ١/٣٩ وانظر الأصول ، ابن السراج ، ١/١٧٧.

(7) الكتاب،سيبويه ، ١/٤٠.

بين " رأي " ، و " وجد " الناصبتين لمفعول واحد أو لمفعولين حيث يقول : " وإنْ قلت : رأيْتَ فأردْتَ رؤيةَ العين، أو وجدْتُ فأردْتَ وجدان الضالة فهو بمنزلة ضرْبتُ، ولكنك إنَّما تريد بوجدت علِمْتُ ، وبرأيْت ذلك أيضاً " [1].

النوع الثالث: المتعدى لمفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر:

هو ما كان متعدياً إلى مفعولين الثاني منهما مغاير للأول في المعنى، وفيه يصح الاقتصار على أحدهما دون الآخر[2]، وهو باب " أعطى وأخوته " وذلك قولك: أعطى عبد الله زيداً درهماً، وكسوت بشرًا الثياب الجياد [3].

القسم الثالث: ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل " باب أعلم وأرى "

ولا يجوز في هذا القسم الاقتصار على مفعول واحد منهم دون الثلاثة لأنَّ المفعول هنا كالفاعل في الباب الأوّل – باب ظنَّ وأخواتها – الذي قبله في المعنى وذلك قولك: أرى اللهُ بشراً زيداً أباك، ونبَّأْتُ زيداً عمراً أبا فلان، وأعلم الله زيداً عمراً خيراً منك" [4].

ولقد قسّم الزمخشرى الأفعال المتعدية لثلاثة مفاعيل على ثلاثة أضرب:

أحدها: ضربٌ منقول بالهمزة عن المتعدى إلى مفعولين وهو فعلان: أعلمت وأريت ، وقد أجاز الأخفش أظننْتُ وأحسْبتُ وأخلتُ وأزعمت.

الثاني: ضرب متعدٍّ إلى مفعول واحد وقد أجرى مجرى أعلمت لموافقته له في معناه فعدى تعديته وهو خمسة أفعال : أنبأت، ونبأت وأخبرت وخُبّرْت وحُدّثْتُ.

الثالث: ضربٌ متعدٍّ إلى مفعولين وإلى الظرف المتسع فيه كقولك: أعطيت عبد الله ثوباً اليوم، وسرق زيد عبد الله الثوب الليلة. ومن النحويين من أبى الاتساع في الظرف في الأفعال ذات المفعولين [5] .

وأوضح الرضى أنَّ أفعال الضرب الثاني الخمسة تستعمل متعدية إلى واحد بأنفسها وإلى مضمون الثاني والثالث أو مضمون الثالث وحده بالباء، نحو: حدَّثْتُك بخروج زيد،

([1]) السابق ، ١/٤٠ .

([2]) انظر الأصول ، ابن السراج ١/ ١٧٧.

([3]) الكتاب، سيبويه ، ١/٣٧.

([4]) السابق ، ١/٤١.

([5]) المفصل ، الزمخشري ، ٢٥٨.

وبالخروج [1].

ويؤكد سيبويه أنَّ هذا هو أقصى ما يتعدى إليه الفعل من مفاعيل ولكن من الممكن أنَّ يتعدى بعد ذلك إلى ما يتعدى إليه الفعل اللازم، واستدل على ذلك بالمثال الآتي : "أعلمت هذا زيداً قائما العلمَ اليقينَ إعلاماً [2] . فكلاهما قد يحتاج إلى الظرف أو المصدر أو المفعول له ، أو المفعول معه، أو الحال، أو التمييز.

وسائل لزوم الفعل المتعدي:

١- التضمين لمعنى فعل لازم، نحو قوله تعالى: ﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ ﴾[3]، فإنَّ الفعل " يحذر" متعدٍ في الأصل بنفسه، تقول : حذرت عواقب الغضب. ولكن حين تضمن معنى الفعل المضارع " يَخْرجُ " صار متعدّياً مثله بحرف الجر " عن " فالمراد : فليحذر الذين يخرجون عن أمره [4]. وذلك لأنَّ التضمين يُعد من الوسائل المعنوية التي تجعل اللازم متعديًا، والعكس أي: يصير المتعدي لازماً؛ لأنَّه يحدث تحويلاً في دلالة الفعل [5].

٢- تحويل الفعل الثلاثي المتعدي لواحد إلى صيغة " فَعُلَ " بفتح أوله وضم عينه، بشرط أنْ يكون القصد من التحويل إمّا المبالغة في معنى الفعل والتعجب منه نحو: نَظُرَ القطّ وإمّا المدح أو الذم مع التعجب فيهما؛ نحو: سَبُقَ الفيلسوف وفَهُمَ-وذلك في مدحه بالسبق والفهم- ومَنُعَ القادرُ وحَبُسَ؛ عند ذمه بمنع المعونة وحبسها [6].

٣- الإتيان بمطاوع الفعل الثلاثي المتعدي لواحد وأشهر صيغ المطاوعة: انفعل، وتفعّل، وتفاعل، وافتعل [7].

---

(١) شرح كافية ابن الحاجب ، للرضي ، ٤/ ١٤٣.

(٢) انظر الكتاب ، ٤١/١.

(٣) سورة النور ، جزء الآية ٦٣.

(٤) النحو الوافي ، عباس حسن ، ١٨٣/٢.

(٥) العناصر الأساسية للمركب الفعلي ، د/ أبو السعود الشاذلى ، ٢٥٣.

(٦) النحو الوافي ، عباس حسن ، ١٨٣/٢، ١٨٤.

(٧) السابق ، ٢/ ١٨٤ .

٤- ضعف الفعل الثلاثي عن العمل بسبب تأخيره عن معموله ؛ نحو قوله تعالى:﴿ إِنْ كُنتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ ﴾ [١]ومثله- أيضا- العامل الوصف الذي يعتوره الضعف بسبب أنَّه من المشتقات؛ مثل قوله تعالى:﴿ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾ [٢]، فالأصل في الآيتين : إنْ كنتم تعبرون للرؤيا، وفعَّال ما يريد ، وهذا الضعف يجعل المتعدى في حكم اللازم، وليس لازما حقيقة [٣].

٥- في ضرورة الشعر [٤].

القسم الثالث: ما يستعمل لازماً ومتعدياً:

أوضح النحاة أنَّ هناك أفعالاً استعملت بوجهين والمعنى واحد كـ " نَصَحْتُ "، و" شكرت "، و" كِلْتُ "، و " وزنت " يقال : " شكرْتُه " و " وشكرت له "و " نصحته " ونصحت له "، و "كلْتُه" و " كِلْتُ له "و " وزنْتُه " و " وزنت له "[٥]. وهذه الأفعال متحدة المعنى في التعدى واللزوم ، ولكن هناك " من الأفعال أفعال جمع لها التعدي واللزوم مع اختلاف المعنى ، كـ " فغر زيد فاه ، وشجاه " بمعنى فتحه ، و " فغر الفم وشجا " بمعنى انفتح " [٦].

ووصف ابن عصفور هذا الفعل بأنَّه يتعدى" إما بنفسه تارة، وبحرف الجر أخرى، وهو كل فعل يطلبه ويكون وصوله إليه بنفسه وبحرف الجرِّ على حدٍّ سواء، نحو " نصح ". وهذا الضرب الآخر يحفظ ولا يقاس عليه " [٧].

ثالثاً: تقسيم الفعل إلي مبني للفاعل ومبنى للمفعول:

---

(١) سورة يوسف ، جزء الآية ٤٣.

(٢) سورة البروج ، الآية ١٦ .

(٣) انظر النحو الوافي ، عباس حسن ، ١٨٤/٢.

(٤) السابق ، ١٨٥/٢.

(٥) شرح الكافية الشافية ، ابن مالك ، ٦٣٦/٢.

(٦) السابق ، ٢/ ٦٣٦ ، ٦٣٧.

(٧) المقرب ، ابن عصفور ، ١٢٦.

الأصل في الفعل في اللغة أنْ يكون مبنيًّا للفاعل، ولكن الفاعلَ قد يحذف لسببٍ من الأسباب التي تستلزم ذلك كالعلم به، أو الجهل، أو الإبهام، أو غير ذلك، فيقوم مقام الفاعل كلمة أخري تأخذ أحكامه نفسها، ويحدث تغيير في بنية الفعل الصرفية.

وتنقسم الأفعال عند بنائها للمفعول ثلاثة أقسام:

الأول: قسم لا يجوز بناؤه للمفعول باتفاق، وهو الأفعال التي لا تتصرف نحو: "نعم وبئس" [1]، وكذلك أفعال الأمر لا يجوز بناؤها مطلقاً [2].

الثاني: قسم "فيه خلافٌ"، وهو كان وأخواتها المتصرفة. والصحيح أنَّها تُبني للمفعول بشرط أنْ تكون قد عملت في ظرف أو مجرور، فيُحذف اسمها كما يُحذف الفاعل، ويُحذف الخبر، إذ لا يُتصور بقاء الخبر دون مخبر عنه، ويُقام الظرف أو الجارالمجرور مقام المحذوف فيُقال "كين في الدار"، و"كين يوم الجمعة" [3]. أمّا الناقص الجامد منها مثل "ليس، وعسي" فهي لا تُبني للمجهول، لأنَّ الجامد لا يُبنى للمجهول" [4].

الثالث: قسمٌ لا خلاف في جواز بنائه للمفعول، وهو ما بقي من الأفعال المتصرفة [5].

وذكر الرضي قسماً رابعاً وهو " الأفعال الملازمة للبناء للمفعول " فهو يوضح أنَّه " قد جاء في كلامهم بعض الأفعال، علي ما لم يسم فاعله، ولم يستعمل منه المبنى للفاعل، والأغلب في ذلك الأدواء، ولم يستعمل فاعلها لأنَّه من المعلوم في غالب العادة أنَّه هو الله تعالي، فحُذِفَ للعلم به، كما في قوله تعالي﴿ وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ

---

(١) السابق ، ٨٥.

(٢)انظر النحو الوافي، عباس حسن، ١٠٧/٢.

(٣) المقرب، ابن عصفور، ٨٥.

(٤) انظر النحو الوافي، عباس حسن،١٠٧/٢.

(٥) المقرب، ابن عصفور، ٨٥ .

الْمَاءُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ﴾[1] ، وتلك الأفعال نحو "جُنَّ"، و "سُلَّ"، و و"وُرِدَ"، و "حُمَّ"، و "فُئِدَ"، و"عُلاء" [2].

وأوضح تعليق سيبويه علي هذه الأفعال " لو أردت نسبتها إليه تعالي، لكان علي " أفعل "، نحو " أجنه الله "، صار كـ " أَلِمَ "، و " وَجِعَ "، و"عَمِيَ"، ونحو ذلك من الآلام التي بابها " فَعِلَ " المكسور العين، فصار يعدي إلي المنصوب كما يُعدَّي فعل، وذلك بالنقل إلي " أَفْعَلَ " المتعدي " [3].

كيفية بناء الفعل للمفعول:

عند بناء الفعل للمفعول تتغير صيغته الصرفية، فالماضي يضم أوله ويكسر ما قبل آخره، والمضارع يضم أوله–أيضاً– ولكن يفتح ما قبل آخره، ويندرج تحت هذه التغييرات تغييرات جزئية أخري.

أولاً: الفعل الماضي:

عند بناء الفعل الماضي للمفعول تحدث له التغييرات الآتية:

١ – يضم أوله ويكسر ما قبل آخره، كقولك في وَصَل، ودَحْرَجَ، وُصِلَ، ودُحْرِجَ، ولكن يشترط في هذا كونه لم يُبدأ بهمزة وصل، ولا تاء زائدة، ولم تكن عينه ألفاً، ولم يكن مضعفاً [4].

٢–إذا كان الفعل الماضي أوله " تاء " زائدة للمطاوعة يضم أوله وثانيه ويكسر ما قبل آخره مثل " تُعُلِّم العلم "، و " تُسُرِبل القميص " [5] .

٣–إِنْ كان في أوله همزة وصل، ضممت أوله وثالثه وكسرت ما قبل آخره [6] ، مثل: "اُستُغفِر الله".

---

(1) سورة هود، جزء الآية ٤٤.

(2) شرح كافية ابن الحاجب، للرضي، ١٣٦/٤.

(3) السابق، ٤ / ١٣٦ .

(4) انظر شرح الألفية، لابن الناظم، ٢٣١.

(5) انظر شرح الكافية الشافية، لابن مالك،٢/ ٦٠٣.

(6) المقرب، ابن عصفور، ٨٦ .

٤- إذا كان الثاني حرف مد زائد قلب واوا عند بنائه وذلك لانضمام ما قبلها، وكذلك إذا كانَ ثالثه ألفاً زائدة [١] . مثل " أتي " تصير " أوتى ".

٥- إذا كان الفعل ماضياً أجوفاً "معتل العين بالواو" فعند بنائه للمفعول فيه ثلاث لغات:

الأولي: قلب واوه ياءً، فتقول: قيل القول، وصيغ الخاتم، وكان الأصل قول بضم القاف وكسر الواو علي قياس الصحيح فأرادوا إعلاله حملاً علي ما سُمِيَ فاعله فنقلوا كسرة الواو إلي القاف بعد إسكانها ثم قلبوا الواو لسكونها وانكسار ما قبلها ياءً فصار اللفظ بها " قيل " بكسرة خالصة وياء خالصة فاستوي فيه ذوات الواو والياء [٢]. ووصفها ابن يعيش بأنَّها أعلي اللغات.

الثانية: وهي الإشمام، ومعناه أنْ تشير إلي الضم، مع التلفظ بالكسر، ولا يغير الياء، وقد قرأ به نافع، وابن عامر، والكسائي في نحو: ﴿ قيل﴾ [٣] ، و﴿ سيق ﴾ [٤]، [٥].

الثالثة: إيقاء ضمة الفاء للفعل مع حذف كسرة الواو حذفاً من غير نقل، وبذلك تسلم الواو لسكونها بعد حركة تجانسها، وذلك مثل قول الراجز: [رؤبة بن العجاج]

حُوكَتْ عَلَي نُولَينِ إِذْ تُحَاكُ تَخْتَبِطُ الشَّوكَ وَلاَ تُشَاكُ [٦].

وإذا كانَ الفعل " عينه ياء " ففيه ثلاث لغات – أيضاً–

الأولي: بيع المتاع، والأصل بيع بضم الباء وكسر الياء فنقلت الكسرة من الياء إلي الباء من غير قلب.

الثانية: بيع بإشمام الباء شيئاً من الضمة وقرأ الكسائي:﴿وَغِيضَ الْمَاءُ﴾ بالإشمام وقرأ غيره من القراء بإخلاص الكسرة علي الوجه الأول.

---

(١) انظر السابق، ٨٦ .

(٢) شرح المفصل، لابن يعيش، ٧/٧٠.

(٣) سورة هود، جزء الآية ٤٤ .

(٤) سورة الزمر، جزء الآيتين ٧١، ٧٣ .

(٥) انظر شرح الكافية الشافية، ٢ / ٦٠٥، وشرح الألفية، لابن الناظم،٢٣٢ .

(٦) انظر شرح المفصل،لابن يعيش، ٧ / ٧٠ ، وشرح الألفية،لابن الناظم، ٢٣٢ ، ٢٣٣ .

الثالثة: بوع المتاع، كأنَّك أبقيت ضمة القاف إشعاراً بالأصل ومحافظة علي البناء وحذفت كسرة الياء على ما ذكرنا في الواو فصار اللفظ " بوع المتاع " فتستوي ذوات الياء والواو [١]. وعلي اللغة الثالثة قول رؤبة أنشده الفراء:

لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئاً لَيْتُ لَيْتَ شَبَاباً بُوعَ فَاشتَرَيْتُ.[٢]

ويشترط فيما يحتمل الأوجه الثلاثة [الضم – الكسر – الإشمام] أمن اللبس فإن حدث لبس عدل عنه إلي وجه آخر [٣].

٦- المعتل العين غير الثلاثي: إن كان علي "افتعل" كـ "اْعتَادَ" أو علي "انفعل" كـ "انقَاد" فعل بثالثة في بنائه لما لم يسم فاعله بأوّل "باع، وقال" ولفظ بهمزة الوصل علي حسب اللفظ بما قبل حرف العلة كقولك في "اعتاد" و "انقاد" اعتِيد وانْقِيد. أي ويجوز فيهما اعتود وانقود، والإشمام أيضاً [٤].

٧- إذا كان الفعل ثلاثياً صحيحاً مضعف العين يجوز في فائه "الكسر والضم والإشمام" ما جاز في فاء الثلاثي المعتل العين نحو "حِبَّ الشيُء" و "حُبَّ" ومن أشمّ أشمّ. وقرأ بعض القراء: ﴿هَذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾ [٥] بكسر الراء. [٦] وإذا أسند هذا النوع إلي ضمير متحرك وجب فك إدغامه كما في قول القرآن ﴿وَلَئِن رُّدِدتُّ إِلَى رَبِّي﴾ [٧] " [٨]

٨- الماضي الناقص واللفيف يجب قلب لامه ياءً لتناسب الكسرة التي قبلها، كما في (دعا – دُعي) [٩] .

---

(١) شرح المفصل، ٧ / ٧٠ .

(٢) انظر شرح الكافية الشافية، لابن مالك، ٢ / ٦٠٥ .

(٣) انظر الجملة الفعلية، د/ علي أبو المكارم، ١٥٠ .

(٤) انظر شرح الكافية الشافية، لابن مالك، ٢/٦٠٦، ٦٠٧.

(٥) سورة يوسف، جزء الآية ٦٥ ، وهى قراءة علقمة بن قيس ويحيي، المحتسب، ابن جبى ١ / ٣٤٥، القاهرة.

(٦) شرح الكافية الشافية ، لابن مالك، ٢ / ٦٠٦ .

(٧) سورة الكهف، جزء الآية ٣٦ .

(٨) التركيب النحوي وشواهده القرآنية، د/ محمد أبو الفتوح شريف، ٢ / ٩٣ .

(٩) السابق ، ٢ / ٩٣ .

٩- إذا كان الفعل الماضي مضعفاً غير ثلاثي فتلحقه التغييرات الآتية:

أ- إذا كان الفعل علي وزن "افتعل" مثل: امتدَّ، وارتدَّ، واعتدَّ، واشتدَّ، واشتقَّ، ضم أوله وثالثه دون أي تغيير آخر، فيقال: اُمتُدَّ، واُرتُدَّ، واُعتُدَّ، واُشتُدَّ، واُشتُقَّ.

ب- إذا كان الفعل علي وزن "تفعَّل" مثل: "تمدَّد، وتعدَّد، وتولَّد، وتقدّد، ضم أوله وثانيه، وكسر ما قبل آخره أيضاً . فيقال: تُمُدِّد، وتُعُدِّد،، وتُوُلِّد، وتُقُدِّد.

ج- إذا كان الفعل علي وزن "استفعل" مثل: استمدَّ، واستعدَّ، ضم أوله وثالثه، وكسر رابعه، فيقال: اُستُمِدَّ، واُستُعِدَّ، ويغتفر هنا الانتقال من ضم إلي كسر [١].

ثانيا: الفعل المضارع:

عند بناء الفعل المضارع للمفعول تحدث له التغييرات الآتية:

١- ضم أوّله وفتح ما قبل أخره [٢] – وكذلك في حالة كون الفعل مضعفاً – إنْ لم يكن مفتوحاً، وكان الفعل صحيحاً سالماً.

٢- إذا كان ما قبل آخر المضارع واواً، أو ياءً قلب ألفا نحو: الحق يُقال، والكريم لا يُضام، وكيف تُستباح أرضنا وفينا حياة فأصل هذه الأفعال قبل بنائها "للمجهول "يقول ، يضيم ، يستبيح" [٣] .

٣- في المضارع المنقوص، يجب أنْ تقلب لامه "حرف العلة" ألفاً، ليناسب الفتح في الحرف الذي قبله، كما في قول القرآن: ﴿وَأَنتُمْ تُتْلَى عَلَيْكُمْ آيَاتُ اللَّهِ﴾[٤][٥].

---

(١) انظر الجملة الفعلية، د/ علي أبو المكارم، ١٤٩ .

(٢) انظر شرح المفصل، لابن يعيش، ٧ / ٧٠ .

(٣) في علم النحو، د / أمين علي السيد، ١ / ٢٨٤ .

(٤) سورة آل عمران، جزء الآية ١٠١ .

(٥) التركيب النحوي وشواهده القرآنية، ٢ / ٩٤ ، وانظر النحو الوافي، عباس حسن، ٢ / ٩٩ .

المبحث الثاني

"الفاعل ونائبه"

أولاً: الفاعل:

من خلال تعريفات النحاة للفاعل يتضح أنَّ صيغته تأتي في عدة صور، فهو " اسم أو ما في تقديره" [1]، وهذا الاسم "اسم صريح – ظاهر أو مضمر بارز أو مستتر – أو ما في تأويله – أي الاسم– أسند إليه فعل تام– متصرف أو جامد – أو ما في تأويله – أي الفعل– مقدم –أي الفعل– أو ما في تأويله علي المسند إليه أصلي المحل في التقديم وأصلي الصيغة" [2].

الصيغ التي يأتي عليها الفاعل:

١– **الاسم الصريح:** ويشتمل هذا الاسم الصريح الاسم الظاهر، أو الضمير البارز، أو الضمير المستتر، أو الاسم الموصول، أو اسم الإشارة أو غير ذلك.

– مثال الاسم الظاهر قولنا: تبارك الله، وكقول عدي بن زيد:

وَلَقَدْ سَاءنِي زِيَارةُ ذِي قُرْ بَي حَبِيبٍ أَوْ قد دَنَا مُشْتَاق.

– ومثال الاسم الموصول قوله تعالي: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ﴾ [3] وكقول عدي بن زيد:

سَاءَهُ مَا بِنَا تبيّن فِي الأيـ ـدِي وَإِشْنَاقُها إلي الأعْنَاقِ.

– ومثال اسم الإشارة قولنا: يعجبني هذا العمل.

– والضمير البارز مثل: ضربت زيداً، والمستتر مثل: زيد عاقب أخاه. ويوضح الزمخشري أنَّ الفاعل المضمر يأخذ حكم الفاعل الظاهر حيث يقول: "ومضمره في الإسناد إليه كمظهره تقول: ضربت وضربنا وضربوا وضربن، وتقول: زيد ضرب فتنوي في ضرب فاعلاً وهو ضمير يرجع إلي زيد شبيه بالتاء الراجعة إلي أنا وأنت في أنا ضربت وأنت ضربت [4]. وذلك لأنَّ الفعل لا يخلو عن الفاعل، ولا يتأخر عنه [5] .

---

(١) المقرب، ابن عصفور، ٥٥.

(٢) شرح التصريح علي التوضيح، للشيخ خالد الأزهري، ١ / ٢٧٦ ، ٢٦٨ .

(٣) سورة الملك، جزء الآية ١ .

(٤) المفصل، الزمخشري ، ١٩ .

(٥) شرح الألفية، لابن الناظم، ٢٢٠ .

٢- **الاسم المؤول بالصريح:** هو "ما اقترن به سابك لفظاً أو تقديراً" [١] . والحروف السابكة للاسم خمسة، ثلاثة منها تصلح للسبك وهم "أن الناصبة للمضارع، وأنّ مشددة ومخففة، وما". واثنان لا يصلحان لذلك هما "كي، ولو". فالمصدر المؤول هنا لا يتحقق إلا من اجتماع شيئين "الحرف السابك وصلته" [٢] . ومن أمثلة الاسم المؤول بالصريح:

- قوله تعالي ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ﴾ [٣] ، أي: إنزالنا. فأنَّ وما دخلت عليه في تأويل مصدر هو فاعل الفعل "يكف".

- قوله تعالي ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ﴾ [٤] أي: خشوع قلوبهم ، فأن والفعل في تأويل مصدر هو فاعل الفعل " يأن " .

- قول الشاعر :

يَسُرُّ المرءَ ما ذَهَبَ اللَّيالِي وكَان ذِهَابُهنّ لَهُ ذِهَابَا.

أي : ذهابها .فما والفعل "ذهب " في تأوَيل مصدر هو فاعل الفعل " يسر " [٥] .وأوضح النحاة أنَّه لا يجوز أنْ تقدر هذه الحروف الثلاثة واستثنوا من ذلك " أنْ " المصدرية التي تدخل علي الفعل المضارع وتعمل فيه النصب، واستدلوا علي ذلك بقول الشاعر:

[رجل من بني أسد يقال له معاوية] .

وَمَا رَاعَنِى إلاَّ يَسِيرُ بِشَرْطَةٍ وَعَهْدِى بِهِ قِيناً يُفَشُ بِكِير.

أي وما راعني إلا سيره ، فالفعل المضارع " يسير " مسبوق بأنْ المصدرية تقديراً وهنا قد بطل عملها فلم تنصب الفعل المضارع وبقي أثرها في سبك الفعل بمصدر هو فاعل الفعل "راع " [٦].

---

(١) شرح التصريح علي التوضيح، للشيخ خالد الأزهري، ١ / ٢٦٨ .

(٢) انظر السابق، ١ / ٢٦٨، والنحو الوافي، عباس حسن، ٦٥/٢ .

(٣) سورة العنكبوت، جزء الآية ٥١ .

(٤) سورة الحديد ، جزء الآية ١٦.

(٥) انظر شرح التصريح علي التوضيح، للشيخ خالد الأزهري ،٢٦٨/١.

(٦) انظر السابق، ٢٦٨/١.

أحكام الفاعل التي تتعلق بصيغته :

الحكم الأول : إفراد فعله :

الأصل لدي النحاة أنَّه إذا اتصل الفعل باسم ظاهر أفرد ، فلا يثني ولا يجمع ، ولو كان الفاعل مثني أو جمعاً، وذلك لأنَّ الفعل هو " ما دلّ علي اقتران حدث بزمان " [1] ، والمعروف أنَّ الحدث يدل علي القليل كما يدل علي الكثير لذلك لم يقبل التثنية ولا الجمع . وعللّوا إفراد الفعل مع فاعله المثني أو الجمع بأسباب هي :

١- أنَّ الفعل يدل علي المصدر، والمصدر لا يثني ولا يُجمع، لأنَّه يدل علي الجنس ، إلاّ أنْ تختلف أنواعه، فيجوز تثنيته وجمعه، فلمّا كان الفعل يدلُّ علي المصدر المبهم الدال علي الجنس، لم يجز تثنيته ولا جمعه.

٢- أنَّ الفعل لو جازت تثنيته مع الاثنين، وجمعه مع الجماعة ، لجازت تثنيته وجمعه مع الواحد، فكان يجوز أنْ يُقال : " زيد قاما ، وقاموا " إذا فعل ذلك مرتين أو مرارًا ، فلما لم يجز ذلك دلّ علي أنَّه لا يُثني ولا يُجمع .

٣- أنَّ الفعل ليس بذات يُقصد إليها بأنْ يُضم إليها غيرها، كما يكون ذلك في الأسماء فلذلك لم يُثنَّ ، ولم يُجمع .

٤- أنَّ الفعل يدل علي مصدرٍ ، وزمان ، فصار في المعني كأنَه اثنان ، فكما لا يجوز تثنية الاسم المثني كذلك لا يجوز تثنية الفعل[2] .

تخريجات النحاة لمن يثني الفعل أو يجمعه " لغة أكلوني البراغيث ".

<u>الأول:</u> مذهب جمهور النحاة أنَّه إذا أسند الفعل إلى ظاهر –مثنَّي، أو مجموع– وجب تجريده من علامة تدلُ علي التثنية أو الجمع ، فيكون كحاله إذا أسند إلي مفرد. فتقول:" قام الزيدان، وقام الزيدون ، وقامت الهندات " ، كما تقول : " قام زيد "، ولا تقول علي مذهب هؤلاء :" قاما الزيدان" ولا " قاموا الزيدون " ولا " قمْنَ الهندات" فتأتي بعلامة في الفعل الرافع للظاهر، علي أن يكون ما بعد الفعل مرفوعاً به، وما اتصل بالفعل من الألف، والواو، والنون حروف تدل علي تثنية الفاعل أو جمعه، بل علي أن يكون الاسم الظاهر

---

(1) المفصل ، الزمخشري ، ٣٤٣ .

(2) كتاب أسرار العربية ، لأبي البركات الأنباري ، تحقيق / محمد بهجة البيطار ، ٣٢٦ ، ٣٢٧، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق.

مبتدأ مؤخراً والفعل المتقدم وما اتصلَ به اسما في موضع رفع به ، والجملة في موضع رفع خبر عن الاسم المتأخرً [1] .

الثاني: وهو أنْ يكون ما اتصلَ بالفعل مرفوعاً به كما تقدم في التخريج الأول ، وما بعده بدلٌ مما اتصل بالفعل من الأسماء المضمرة أعني الألف والواو ، والنون [2].

الثالث: وهو مذهب طائفة من العرب – وهم بنو الحارث بن كعب، كما نقل الصفّار في شرح الكتاب– أنَّ الفعل إذا أسند إلي ظاهر – مثني أو مجموع– أتي فيه بعلامة تدلَ علي التثنية أو الجمع؛ فتقول :" قاما الزايدان، وقاموا الزيدون، وقَمنَ الهندات "، فتكون " الألف ، والواو، والنون " حروفاً تدل علي التثنية والجمع ، كما كانت التاء في " قامتْ هندٌ" حرفا تدلُّ علي التأنيث عند جميع العرب، والاسم الذي بعد المذكور مرفوع به، كما ارتفعت " هند " بـــ " قامتْ " ومن ذلك قوله: [عبيد الله بن قيس الرقيات] .

تَوَلى قِتَال الْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمٌ.

وقوله:

يَلُومُونني في اشْتراء النخيـــ ل أهْلي ، فَكُلّهُمُ يَعْذلُ.

وقوله: [أبو عبد الرحمن بن عبد الله العتبي]

رَأيْنَ الْغَواني الشّيْبَ لا حَ بِعَارِضِي فأعْرَضْنَ عَنّي بالْخُدُودِ النَّواضِرِ.

فـــ " مبعدٌ وحميم " مرفوعان بقوله " أسلماه " ، والألف من أسلماه حرف يدلَ علي كون الفاعل اثنين ، وكذلك " أهلي " مرفوعٌ بقوله " يلومونني " و الواو حرف يدل علي الجمع، و " الغواني " مرفوع بـــ " رأين " والنون حرف يدل علي جمع المؤنث ، وإلي هذه اللغة أشار المصنف – ابن مالك – بقوله:

وقد يُقَال سعدا وسعدوا [3].

وقد تكلم بهذه اللُّغة النبيُّ –ﷺ–إذ قال " يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل، وملائكة بالنهار " [4]. ومما

---

(1) شرح ابن عقيل ، ٣٦٧/١ وانظر شرح الكافية الشافية لابن مالك، ٥٨١/٢ ، وهمع الهوامع، السيوطي ، ٥١٣/١.

(2) شرح ابن عقيل ، ٣٦٧/١ .

(3) السابق ، ١/ ٣٦٧ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، وانظر شرح التصريح علي التوضيح ، للشيخ خالد الأزهري. ٢٧٥/١، ٢٧٦ ، ٢٧٧ .

(4) شرح الكافية الشافية ، لابن مالك، ٥٨١/٢ ، وتخريج الحديث كما ذكره المحقق : أخرجه البخاري في باب المواقيت ١٦ ، ومسلم باب المساجد ٢١٠ ، والنسائي باب الصلاة ٢١ ، والموطأ باب السفر ٨٢ .

جاء علي هذه اللغة قوله تعالي: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [1] فاتصل بالفعل " أَسَرُّ" الواو مع كون فاعله اسما ظاهراً " الذين ".

آراء ثلاثة حول هذه اللغة :

الرأي الأول : وهو رأي الأستاذ " عباس حسن " ، ويرى أنَّ ترك هذه اللغة الأخرى مع فصاحتها – على حد قوله – لكون اللغة الأولى هي الأشهر والأفصح ولتوحيد اللسان [2].

الرأي الثاني : وهو رأي الدكتور" علي أبو المكارم "، حيث يرى أنَّ هذه لغة " ازدشنئوة" وتقتصر عليهم فقط، ويرفض سيادته تحريجات النحاة السابقة لها ، وذلك كي لا يُفتن بها وتصبح ظاهرة يمكن أنْ تنتشر وهي " اتصال علامات التثنية والجمع بالأفعال " وهذا افتراض في اللغة لما ليس فيها [3].

المستخلص من هذا الرأي أنَّ سيادته يريد حصر هذه الظاهرة في لغة " ازدشنئوة " فقط، وهذا الرأي له وجاهته التي يجب أنْ يؤخذ بها .

الرأي الثالث: وهو رأي الدكتور" أبو السعود الشاذلي "، حيث يرى أنَّ النحاة قد جانَبهم الصواب ، ولم يحالفهم التوفيق في هذه المسألة فتلك التخريجات مجرد حدس منهم ، فما دامت تلك اللغة لغة قبيلة عربية صحيحة فلا يصح إخضاع لغة قبيلة للغة قبيلة أخري ما دامت كلتاهما عربية صحيحة ودليله علي ذلك أنَّ القرآن والحديث والشعر يؤكدون هذه اللغة ، فهو يؤكد – أيضا – وجوب اقتصار هذه الظاهرة علي أنَّها لغة قبيلة معينة فقط [4] .

الحكم الثاني : تطابقه مع فعله في النوع :"التذكير أو التأنيث" :

الأصل في الفاعل إذا كان مفرداً مذكراً، أو مثني مذكراً أو جمع مذكر سالماً أن يذكّر فعله، أمَّا ما عدا ذلك فيؤنث فعله، ويكون التأنيث ما بين الوجوب وبين الجواز، إمَّا بتاء ساكنة في آخر الفعل الماضي، كقامتْ هندٌ، وإمّا بتاء المضارعة في أول المضارع، نحو: تقوم هند .

أولاً: وجوب التأنيث " التطابق بين الفعل وفاعله "

يجب تأنيث الفعل إذا كان فاعله مؤنثاً في حالتين :

---

(1) سورة الأنبياء ، جزء ، الآية ٣ .

(2) انظر النحو الوافي ، عباس حسن ، ٧٤/٢.

(3) انظر الجملة الفعلية ، د/ علي أبو المكارم ، ١٤١ ، ١٤٢ .

(4) انظر العناصر الأساسية للمركب الفعلي، د/ أبو السعود الشاذلي، ٢٨٨.

الأولى: إذا كان الفاعل مؤنثا حقيقيًا – ما يلد أو يبيض – كتأنيث " امرأة " و" نعجة " ونحوهما من إناث الحيوان فيُقال :" قامت المرأه "و " وثغت النعجة" [1]وشروطه في هذه الحالة :

١- ألاّ يُفصل الفعل عن فاعله .

٢- ألا يكون الفاعل مقصوداً به الجنس.

٣- أن يكون الفاعل مفرداً أو مثني، وليس جمعاً [2].

الثانية : أن يكون الفاعل ضميراً عائداً علي مؤنث حقيقي أو مجازي – ما لا يلد ولا يبيض– نحو : الشمس طلعت . ولا يجوز " الشمس طلع " إلا في الشعر

كقوله : [عامر بن جوين الطائي]

فَلا مُزْنَه وَدقَتْ وَدْقَها وَلاَ أرْضٌ أَبْقَلَ إِبْقَالَها

فالفعل " أبقل " هنا حذفت منه التاء مع كون فاعله ضميراً مستتراً عائداً علي مؤنث مجازي وهذا لضرورة الشعر ، وجعله النحاة من القليل القبيح [3] .

أمَّا إنْ كان الفاعل ضميراً بارزاً منفصلا كان الأفصح الشائع في الأساليب العالية عدم تأنيث عامله ، نحو: " ما فاز إلاّ أنتِ يا فتاة الحي" ، " الفتاة ما فاز إلاّ هي " ، إنما فاز أنتِ ، إنما فاز هي"[4] .

ثانيا : جواز التأنيث " جواز التطابق بين الفعل والفاعل" :

يجوز تطابق الفعل مع فاعله المؤنث ، ويجوز عدم التطابق بينهما في عدة حالات :

الأولى:أن يكون الفاعل مؤنثاً مجازي التأنيث، تقول:" طلعت الشمس، وطلع الشمس والأول أرجح[5].والفاعل في هذه الحالة إما أن يكون متصلاً بالفعل، وإما أنْ يكون بينهما فاصل، فإنْ اتصل بعامله، فإلحاق علامة التأنيث أحسن من تركها كما في قوله تعالى :﴿ وَجَاءَتْ سَيَّارَةٌ﴾[6]، وإذا وجد فاصلٌ بينهما، فترك العلامة أحسن، كما في قوله تعالى:﴿ وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةُ﴾"[7]،[8] .

---

(١) انظر شرح الكافية الشافية، لابن مالك ، ٥٩٥/٢ .

(٢) انظر شرح الألفية، لابن الناظم ، ٢٢٤ ، والعناصر الأساسية للمركب الفعلي، د/ أبو السعود الشاذلى ٢٩٥.

(٣) انظر شرح الكافية الشافية ، لأبن مالك ، ٥٩٦/٢.

(٤)النحو الوافي ، عباس حسن ، ٨٣/٢.

(٥) انظر شرح قطر الندى وبل الصدي ، لابن هشام ، ٢٤٢، دار الفكر، بيروت.

(٦) سورة يوسف ، جزء الآية ١٩.

(٧) سورة هود ، جزء الآية ، ٦٧.

(٨) العناصر الأساسية للمركب الفعلي ، د/ أبو السعود الشاذلي ،٢٩٦.

الثانية : أنْ يكون الفاعل مؤنثاً حقيقي التأنيث مفصولاً من الفعل بفاصل كقول جرير يهجو الأخطل :

لَقَدْ وَلَدَ الْأُخَيْطَلَ أُمُّ سُوءٍ عَلَى بَابِ اسْتِهَا صُلْبٌ وَشَامُ.

فترك تأنيث الفعل "ولد" بالتاء الساكنة لوجود الفاصل بين الفعل والفاعل وهو " الأخيطل" المفعول به [1]. هذا عن الفصل بينهما بغير إلا أما إذا كان الفاصل بينهما " بإلا " فالمختار عند جمهور النحاة حذف التاء نحو:" ما قام إلا هندٌ " [2] .

الثالثة : إذا كان الفاعل مؤنثاً مقصوداً به الجنس، نحو : نعمت المرأة حفصة، وبئست المرأة عمرة جاز حذف التاء وثبوتها، ويختار الثبوت ، إنْ كان مجازي التأنيث غير مفصول، أو كان حقيقي التأنيث ، مفصولاً بغير " إلا" نحو: أتت القاضي فلانة ، قال الشاعر:

إنْ امْرأ غرَّه مِنْكُنَّ واحدةٌ بَعْدِي وَبَعْدَك فِي الدّنيا لَمَغْرُورُ .

ويختار الحذف إن كان الفصل بـ"إلا" أو قصد الجنس ، لأنَّ في الفصل بإلا يكون الفعل مسنداً في المعني إلى مذكر، فحمل على المعني غالباً ، تقول :" مازكا إلا فتاة ابن العلا" " فتذكر الفعل؛ لأنَّ المعني ما زكا شئ أو أحد إلا فتاة ابن العلا ، وقد يُقال: ما زكت إلا فتاة ابن العلا ، نظراً إلى ظاهر اللفظ[3] .وقد تحذف التاء بلا فصل مع كون التأنيث حقيقيًا. من ذلك ما حكاه سيبويه عن بعض العرب : قال فلانة [4] .

الرابعة : كل جمع سوى المذكر السالم يجوز تذكيره باعتبار الجمع وتأنيثه باعتبار الجماعة نحو : " قام الرجال"، " قامت الرجال" وعليه قوله تعالى :﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ ﴾ [5]، ومثل جمع التكسير في هذا الحكم ما دل على جمع ، ولا واحد له من لفظه كـ" نسوة" المقصود به اسم الجمع وعليه قوله تعالى :﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ ﴾[6]، أو يكون اسم جنس جمعي، وهو ما

---

(1) في علم النحو ، د/ أمين السيد ، ١ / ٢٧٤.

(2) انظر شرح الكافية الشافية ، ابن مالك ، ٢/ ٥٩٧.

(3) شرح الألفية ، لابن الناظم ، ٢٢٤، ٢٢٥.

(4) انظر شرح الكافية الشافية ، ابن مالك ، ٢/ ٥٩٦.

(5) سورة آل عمران ، جزء الآية ١٤٤.

(6) سورة يوسف ، جزء الآية ٣٠.

يـنقص عـن واحـده تاء مربوطة أو ياء مشددة ، كما في قوله تعالى:﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا ﴾ [1] ، وقـولك:" أورق الشجر ، أو : أورقت الشجر [2] . وكذلك إذا كان الفاعل ضميراً يعود على اسم الجنس الجمعي كقوله تعالى:﴿ وَمِنَ الْأَعْرَابِ مَن يَتَّخِذُ مَا يُنفِقُ مَغْرَمًا وَيَتَرَبَّصُ بِكُمُ الدَّوَائِرَ ﴾ [3]، [4] .

الخامسة : إذا كـان الفاعـل جمع مؤنث سالماً، وهنا فرّق النحاة بين الفاعل الذي مفرده حقيقي التأنـيث مـستوفياً للـشروط فحكمـه كحكـم مفـرده، فـيجب تأنيث عامله ، وذلك في الرأي الأقوى [5] . ومن جواز التأنيث فيه للفصل بينه وبين عامله بالمفعول قوله تعالى:﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ﴾ [6].

وبـين كون مفرده غير مستوفى للشروط فيجوز فيه الأمران، نحو : أعلنت الطلحات السفر، أو أعلـن فالمفرد طلحة وهو اسم رجل [7] . ومما ورد مؤيداً ذلك قوله تعالى :﴿ فَإِن زَلَلْتُم مِّن بَعْدِ مَا جَاءَتْكُمُ الْبَيِّنَاتُ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [8] .وقـوله تعالى :﴿ وَشَهِدُوا أَنَّ الرَّسُولَ حَقٌّ وَجَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾ [9] . فالفاعـل في الآيتين مفرده مجازي التأنيث " البينة " ، ومفصول عن فعله فجاز فيه الوجهان التأنيث وعدمه.

صور لفاعل حقيقي التأنيث ولا يؤنث عامله:

الأولى : أنْ يكـون الفاعـل هو التاء التي للمفردة، مثل :كتبتُ ، أو لمثناها نحو : كتبتما أو التي معهـا نـون النسوة، مثل كتبْن، أو يكون الفاعل هو "نا" التي لجماعة المتكلمات، نحو: كتبنا، أو نون النسوة ، نحو كتبْنَ [10] .

الثانية : أنْ يكون الفاعل المؤنث الحقيقي مجروراً في اللفظ بالباء التي هي حرف جر زائد، وفعله هو كلمة كفى مثل : كفى بهندٍ شاعرة [11] .

([1]) سورة الحجرات ، جزء الآية ١٤.

([2]) انظر شرح الكافية الشافية ، ٢/ ٥٩٨. ، والتركيب النحوي وشواهده القرآنية ، د/ محمد أبو الفتوح الشريف ، ٢/ ٦٢.

([3]) سورة التوبة ، جزء الآية ، ٩٨.

([4]) انظر الجملة الفعلية ، د/ على أبو المكارم ، ١٣٧.

([5]) انظر النحو الوافي، عباس حسن ، ٢/ ٨١.

([6]) سورة الممتحنة ، جزء الآية ١٢.

([7]) انظر النحو الوافي، عباس حسن ، ٢/ ٨٢.

([8]) سورة البقرة ، جزء الآية ٢٠٩.

([9]) سورة آل عمران، جزء الآية ، ٨٦.

([10]) النحو الوافي ، عباس حسن ، ٢/ ٨٢ ، ٨٣.

([11]) السابق ، ٢/ ٨٣، وانظر العناصر الأساسية للمركب الفعلي ،د/ أبو السعود الشاذلي ، ٢٩٩.

الثالثة : إنْ وقــع الفاعل للفعل المضارع نوناً للنسوة ، حسن اتصال الفعل بياء المضارعة ، دون الــتاء ، كمــا فــي قــول القرآن: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ﴾ [1] وقوله: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ﴾ [2]،[3].

الحكم الثالث : توحد الفاعل وعدم تعدده:

أوضــح النحاة أنَّه لا يصح أنْ يكون للفعل وشبهه إلاّ فاعل واحد، أما مثل : تصافح على وأمين فإن الفاعل هو الأول ، وما بعده معطوف عليه، وأكدوا أنَّه لا يصح في الاصطلاح النحوي إعــراب مــا بعده – أمين – فاعلاً ، برغم أنَّ أثر الفعل ومعناه متساو بين الأول وغيره [4]، فهذا توكــيد لعدم وجود أكثر من فاعل للفعل الواحد.ولكن من النحاة من يرى أنَّ الفاعل هو المجموع الذي لا سبيل إلى إعرابه في ذاته، ولذلك يظهر الإعراب في أجزائه [5].

الحكم الرابع : إفراده :

الفاعل لا يكون إلا مفرداً ، أي ليس جملة ولا شبه جملة، ولكن من النحاة من أجاز مجيئه جملة مطلقاً دون شرط، ومنهم من أجاز ذلك بشروط، وهذه الاختلافات جاءت في خمسة آراء:

الرأي الأول: المــنع مطلقــاً ، فلا يكون المسند إليه – الجملة – فاعلاً ولا نائباً عنه [6]، وخرجوا جملة ﴿لَيَسْجُنُنَّهُ﴾ من قوله تعالى:﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّن بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ﴾ [7]. ثلاثة تخريجات:

١) أنَّهــا مفسرة للضمير في " بدا" الراجع إلى البداء المفهوم منه [8]، واستشهد ابن مالك بهذه الآيــة وذكــر أنَّها من المواضع التي توهم الحذف ، والتقدير فيها" ثم بدا لهم البداء " فهي مــن إضــمار مــا دل عليه مقالٌ أو حال [9] وتبعهم الأستاذ عباس حسن وذكر أنَّ الفاعل ضــمير مــستتر تقديره "هو" عائد على المصدر المفهوم من الفعل أي بدا لهم بداء، أي : ظهور رأي. وهو أحد المواضع التي يستتر فيها الضمير [10].

---

(١) سورة البقرة ، جزء الآية ٢٢٨.

(٢) سورة البقرة ، جزء الآية، ٢٣٣

(٣) التركيب النحوي وشواهده القرآنية ، د/ محمد أبو الفتوح شريف، ٢/ ٧٦.

(٤) انظر النحو الوافي ، عباس حسن ، ٢/ ٩٤.

(٥) انظر الجملة الفعلية ،د/ على أبو المكارم ١٠٥، ١٠٦.

(٦) انظر مغني اللبيب ، ابن هشام ، ٢/ ٤٢٨ ، وهمع الهوامع ،للسيوطي ، ٥٢٥.

(٧) سورة يوسف ، جزء الآية ، ٣٥.

(٨) انظر مغني اللبيب ، ٢/ ٤٠٠،و شرح التصريح على التوضيح ، للشيخ خالد الأزهري ، ٢٦٨/١.

(٩) انظر شرح الكافية الشافية ، ابن مالك ، ٢/ ٦٠٠، ٦٠١.

(١٠) انظر النحو الوافي ، عباس حسن ، ٢/ ٦٦، وانظر الجملة الفعلية ، د/ على أبوالمكارم ، ١٠٣.

٢) أنَّهـــا جـــواب لقسم مقدّر ، وأنَّ المفسر مجموع الجملتين ، ولا يمنع من ذلك كون القسم إنـــشاء ، لأنَّ المفـــسر هنا إنما هو المعني المتحصل من الجواب، وهو خبري لا إنشائي، وذلك المعني هو سجنه – عليه الصلاة والسلام- ، فهذا هو البداء الذي بدا لهم [١].

٣) أنَّـــه يجوز أنْ يكون ﴿لَيَسْجُنُنَّهُ﴾ جواباً لبدا ؛ لأنَّ أفعال القلوب لإفادتها التحقيق تجاب بما يجاب به القسم [٢]. وهذا رأي ابن هشام.

الرأي الثاني : الجواز مطلقاً وإعراب جملة ﴿لَيَسْجُنُنَّهُ﴾ فاعلاً على رأي الكوفيين، وجواز ذلك في كل جملة ،نحو " يعجبني تقوم" وعليه هشام وثعلب وجماعة [٣] .

الرأي الثالث : وهو رأي الفراء وجماعة وجوازه مشروط بشرطين :

أ- أن يكون المسند قلبياً.

ب- اقتـــران جملـــة المـــسند إلـــيه بأداة معلقة نحو :" ظهر لي أقام زيدٌ ، وعلم هل قعد عمرو"؟ واعترض ابن هشام على ذلك لأنَّ أداة التعليق بأنْ تكون مانعة أشبه من أنْ تكون مجوزة ، وكيف تعلّق الفعل عما هو منه كالجزء[٤].

ويوافـــق الدكتور" أبو السعود الشاذلي" على هذا الرأي حيث يرى أنَّه يصح وقوعه فاعلاً في محل رفع إذا أسند إليه فعل مُعلّق وشواهده على ذلك:

- قـــوله تعالـــى: ﴿أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ الْقُرُونِ﴾ [٥] ، حيث فاعل " لم يهد" الجملة بعده ، وتقديرها:" أفلم يهد لهم إهلاكنا من قبلهم " .

- وقوله تعالى :﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾[٦]، إذ المعني :" وتبيّن لكم فعلنا لهم" .

- وقول الفرزدق :

مَا ضَرَّ تَغْلِبَ وائلٍ أهجوتَها أم بِلْتَ حَيْثُ تَنَاطح الْبَحْرَانِ

فجملة "هجوت" في محل رفع فاعل "ضرَّ "حيث التقدير: لا يضر تغلب هجاؤك والمسوغ لتأويلاته هـــذه، هـــو الحمـــل على المعني، والتقدير بالمصدر، مع عدم الجواز أنْ يقترن بحرف مصدري

---

(١) مغني اللبيب ، ابن هشام ، ٢/ ٤٠٠.

(٢) السابق ، ٢/ ٤٠١.

(٣) انظر مغني اللبيب ، ابن هشام ، ٢/ ٤٠١ ، ٤٢٨،وشرح التصريح على التوضيح.للشيخ خالد الأزهري .، ١/ ١٦٨.

(٤) انظر مغني اللبيب ، ابن هشام ، ٢/ ٤٠١.

(٥) سورة طه ، جزء الآية ١٢٨.

(٦) سورة إبراهيم ، جزء الآية ٤٥.

ســابك، حتــى لا يــصبح معه مفرداً [1].فالحمل على المعني والتقدير بالمصدر هما شرطا صحة وقوع الجملة فاعلاً عنده.

الرأي الرابع:وهو رأي ابن هشام ،فهو يجيز ذلك ولكن مع الاستفهام خاصة دون سائر المعلقات ، وعلــى أنَّ الإسناد إلى مضاف محذوف لا إلى الجملة الأخرى، فهو يرى أنْ جملة " ظهر لى أقام زيــد"؟. المعني فيها: ظهر لى جوابُ أقام زيد، أي جواب قول القائل ذلك؟ وكذلك قوله في " علم أقعــد عمــرو" ؟ أنَّــه لا بد من تقديره دفعاً للتناقض؛ إذ ظهور الشئ والعلم به منافيان للاستفهام المقتضي للجهل به [2].

الــرأي الخــامس : وهــو للأستاذ "عباس حسن " فهو يجيز ذلك على الحكاية ، حيث يقول :" إنْ كانــت الجملــة مقصوداً لفظها وحكايتها بحروفها وضبطها جاز وقوعها فاعلاً؛ لأنَّها بسبب قصد لفظهــا تعتبــر بمنــزلة المفرد ، كأن تسمع صوتاً يقول : " رأيت البشير"، فتقول : سرني رأيت البــشير، فــتكون الجملة كلها باعتبارها كتلة واحدة متماسكة ، فاعلاً، مرفوعاً بضمة مقدرة على آخره، منع ظهورها حركة الحكاية "[3].

وبهــذا الرأي يكون تابعاً للرضي الذي يرى أنَّ "الجملة لا تقوم مقام الفاعل إلا محكيه، أو مؤولة بالمصدر المضمون" [4].

([1]) انظر العناصر الأساسية للمركب الفعلى، د/ أبو السعود الشاذلي ، ٣٣٩ ، ٣٤٠.

([2]) انظر مغني اللبيب ، ابن هشام ، ٢/ ٤٠١ .

([3]) النحو الوافي ، عباس حسن ، ٢/ ٦٧.

([4]) شرح كافية ابن الحاجب، للرضي ، ١/ ١٩١.

ثانيا : نائب الفاعل :

قد توجد أسباب في اللغة تدعو إلى عدم ذكر الفاعل في الجملة الفعلية [1]، فينتج عن ذلك قيام ما ينوب عنه – كالمفعول به أو المصدر أو المفعول فيه أو الجار والمجرور– ويأخذ ما ينوب عن الفاعل أحكامه كلّها ، فنصيّره مرفوعاً بعد أن كان منصوباً– أو مجروراً في الجار والمجرور– وعمدة بعد أنْ كان فضلة ، وواجب التأخير عن الفعل– بعد الفعل– بعد أن كان جائز التقديم عليه، ويؤنث له الفعل إن كان مؤنثاً ، تقول في: "ضرب زيدٌ عمراً " ، "ضُرِبَ عمرو" وفى "ضرب زيد هنداً " ضُربت هندٌ [2].

وتعليل وجوب النائب عن الفاعل يوضحه ابن الأنباري حيث يقول:" فإن قيل : فلم إذا حذف الفاعل وجب أن يقام اسم آخر مقامه؟ قيل : لأنَّ الفعل لا بد له من فاعل لئلا يبقي الفعل حديثاً من غير محدث عنه ، فلما حُذف الفاعل ههنا ، وجب أن يقام اسم آخر مقامه، ليكون الفعل حديثاً عنه [3].

ما ينوب عن الفاعل عند حذفه :

إذا حُذف الفاعل لسبب من الأسباب المعنوية أو اللفظية ناب عنه واحدٌ من خمسة أشياء:

الأول : المفعول به :

تصح نيابة المفعول به عن الفاعل دون شرط بالنسبة للفعل المتعدي لمفعول به واحد، وكذلك نيابة المفعول به الأول في الفعل المتعدي لمفعولين ، أو المتعدي لثلاثة ، وفى ذلك يقول ابن مالك فيما يتعدى لمفعول واحد:

يَنُوبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلِ فِيمَا لَهُ، كَنِيلَ خَيْرٌ نَائِلِ .

فعندما" يحذف الفاعل ويقام المفعول به مقامه ، فيُعطي ما كان للفاعل من لزوم الرفع ووجوب التأخر عن رافعه ، وعدم جواز حذفه ، وذلك نحو:" نيل خير نائل، فخير نائل مفعول قائم مقام الفاعل ، والأصل : نال زيد خير نائل، فحذف الفاعل وهو زيد وأقيم المفعول به – وهو خير نائل–، ولا يجوز تقديمه ... وكذلك لا يجوز حذف" خير نائل" ، فتقول: "نيل" [4].

أما إذا تعدى الفعل إلى أكثر من مفعول فخير الآراء وأنسبها، اختيار الأول للنيابة إذا كان هو الأظهر والأبين للقصد مهما كان نوع فعله، لكن لا مانع من تركه، واختيار غيره، فيكون في

([1]) انظر الفصل الخامس من هذه الدراسة .

([2]) شرح قطر الندى وبل الصدي ، ابن هشام ، ٢٥٤.

([3]) كتاب أسرار العربية ، أبو البركات الأنباري ، ٨٨.

([4]) شرح ابن عقيل ، ١/ ٣٩١.

هــذا الاختيار لغير الأفضل، فإن كان غير الأول هو الأقدر على إيضاح المراد، وإبراز الغرض من الجملة فنيابته مقدمة على الأول . ولا بد في كل الحالات من أمن اللبس[1].

ولقد منع المتقدمون من النحاة جواز نيابة المفعول به الثاني مطلقاً، وأجازه المتأخرون منهم بشرطين هما:

١- أمن اللبس .

٢- ألا يكــون الثاني نكرة والأول معرفة، نحو"ظِنَّ زيداً قائم" وعللوا ذلك بأنَّ التنكير يرشد إليه أنَّه الخبر في الأصل[2].

وأجــاز الرضـــي ذلك مطلقاً دون شروط حيث يقول : "والذي أرى أنَّه يجوز قياساً نيابته عن الفاعــل، معرفة كان أو نكرة، واللبس مرتفع مع إلزام كل من المفعولين مركزه، وذلك بأن يكون ما كان خبراً في الأصل بعد ما كان مبتدأ " [3].

الفعل المتعدي لمفعولين ثانيهما بحرف الجر:

إذا تعــدَّي الفعل لمفعولين الأول بدون حرف والثاني بحرف كما في " اختار" فأجاز النحاة نــيابة الأول دون الثاني، يقول ابن عصفور:"فإن كان للفعل مفعولات مسَّرجة أقمت المسَّرج لفظاً وتقديــراً ، وتركت المسرَّج لفظاً لا تقديراً تقول:" اختير زيدٌ الرجالَ" ولا يجوز " اختير الرجالُ زيداً " [4]؛وتعليل ذلك لأنَّ الفعل يصل إلى الثاني بواسطة حرف الجر أما الأول فيصل إليه بغير واســطة فكــان تعــدي الفعــل إليه أقوى [5]. ومن النحاة من أجاز نيابة الثاني من هذا الباب ، واستشهدوا على ذلك بقول الفرزدق:

مِنَّا الذي اختِيرَ الرِّجالَ سَمَاحةً وُجوداً إذا هَبَّ الرياحُ الزَّعَازِعُ .

حيث الأصل :" اختير زيد الرجال" أو من الرجال، فنصب " الرجال" على نزع الخافض [6].

---

(١) النحو الوافي ، عباس حسن ، ٢/ ١١٢.

(٢) انظر شرح الكافية ابن الحاجب ، للرضي، ١/ ١٩١، ١٩٢.

(٣) السابق ، ١/ ١٩٢، واشترط ابن يعيش في جواز نيابة الثاني من باب علمت، والثالث من باب أعلمت ألا يكون جملة ، وذلك لأنَّه في الأصل خبر لمبتدأ ، وخبر المبتدأ يكون مفرداً أو جملة أو ظرفاً، وتعليله لأنَّ الفاعل لا يكون جملة فكذلك ما وقع موقعه ، انظر شرح ابن يعيش٧/٧٢.

(٤) المقرب ، ابن عصفور ، ٨٧.

(٥) انظر شرح المفصل، لابن يعيش ، ٧/ ٧٤.

(٦) انظر الأصول، ابن السراج ، هامش١/١٨٠.

مسألة: بناء الفعل اللازم للمفعول:

اشـــتراط ابـــن يعـــيش في بناء الفعل للمفعول أن يكون متعديًّا فلا يصح بناء الفعل اللازم عنده [1]، ولكن إذا بُني الفعل اللازم للمفعول ففي النائب عن الفاعل أقوال:

أحدها : ضمير المصدر كجُلس أي الجلوس وعليه الزجاجي وابن السيد. قال أبو حيان: ويجعل فيه اختصاص ، أي : الجلوس المعهود.

ثانـــيها : ضـــمير المجهول، وعليه الكسائي وهشام، لأنَّه لما حذف الفاعل أُسند الفعل إلى أحد ما يعمل فيه المصدر، أو الوقت، أو المكان، فلم يعلم أيُّها المقصود ، فأضمر ضمير مجهول.

ثالثها: أنَّه فارغ لا ضمير فيه، وعليه الفراء [2].

الثاني : المصدر:

اشترط النحاة لجواز نيابة المصدر عن الفاعل أن يفيد ، وهذه الإفادة لا تتحقق إلا بشرطين:

١- **التـــصرف** [3]: وهو خروج المصدر عن النصب على المصدرية ، فيصح أن يشغل الوظائف الـــنحوية المخـــتلفة، مثل المصدر" فَهْمٌ " فنقول: الفهم الجيد يوضح الحقيقة، ويجب الفهم تجنباً للوقـــوع فـــي الخطـــأ، وإنَّ الفهمَ يكسب صاحبه الثقة، وبالفهم الصحيح ينجلي الغامض وغير ذلـــك، فيجوز فيه أن تقول : فُهِمَ فَهْمٌ جيد الدرسَ ، أما المصادر غير المتصرفة فهي التي لا تخرج عن النصب على المصدرية مثل: "سبحان، ومعاذ" وهي لا تنوب عن الفاعل.

٢- **الاختـــصاص** : وهـــو ألا يكـــون المصدر لمجرد التوكيد ، وأن يفيد إفادة متجددة [4]. ويكون الاختصاص في المصدر عن طريق الوصف أو الإضافة حيث يؤكد المبرد ذلك بقوله :"واعلم أنَّـــك إذا قلت سير بزيد سيراً " فالوجه النصب، لأنَّك لم تفد بقولك " سيراً " ، شيئاً لم يكن في " سِـــيْرَاً"أكثـــر من التوكيد فإنْ وصفته فقلت سيراً شديداً ، أو هيناً ، فالوجه الرفع. لأنَّك لما نعته قربته من الأسماء، وحدثت له فائدة لم تكن في" سير" [5].

وأوضح النحاة أنَّه لا يجوز" إقامة وصف المصدر مقام المصدر الموصوف فلا يُقال في سير سيرٌ حثيثٌ : سير حثيث بل يجب نصبه وأجازه الكوفيون [6].

---

(1) انظر شرح المفصل ، لابن يعيش ، ٧٢/٧.

(2) همع الهوامع، السيوطي، ٥٢٥/١.

(3) انظر شرح الكافية الشافية، لابن مالك ، ٦٠٧/٢. وشرح قطر الندى وبل الصدى ،لابن هشام، ٢٥٤.

(4) انظر شرح كافية ابن الحاجب، للرضي ، ١/ ١٩٥.

(5) المقتضب ، المبرد٥٣/٤، وانظر ١٠٤/٣.

(6) همع الهوامع ، السيوطي، ٥٢٢/١.

ومـــن أمثلة الاختصاص بالإضافة قولنا: فُهِمَ فَهْمُ الواثق ، وتُصدِّق تصدقُ الذي لا يخاف الفقـــر[1].ويـــشترط فـــي المصدر لجواز نيابته عن الفاعل أن يلفظ به ، وقد أجاز سيبويه إضمار المصدر المعهود، فيقال لمن ينتظر القعود" قد قُعِدَ " أو الخروج "قد خُرِجَ" بناء على قرينة التوقع، أي :قُعِدَ القعود المتوقع [2].

جواز نيابة المصدر المدلول عليه بغير الفعل:

أجـــازه الرضـــي وذلك:" إذا كان المصدر مفعولاً به ، نحو قولك : قمت فاستحسن " أي: استحسن قيامي " [3].

نيابة اسم المصدر عن الفاعل :

اشـــترط الـــنحاة فـــي نـــيابة اسم المصدر عن الفاعل ما اشترطوه في نيابة المصدر من التصرف والاختصاص [4].

الثالث : المفعول فيه "الظرف:

الظرف بنوعيه يصلح للنيابة عن الفاعل ولكن النحاة اشترطوا لجواز نيابته عن الفاعل أن يكون مفيداً ، وهذه الفائدة تتحقق بشرطين كما في المصدر هما التصرف والاختصاص [5] .

١) **<u>التـــصرف</u>** : ومعـــناه أن يخـــرج الظـــرف من النصب على الظرفية إلى إعرابه في الوظائف الـــنحوية المخـــتلفة مثل كلمة "يوم" نقول فيها : يوم الجمعة يومٌ مبارك ، ويأتي يوم العيد بالفرحة والـــسرور ،وقوله تعالى: ﴿يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَارُ﴾ [6] ، ويكرم الطلاب في يوم الـــتفوق ، وقـــوله تعالـــى: ﴿وَإِنَّ يَوْمًا عِندَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ﴾ [7]. وغير ذلك من الوظائـــف الـــنحوية الأخرى. أما إذا لزم الظرف النصب على الظرفية لم تصح نيابته عن الفاعل ويكون الظرف غير متصرف في حالتين :

الأولي: ما لزم النصب على الظرفية مثل"سحر" وكذلك قطُّ وعوضُ.

---

(١) ومـــن أمـــثلة اختـــصاص المصدر "العدد " نحو: جلس مرتانَ ، واستخرج ثلاث استخراجات ، وأُخْرِجَ ربع الخراج، وذوكر نصف المذاكرة، ، الجملة الفعلية ،د/ على أبو المكارم، ١٦١.

(٢) شرح كافية ابن الحاجب ، للرضي ، ١/١٩٥.

(٣) السابق ، ١/ ١٩٥.

(٤) انظر النحو الوافي ، عباس حسن، ٢/ ١١٣.

(٥) انظر النحو الوافي ، عباس حسن ، ٢/١١٥.

(٦) سورة النور ، جزء الآية ٣٧،

(٧) سورة الحج ، جزء الآية ٤٧.

الثانية: إذا لزم النصب على الظرفية أو جُرَّ بمن فقط- ناقص التصرف- مثل: عند وثَمَّ[1].

هذا ما عليه جمهور النحاة، لكن الكوفيين والأخفش أجازوا نيابة غير المتصرف نحو: سير عليه سحرُ، وجلس عندك[2].

الاختصاص: ويكون بالوصف أو الإضافة أو التعريف .

١- الوصف لو قلت : سير بزيد مكانا أو يوماً لكان الوجه النصب، فإن قلت: يوم كذا، أو يوماً طيباً، أو مكانا بعيداً اختير الرفع[3] .

٢- الإضافة : مثل صيم يوم الخميس، وجُلِسَ مكانُ الرئيس.

٣- التعريف: وهو إما "بال" مثل : سير المسير ، وإما بالعلمية مثل : صيم رمضان [4].

مسألة : نيابة الظرف المنوي وصفة الظرف عن الفاعل:

أجاز ابن السَّراج نيابة الظرف المنوي عن الفاعل ، حملاً على جواز ذلك في المصدر، أما جواز ذلك في صفة الظرف، فقد منعه البصريون، وأجازه الكوفيون [5].

الرابع : الجار والمجرور :

إذا كان الاسم الذي ينوب عن الفاعل مجروراً بحرف جر زائد، فلا خلاف في نيابته عن الفاعل ، وأنَّه في محل رفع مثل "أحدٌ" في قولك : ما ضُرِبَ من أحد، ولكن إذا كان الاسم مجروراً بحرف جر غير زائد ففيه عدة أقوال:

الأول :- وهو قول جمهور النحاة - أنَّ المجرور في محل رفع وهو النائب نحو: سير بزيد، كما لو كان الجار زائداً [6]. أي أنَّ المجرور وحده هو الذي ينوب عن الفاعل.

الثاني:- وهو قول ابن هشام - أنَّ النائب ضمير مبهم مستتر في الفعل، وجعل ضميراً مبهماً ليتحمل ما يدل عليه الفعل من مصدر، أو ظرف مكان ، أو زمان إذ لا دليل على تعيين أحدها [7] .

---

(١) انظر همع الهوامع ، السيوطي ، ٥٢٢/١. وأوضح سيبويه أنَّ " سحر وضحى " تلزمان النصب علي الظرفية ما لم يُعرفا " بأل " أو تكونا نكرتين محددتين مثل " سير عليه سحّر من الأسحار " انظر الكتاب ، ١/ ٢٢٥ .

(٢) همع الهوامع ،السيوطي ، ٥٢٢/١.

(٣) المقتضب، المبرد ، ٤/ ٥٣ ، وانظر ١٠٥/٣

(٤) انظر شرح الكافية الشافية ، ابن مالك ، ٢/ ٦٠٧.

(٥) همع الهوامع ،السيوطي، ٥٢٢/١.

(٦) السابق،١/ ٥٢٢.

(٧) السابق، ١/ ٥٢٢.

الثالث :- وهو قول الفراء – النائب حرف الجر وحده ، وأنه في موضع رفع كما أنَّ الفعل في :" زيد يقوم " في موضع رفع [1] . ،وقد رُدَّ هذا القول " بأنَّ الحروف لا محل لها من الإعراب ، فقد خالف الأصل " [2] .

الرابع :- وهو قول ابن درستويه، والسهيلي ، والرّندى- ، أنَّ النائب ضمير عائد على المصدر المفهوم من الفعل ، والتقدير: سير هو، أي: السير، لأنَّه لو كان المجرور هو النائب لقيل :سيرت بهند، وجلست في الدار، ولكان إذا قُدِّم يصير مبتدأ كما هو شأن الفاعل، وذلك لا يتصور مع المجرور [3].

رد النحاة على القول الرابع:

١- أنَّ العرب تصرِّح معه بالمصدر المنصوب نحو : سير بزيد سيراً، فدل على أنَّه النائب.

٢- أجيب عن ترك التأنيث بأنه نظير:" كفى بهند فاضلةً "، فإنَها فاعل قطعاً ولا يؤنث "كفى" [4]ففيها ترك للتأنيث مع كون هند فاعلة ،وحرف الجر زائداً .

٣- امتناع المبتدأ بوجود المانع وهو العامل اللفظي[5]، وهو لا يصح العدول عنه إلى العامل المعنوي، وذلك لقوة العوامل اللفظية على المعنوية.

وقال أبو حيان : ولم يذهب أحد إلى أنَّ الجار والمجرور معاً النائب فيكونان في موضع رفع [6].

ما تجوز نيابته من حروف الجر:

إنَّ الصالح للنيابة من حروف الجر هو ما لا يلزم وجهاً واحداً في الاستعمال كالباء ، واللام، ومن، وإلى، وعن، وعلى، وفى. لا ما يلزم وجهاً واحداً كـ"منذ"، و"رب" والكاف، وما خص بقسم أو استثناء[7].

ويشترط أيضاً غير التصرف في الحروف أن يكون الإسناد إليهما – الجار والمجرور- مفيداً كما في التصرف، وكذلك بالاختصاص عن طريق الوصف مثل: سُرِقَ من رجل ساذج، أو

---

(١) السابق، ١/ ٥٢٢.

(٢) الجملة الفعلية ، د / علي أبو المكارم ، ١٦٣.

(٣) همع الهوامع ، السيوطي ،١/٥٢٣. .

(٤) السابق، ١/ ٥٢٣.

(٥) السابق، ١/ ٥٢٣.

(٦) السابق، ١/٥٢٣.

(٧) شرح الكافية الشافية ، ابن مالك ، ٢/ ٦٠٨.

الإضـــافة مـــثل: صـــرح بإعلان الحرب، أو التعريف بالعلمية مثل : نقل عن سيبويه ، أو" بال" مثل:حكى عن الغبي [1].

الخامس : الجملة المحكية أو المؤولة بالمصدر المضمون:

بيَّن الرضي أنَّ الجملة لا يصح أن تقع فاعلاً أو نائباً عنه ، إلا إذا كانت محكية أو مؤولة بالمصدر المضمون[2] فمثل:﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لاَ تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ﴾ [3] فيجوز أن تكون جملة ﴿ لاَ تُفْسِدُوا ﴾ هي نائب الفاعل مرفوعة بضمة مقدرة على أخرها، منع من ظهورها الحكاية، ومثل المحكية- أيضاً-المؤولة بالمفرد، نحو: عُرف كيف جاء على،أي :عرف كيفية مجئ على [4].

ما لا تجوز نيابته عن الفاعل:

١) الحال والتمييز :

الأصـــل عـــند جمهور النحاة أنَّه لا يجوز أن يجعل شئ منهما في موضع الفاعل ، لأنَّهما لا يكونان إلا نكرتين، والفاعل وما قام مقامه يضمر كما يظهر والمضمر لا يكون إلا معرفة، أما ما جاء في الحال معرفة فقد أولوه بمشتق نكرة [5].

وأجـــاز الكسائي وهشام نيابة التمييز لكونه في الأصل فاعلاً، فقال في "طاب زيدٌ نفساً " طيبت نفس زيد " وأما الحال فإنَّها وإن كانت من ضروريات الفعل، لكن قلة مجيئها في الكلام منعتها من النيابة عن الفاعل الذي لا بد لكل فعل منه [6].

٢) المفعول له :

لا يجـــوز أن يـــنوب المفعـــول لـــه عن الفاعل، فنقول : غفر لزيد ادخاره على معني : لادخـــاره ،لأنَّك لما حذفت اللام على الاتساع لم يجز أن تنقله إلى مفعول به فتتصرف في المجاز تـــصرفاً بعـــد تصرف لأنَّه يبطل المعني بتباعده عن الأصل، واختلف النحاه في جواز ذلك علي قولين:

الأول: إذا كان منصوباً، فلا تجوز نيابته عن الفاعل باتفاق .

---

(١) انظر النحو الوافي ، عباس حسن، ١١٨/٢، والجملة الفعلية ،د/ على أبو المكارم ، ١٦٦.

(٢) انظر شرح كافية ابن الحاجب، للرضي، ١/ ١٩١.

(٣) سورة البقرة ، جزء الآية ١١.

(٤) النحو الوافي، عباس حسن، هامش٣، ١١٣/٢.

(٥) انظر شرح المفصل، لابن يعيش ، ٧٢/٧.

(٦) شرح كافية ابن الحاجب ،للرضي، ١٩٣/١ وانظر همع الهوامع ،السيوطي، ٥٢٤/١.

الثاني : المجرور بالحرف ،وفيه رأيان:

أحـــدهما :لا ،بناء على أنَّ المجرور لا يقام ، ولأنَّه بيان لعلة الشئ، وذلك لا يكون إلا بعد ثبوت الفعل بمرفوعه، وهذا ما صححه الفارسي وابن جنّي.

ثانيهما: يجوز ذلك بناء على جواز إقامة المجرور [١].

وعلـــة مـــنع المفعول له من إقامته مقام الفاعل أنَّه" مبني على سؤال مقدر فكأنه من جملة أخرى ، وبهذا يعلل منع نيابة الحال لأنَّه مبني على سؤال مقدر[٢].

٣) المفعول معه:

لا يجوز أن يقوم المفعول معه مقام الفاعل ، لأنَّهم قد توسعوا فيه وأقاموا واو العطف فيه مقـــام "مـــع" فلو توسعوا فيه وأقاموه مقام الفاعل لبعد عن الأصل وبطلت الدلالة على المصاحبة، ويكـــون تراجعاً عما اعتزموه ونقضاً للغرض الذي قصدوه " [٣]أوضح الرضيّ أنَّ " النائب منابه ينبغـــي أن يكون مثله في كونه من ضروريات الفعل من حيث المعني ، وإنْ جاز ألا يذكر لفظاً كما أنَّ الفاعل من ضروريات الفعل " [٤].

٤) خبر كان:

لـــم يجز النحاة نيابة خبر كان إذا بنيت كان المتصرفة للمفعول "فلا يقال كين قائم" خلافاً للفراء[٥].

٥) المفعول الثاني في باب علمت والثالث في باب أعلمت:

إذا وقـــع المفعـــول الثانـــي في باب علمت أو الثالث في باب أعلمت جملة لم يجز وقوعه نائباً عن الفاعل [٦].

الأحكام التي تتعلق بصيغة نائب الفاعل:

تُعتبر الأحكام التي تتعلّق بصيغة نائب الفاعل هي نفسها الأحكام التي تتعلق بالفاعل، لأنَّه يقوم مقامه ويأخذ أحكامه وهي :

---

(١) انظر همع الهوامع ، السيوطي ١/ ٥٢٤.

(٢) شـــرح التـــصريح علـــى التوضيح ، ١/ ٢٩٠، وذكر أنَّ هذا التعليل ورد عن الخفاف ، ولم يجز ذلك من النحاة سوى الأخفش ، أما المنع فهو قول الجمهور.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ، ٧/٧٢.

(٤) شرح كافية ابن الحاجب ، للرضي ، ١/١٩٣.

(٥) شرح التصريح علي التوضيح ، للشيخ خالد الأزهري ، ١/ ٢٩٠.

(٦) انظر شرح المفصل ، لابن يعيش ، ٧/ ٧٢.

١- إفراد الفعل معه فلا تصح تثنية الفعل أو جمعه.

٢- تأنيث الفعل معه، ويكون التأنيث واجباً أو جائزاً.

٣- لا يــصح تعدد نائب الفاعل ، فالأصل نيابة نائب واحد مع احتفاظ بقية المفاعيل الأخرى بوظائفها النحوية.

٤- لا يــصح وقــوعه جملة، إلا ما جاءت محكية أو مؤولة بالمصدر المضمون كما حدد الرضي وتبعه الأستاذ عباس حسن.

المبحث الثالث

"العناصر غير الإسنادية في الجملة الفعلية"

أولاً : المفعول به :

عرّفه النحاة بأنه" هو الذي يقع عليه فعل الفاعل في مثل قولك: ضرب زيدٌ عمراً وبلغت البلد وهو الفارق بين المتعدي من الأفعال وغير المتعدي، ويكون واحداً فصاعداً إلى الثلاثة[1].وهو -أيضاً- ما جرى مجرى الواقع عليه فعل الفاعل، ليدخل فيه المنصوب في:ما ضربت زيداً ، وأوجدت ضرباً، وأحدثت قتلاً ، فكأنك أوقعت عدم الضرب على زيد ، وكأن الضرب كان شيئاً أوقعت عليه الإيجاد [2].يتضح من التعريفين السابقين أنَّ المفعول به هو ما وقع عليه فعل الفاعل إيجاباً أو سلباً.

الصيغ التي يأتي عليها المفعول به:

الأولى : الاسم الصريح : ويأتي في عدة صور منها:

- الاسم الظاهر كقوله تعالى :﴿ وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ﴾ [3].
- اسم الإشارة مثل : أحب هذا العمل.
- الاسم الموصول مثل : تكرم الدولة الذين يتفانون في أعمالهم.
- اسم الاستفهام كقوله تعالى:﴿ وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ ﴾ [4]ويشترط فيه تقديمه على عامله لكونه له الصدارة في الكلام.
- الضمير المتصل كقوله تعالى:﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا ﴾[5]،أو المنفصل كقوله تعالى: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ [6].وتقدمه هنا حتى لا يتحول من الانفصال إلى الاتصال.

الثانية : الاسم المؤول بالصريح: وهو الذي يتكون من حرف سابك "أنَّ، وأنْ، وما" وصلته،مثل :

---

(1) شرح المفصل ، لابن يعيش ، ١/ ١٢٤.

(2) شرح كافية ابن الحاجب ، للرضي، ١/ ٣٠٢.

(3) سورة الزلزلة ،آية ٢.

(4) سورة الشعراء، جزء الآية ٢٢٧.

(5) سورة البقرة، جزء الآية ٢٨٦.

(6) سورة الفاتحة ، جزء الآية ٥.

أحب أنْ تفعل الخير، والتقدير: فعلك الخير، وكقولنا: كرهْتَ أنَّك مهملٌ ، والتقدير : كرهت إهمالك ، وقولنا : أحببت ما تفعله، والتقدير: أحببت فعلك.

الثالثة : الجملة: تقع الجملة مفعولاً به في ثلاثة مواضع:

الموضع الأول: باب الحكاية بالقول أو مرادفه أي إذا كانت مقولاً للقول، ومثال الأول قوله تعالى:﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾ [1].وأما الثاني فنوعان:

١- ما معه حرف التفسير كقوله :

وَتَرْ مِيَنَنِي بالطَّرفِ أيْ أنْتَ مُذْنِبٌ وَتَقْلِينني ، لَكِنَ إيَّاكِ لا أقلى.

والجملة في هذا النوع مفسرة للفعل فلا موضع لها.

٢- ما ليس معه حرف التفسير ، نحو:﴿وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَا بَنِيَّ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى لَكُمُ الدِّينَ﴾ [2]ونحو:﴿ وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ وَكَانَ فِي مَعْزِلٍ يَا بُنَيَّ ارْكَب مَّعَنَا ﴾ [3]فهاتان الجملتان في محل نصب اتفاقًا ، ثم قال البصريون : النصب بقول مقدر ، وقال الكوفيون : بالفعل المذكور [4].

الموضع الثاني: باب ظن وأعلم ، فإنَّها تقع مفعولاً ثانيا لظن وثالثاً لأعلم وذلك لأنَّ أصلهما الخبر، ووقوعه جملة سائغ [5]مثل قول أبي ذؤيب :

فَإن تَزْعُمِيني كُنْتُ أجْهَلُ فيكمُ فَإنِّي شَرِبْتُ الحِلْمَ بَعْدَكِ بِالجَهْلِ [6].

الموضع الثالث : باب التعليق ، أوضح ابن هشام أنَّه "غير مختص بباب ظن ، بل هو جائز في كل فعل قلبي" [7]. والتعليق هو أن يعترض ماله صدر الكلام بين الفعل ومفعوله، وما له صدر الكلام هو حروف النفي ، "ما ، لا ، أن" ولام الابتداء ،ولام القسم ،والاستفهام بالحرف أو بالاسم سواء أكان أحد جزأي الجملة المعلق عنها الفعل أم كان فضلة فيها .

ويرى ابن عصفور أنه لا يتعلق فعل غير علم وظن حتى يضمن معناهما، فالتعليق عنده وسيلة من وسائل تضمين الأفعال المعلقة معني علم وظن لأنّ التعليق لهما في الأصل وهو بذلك

---

(١) سورة مريم ، جزء الآية ، ٣٠.

(٢) سورة البقرة ، جزء الآية ، ١٣٢.

(٣) سورة هود ، جزء الآية ، ٤٢.

(٤) انظر مغني اللبيب ، ابن هشام ، ٤١٢/٢ ، ٤١٣.

(٥) السابق ، ٤١٦/٢.

(٦) في بناء الجملة العربية ، د/ محمد حماسة عبد اللطيف، ١٠٢.

(٧) مغنى اللبيب ، ابن هشام، ٤١٦/٢.

يقـصر التعليق على أفعال القلوب في باب ظن. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِهِم مِّن جِنَّةٍ﴾[1]، وقـوله تعالى: ﴿فَلْيَنظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَاماً﴾[2]،وقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ﴾[3]، على اختلاف في تأويل ذلك[4].

([1]) سورة الأعراف ، جزء الآية ١٨٤.

([2]) سورة الكهف ، جزء الآية ١٩.

([3]) سورة الذاريات ، الآية ١٢.

([4]) في بناء الجملة العربية ، د/ محمد حماسة عبد اللطيف ، ١٠٢، ١٠٣.

ثانيا : المفعول المطلق:

عـرّفه الـنحاة بأنـه " مـصدر ، فضلة ، منتصب ، تسلط عليه عامل من لفظه أو من معـناه ، وذلـك توكيداً لعامله ، أوبياناً لنوعه ، أو عدده ، نحو : ضربت ضرباً ، وسرْتُ سير زيد ، وضربت ضربتين. [١]

فالـذي يحدد المفعول المطلق من غيره ليس كونه منصوباً فقط ، وإنما كونه مصدراً من لفـظ الفعل أي " أن يكون كل من الفعل والمصدر من مادة واحدة مثل قوله : ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيماً ﴾ [٢]، وقـوله ﴿ وَلَا تُبَذِّرْ تَبْذِيراً ﴾ [٣] .... ومن أجل ذلك عُدَّ كل ما يؤدي معني المفعول المطلق وليس من مادة الفعل المذكور نائبا عن المفعول المطلق ". [٤]

وسمي مفعولا مطلقاً لصدق " المفعول " عليه غير مقيّد بحرف جر ونحوه ، بخلاف غيره مـن المفعولات، فإنه لا يقع عليه اسم المفعول إلا مقيدا ، كالمفعول به، والمفعول فيه ، والمفعول معه، والمفعول له [٥] .

أنواعه:

(١) تأكـيد الفعـل "المبهم": فهو يذكر لتأكيد الفعل فقط دون إضافة معني جديد ، نحو قولك : قمـت قياماً ، وجلست جلوساً، فليس في هذا أكثر من أنك أكدت فعلك بذكرك مصدره [٦]، ولكونه لمجـرد التوكـيد وصفه "ابن جنّي" بأنَّه " من قبيل التأكيد اللفظي وقيل أنَّه من التوكيد المعنوي ، لإزالة الشك عن الحدث ، ورفع توهم المجاز، وعليه الآمدى وغيره" [٧] .

وهـذا الـنوع الذي " جئ به لمجرد التوكيد فهو بمنزلة تكرير الفعل .والفعل لا يثني ولا يجمع فكذلك ما هو بمنزلته " [٨] وهو- أيضا- مقصود به الجنس الذي يُطلق علي القليل والكثير فيستغني بذلك عن العدد[٩].

---

(١) انظر شرح ابن عقيل ، ٤٣٦/١ ، وشرح قطر الندي وبل الصدى،ابن هشام ٣٠٢ ، وشرح التصريح علي التوضيح، للشيخ خالد الأزهري ،١/ ٣٢٣.

(٢) سورة النساء، جزء الآية ١٦٤

(٣) سورة الإسراء ، جزء الآية ٢٦ .

(٤) في بناء الجملة العربية ، د/ محمد حماسة عبد اللطيف، ١٩٤ .

(٥) انظر شرح ابن عقيل ، ٤٣٦/١ ، وشرح التصريح علي التوضيح ، ٣٢٤ ، وشرح الألفية، لابن الناظم ٢٦٢ .

(٦) الأصول، ابن السراج ، ١٦٠/١ .

(٧) همع الهوامع ، السيوطي ، ٧٣/٢

(٨) شرح الكافية الشافية ، ابن مالك ، ٦٥٦/٢.

(٩) انظر النحو الوافي ، عباس حسن ، ٢ /٢١١ .

وكـــذلك يجـــوز دخول الألف واللام عليه، " إنْ أنت قلت على هذا المعنى : سير عليه السَّيْر وضُرِبَ به الضربَ جاز، على قوله : الحذر الحذر"[1]، ووصفه سيبويه بأنَّه : عربي جيد حسن[2]

(٢) بيان النوع" المختص " : وهو الذي يأتي لتبيِّن أيّ فَعلٍ فعلْتَ [3]. مثل اركع ركوعاً حسناً ، واخشع خشوع التاركين للوني . [4] وفي تثنية وجمع المفعول المطلق المبيِّن للنوع قولان :

الأول : جواز تثنيته وجمعه إذا اختلفت أنواعه نحو: سرت سيري زيد الحسن والقبيح وهذا الرأي يدّعمه قوله تعالي: ﴿ وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا ﴾ [5] وعليه ابن مالك .

الثانـــي : لا يجـــوز تثنيـــته ولا جمعـــه وهـــذا ظاهـــر كـــلام سيبويه الذي جعله مقتصراً علي الـــسماع ، وهـــو اختـــيار الّـــشلوبين قياســـا عنده للأنواع علي الآحاد ، فإنَّها لا تثني ولا تجمع لاختلافها[6].

(٣) بـــيان العـــدد " المخـــتص " وهو الذي يبيّن عدد مرات حدوث الفعل فهو " ما يدلُ علي عدد المـــرات معيـــناً كـــان ، أولا، وهـــو إمّا مصدر موضوع له ، نحو : " ضربتُه ضربة وضربتين وضـــربات " ،أو مصدر موصوف بما يدل ّ عليه ، نحو " ضربتُه ضرباً كثيراً " [7] . وهذا النوع يُثني ويجمع بلا خلاف [8].

الكلمات التي تنوب عن المصدر :

(١) المـــصدر الـــذي يُلاقـــي الفعل في اشتقاقه ، كقوله تعالي: ﴿ وَاللَّهُ أَنبَتَكُم مِّنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾ [9] ، و " قوله: ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾ [10] حيث المصدر من الفعل الأول " إنباتا " ، ومن الثاني " تَبْتلاً ".

---

(١) الكتاب ، سيبويه، ١/٢٣١.

(٢) السابق، ١/٢٣١.

(٣) انظر السابق ، ١/ ٢٢٩.

(٤) شرح الكافية الشافية، لابن مالك٢/ ٦٥٥ ، والوني: الفتور : يُقصر ويمد .

(٥) سورة الأحزاب ، جزء الآية ١٠ .

(٦) انظر شرح ابن عقيل ١، ٤٤٠ ، وشرح الكافية الشافية، ابن مالك ، ٢/ ٦٥٧ ، وهمع الهوامع، السيوطي ٢/٧٣.

(٧) شرح كافية ابن الحاجب ، للرضي ، ١/٢٧٢.

(٨) همع الهوامع ، السيوطي ٢/ ٧٣.

(٩) سورة نوح ، آية ١٧.

(١٠) سورة المزمل، آية ٨.

(٢) المصدر المرادف للفعل ، نحو قَعَدت جلوساً . ومثله كرهت بغضاً .

(٣) اسم المصدر، بشرط أن يكون غير علم، نحو: توضأ المسلم وضوءًا، اغتسل الصانع غسلاً، فالوضوء، والغسل اسما مصدرين للفعلين قبلهما، نائبين عن المحذوف .

(٤) لفظتا " كل ، وبعض " مضافتين إلي المصدر ، نحو :" جُدَّ كُلَّ الجدّ "،وكقوله تعالى :﴿ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ﴾ [١] ، وضربتُه بَعض الضرب.

(٥) الاسم الدال على النوع ، نحو:﴿ وَالنَّازِعَاتِ غَرْقًا﴾ [٢].

(٦) الاسم الدال على العدد ، نحو :﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ [٣]، فثمانين نائب عن المفعول المطلق، و " جلدة" تمييز.

(٧) الاسم الدال على الآلة ، نحو:" ضربته سوطاً " .

(٨) اسم الإشارة ، نحو :" ضربته ذلك الضرب".

(٩) الضمير العائد على المصدر، نحو " ضربته زيداً" ، أي: " ضربت الضرب، ومنه قوله تعالى:﴿ لَا أُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ﴾[٤]، أي: لا أعذب العذاب.

(١٠) " ما" الاستفهامية ، نحو :" ما تضرب زيداً ؟ أي: أي ضرب تضرب زيداً ، وكذلك ما الشرطية ، نحو: ما شئت فقم، أي : أي قيام شئت.

(١١) ما يدل على المصدر من صفة له : كسِرْتُ أحسنَ السير، والأصل: سرت السير أحسن السير فحذف الموصوف لدلالة إضافة صفته إلى مثله عليه، ونابت منابه، وانتصبت انتصابه.

(١٢) " كل ، جميع " دون إضافتهما للمصدر، تقول : مررْتُ بهم جميعاً، إذا عنيت أنَّك لم تترك منهم أحداً، أو مررت بهم كُلاًّ ، قال الأخفش: كل وجميع هاهنا بمنزلة المصادر.

(١٣) اللفظ الدال على هيئة المصدر المحذوف، كصيغة "فِعْلَةَ"، نحو : مشى القط مشية الأسد، ومات ميتة سوء.

(١٤) وقته، نحو: فلان يلهو ويمرح، لأنَّه لم يحي ليلة المريض، ولم يعش ساعة الجريح، أي : لم

---

(١) سورة النساء ، جزء الآية ١٢٩.

(٢) سورة النازعات ،آية ١.

(٣) سورة النور ، جزء الآية ، ٤ .

(٤) سورة المائدة ، جزء الآية ١١٥.

يحى حياة ليلة المريض ،ولم يعش عيشة ساعة الجريح [1] .

(١٥) وقـوع المـصدر الميمي مفعولاً مطلقاً ، يقول سيبويه : " وإنْ كان المَفْعَلُ مصدراً أجرى مجرى ما ذكرنا من الضرب والسير وسائر المصادر التي ذكرنا، وذلك قولك : إنَّ في ألف درهم لمَـضْرباً ، أي: إنْ فيها لضرباً؛ فإذا قلت: ضُرب به ضرباً، قلت :ضرب به مضرباً ، وإنْ رفعت رفعـت، ومـن ذلـك: سُـرِّج بـه مُـسَرَّجاً، أي: تسريجاً فالمُسَّرج والتسريج بمنزلة الضرب والمضرب[٢].

واشـترط سيبويه فيه أن يساوى المصدر ما يدل عليه ، أما مثل " ذهب به مذهب، أو سلك به مسلك ، رفعت لأنَّ المفعل هنا ليس بمنزلة الذهاب والسلوك، وإنَما هو الوجه الذي يُسلك فيه، والمكـان الـذي يذهب إليه ، إنمّا هو بمنزلة قولك: ذهب به السوق وسلك به الطريق[٣]. واشترط فـيه أيـضاً لينوب عن المصدر ألا يكون دالاً على الظرف، مثل :" أنت الناقة على مضربها أي على زمان ضرابها" [٤].

قيام الجملة مقام المصدر :

لقـد جاءت الجملة قائمة مقام المصدر، وهي " فاها لفيك " ، أي : فاء الداهية ، والمعني: " دهـيت دهـياً" والأصل" فوهاً لفيك " أي : إلى فيك ، واللام بمعني"إلى " كما تقول في الحال : كلمته فاه إلى فيّ " أي: مشافهاً ويجوز أن تكون هذه أيضاً بمعني المصدر، أي كلمته مشافهةً ، إلا أنَّه لا يجب حذف ناصبه ، كما وجب ذلك في :" فاهاً لفيك" [٥].

تعدد المصدر :

اختلف النحاة في جواز تعدد المصدر على قولين :

الأول : المنع- وعليه الأخفش ، والمبرد ، وابن السَّراج ، والأكثرون - فلا يجوز عمل الفعل في مصدرين مؤكد ، ومبيِّن ، وإذا ورد ذلك فيكون الثاني بدلاً من الأول .

---

(١) انظـر الأصول، لابن السراج ١ / ١٦٣، والمفصل، الزمخشري، ٣٢ ، وشرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، ٢ /٦٥٦، وشـرح ابن عقيل ١ / ٤٣٩، وشرح كافية ابن الحاجب، للرضي، ٢/ ٢٧٣، وشرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام ، ٣٠٣ ، ٣٠٤، وهمع الهوامع، السيوطي، ٢ / ٧٧ ، والنحو الوافي ، ٢ / ٢١٤- ٢١٨ .

(٢) الكتاب، ١ / ٢٣٣.

(٣) السابق، ١ / ٢٣٤.

(٤) السابق، ١ / ٢٣٤.

(٥) شرح كافية ابن الحاجب ، للرضي ١ / ٣٠٠.

الثانـــي : الجـــواز- وعليه السيرافي وابن طاهر- فهما يجيزان نصب الفعل لمصدرين إذا اختلف معـــناهما نحـــو : ضـــربت ضرباً شديداً ضربتين ، ويجوز عندهما- أيضاً – أن يعمل الفعل في ثلاثة مصادر.

ومن المسموع في ذلك قوله:[الحارث بن وعلة]

وَوطئتنَا وَطْئًا على حنقٍ وَطْءَ الْمُقيدِ يابس الْهَرم •

وأوضـــح الـــسيوطي أنـــه لا يصح فيه البدلية، لأن الثاني غير الأول، وخرجه بأنَّه منصوب على إضمار فعل. وعلى هذا التخريج يُتْبَع السيوطي القول الأول ويمنع التعدد [1] .

([1]) انظر همع الهوامع ، السيوطي ، ٢ / ٧٨.

ثالثا : المفعول فيه " الظرف " :

عرّفه النحاة بأنّه:" ما ضمن معني " في " الظرفية باطراد من اسم وقت، أو من اسم مكان أو من اسم عرضت دلالته على أحدهما، أو من اسم جار مجراه أي مجرى أحدهما"[1].

فهذا التعريف يوضح شرطي الظرف :

١) أن يكون اسماً للزمان أو المكان .

٢) أن يتضمن معني " في " باطراد.

الأسماء التي تصلح للنصب على الظرفية:

أولاً : أسماء الزمان :

تصلح أسماء الزمان كلُّها للنصب على الظرفية مبهمهاً ومختصها.

١- المبهم : ما وقع على قدر من الزمان غير معيَّن ، كوقت ، وحين وزمان ، وينصب على جهة التأكيد المعنوي ، لأنَّه لا يزيد على دلالة الفعل.

٢- المختص : وهو قسمان:

أولهما: معدودٌ وهو ما له مقدار من الزمان معلوم كسنة، وشهر، ويومين، والمحرم، وسائر أسماء الشهور، والصيف والشتاء . ولا يعمل فيه من الأفعال إلا ما يتكرر ويتطاول فلا يقال: مات زيد يومين ،ومن ثم قدر في: ﴿ فَأَمَاتَهُ اللَّهُ مِائَةَ عَامٍ ﴾ [2]، فألبثه .

ثانيهما: غير معدود وهو أسماء الأيام كالسبت والأحد ، وما يخصص بالإضافة كيوم الجمل، أو " بأل " كاليوم والليلة ، أو بالصفة كقعدت عندك يوماً قعد عندك فيه زيد ، وما أضافت إليه العرب لفظ " شهر " من أعلام الشهور، وهو رمضان، وربيع الأول، وربيع الآخر خاصة [3].

ثانيا: أسماء المكان :

أسماء المكان لا ينتصب منها على الظرفية إلا ما كان مبهما ، والمبهم ثلاثة أنواع:

الأول : أسماء الجهات الست نحو "فوق وتحت ،و يمين ،وشمال ، وأمام ،وخلف" .

---

(١) شرح التصريح على التوضيح ، الشيخ خالد الأزهري، ١ / ٣٣٧، وانظر الكتاب ، سيبويه ، ١ / ٢١٦ ، ٢١٩ ، والأصول، ابن السراج، ١ / ١٩٠، والمقرب، ابن عصفور ، ١٦٠، ١٦١، وشرح الكافية الشافية ،ابن مالك ، ٢ / ٦٧٥ ، وشرح كافية ابن الحاجب، للرضي، ٢ / ١٢ ، ،همع الهوامع ، السيوطي ، ٢ / ١٠٢.

(٢) سورة البقرة ، جزء الآية ، ٢٥٩.

(٣) همع الهوامع، السيوطي ، ٢ / ١٠٣.

قـــال تعالى :﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [1]، و﴿ وَكَانَ وَرَاءَهُم مَّلِكٌ﴾[2]. ويلحق بأسماء الجهات ما أشبهها في شدة الإبهام والاحتياج إلى ما يبين معناها،" كعند ولدي " [3].

الثاني : أسماء المقادير مثل : غلوة ، وميل ، وفرسخ ، وبريد [4].

الـــثالث : المـــصدر المشتق من اسم الحدث الذي اشتق منه العامل،كـــ " مقعد ، ومعقد " من نحو قـــولك: "اقعـــد مقعد المناجي" ، و" اعقد نكاح زيد معقد نكاح عمرو". ولا يكون هذا النوع ظرفاً قياسيّاً إلا إذا كان العامل فيه موافقاً له في الاشتقاق [5]. ، فلو كان عامله من غير لفظه تعين جره بفـــي، نحو :" جلست في مرمى زيد" فلا تقول :" جلست مرمى زيد" ، إلا شذوذاً . ومما ورد من ذلـــك قـــولهم :" هـــو منى مقعد القابلة، ومزجر الكلب ، ومناط الثريا" [6].أي :" كائن مقعد القابلة ومزجـــر الكلب ، ومناط الثريّا "، والقياس : " هو مني في مقعد القابلة ، وفى مزجر الكلب، وفى مناط الثريّا"، ولكن نصب شذوذا، ولا يقاس عليه، خلافاً للكسائي [7].

ثالثاً : الأسماء الدالة على الزمان أو المكان دلالة عارضة : ولها أربع صور :

الأولـــى : أسماء العدد المميز بها الزمان أو المكان نحو :سرت عشرين يوماً ثلاثين فرسخاً [8]. " فعـــشرين" : ينـــصب على الظرفية الزمانية، و" ثلاثين " ينصب على الظرفية المكانية ،" ويوماً وفرســـخاً " ، نصبهما على التمييز، وهذا التمييز هو الذي حدد نوعية الاسم من حيث الزمان أو المكان .

الثانـــية: ما أفيد به كلية أحدهما – أي الزمان أو المكان– أو جزئيته ، كسرت جميع اليوم جميع الفرســـخ أو كـــل الـــيوم كـــل الفرســـخ...أو بعض اليوم بعض الفرسخ، أو نصف اليوم نصف الفرسخ [9].

([1]) سورة يوسف ، جزء الآية ٧٦.

([2]) سورة الكهف، جزء الآية ، ٧٩.

([3]) انظر شرح قطر الندى وبل الصدى ، ابن هشام ، ٣١٠، ٣١١ ، ٣١٢ ، وشرح ابن عقيل ، ١ / ٤٥٨.

([4]) شرح ابن عقيل ، ١ / ٤٥٨ .

([5]) شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، ٢ / ٦٧٦.

([6]) استدل سيبويه بجواز ذلك فيما سُمِعَ عن العرب كقول الأحوص:

وإنَّ بَني حَرْبٍ كما قد علمتم ... مناطَ الثّريا قد تعلَّمتْ نجومُها.

أما ما لم يسمع عن العرب مثل " هو منى مجلسك ، أو متكأ زيد، أو مربط الفرس" فلم يجزه ، انظر الكتاب،١ / ٤١٢ ، ٤١٣ ، ٤١٤ .

([7]) شرح ابن عقيل، ١ / ٤٥٩.

([8]) انظر شرح التصريح على التوضيح ، للشيخ خالد الأزهري ، ١ / ٣٣٨.

([9]) السابق،١ / ٣٣٨.

الثالثة: ما كان صفة أحدهما، كجلست طويلاً من الدهر شرقي الدار ، فطويلاً وشرقي مفعول فيهما منصوبان نصب ظرف الزمان والمكان؛ لأنهما لما وصف بهما الزمان والمكان عرضت لهما اسمية الزمان والمكان [1]. حيث التقدير هنا :" زمناً طويلاً" ومكاناً شرقياً" ، وذلك لأنَّ "من الدهر " دلت على الزمان ، و" الدار " دلت على المكان.

الرابعة : المصدر النائب عن الزمان أو المكان :

قد يجعل المصدر حيناً لسعة الكلام فيقال كان ذلك مقدم الحاج وخفوق النجم وخلافة فلان وصلاة العصر ومنه: سير عليه تروحتين وأنتظر به نحر جزورين" ، وقوله تعالى: ﴿ وَإِدْبَارَ النُّجُومِ ﴾ [2]،[3]. فالخلافة والصلاة مصدران في الحقيقة جعلا حيناً توسعاً وإيجازاً فالتوسع يجعل المصدر حيناً وليس من أسماء الزمان ، و الإيجاز الاختصار بحذف المضاف " التقدير في قولك: فعلته خفوق النجم وصلاة العصر، وقت خفوق النجم ، ووقت صلاة العصر فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه واختص هذا التوسع بالأحداث لأنَّها منقضية، كالأزمنة وليست ثابتة كالأعيان فجاز جعل وجودها وانقضائها أوقاتاً للأفعال وظروفاً لها كأسماء الزمان [4].

فإنابة المصدر في هذه الشواهد تكون على حذف المضاف ،" وعند أبي عليّ أن المصدر يُقام مقام الزمان من غير إضمار مضاف ، وذلك لما بينهما من التجانس، بكونهما مدلولي الفعل [5]. وعلى هذا الرأي قولهم "زيدٌ هيئتك، والجارية جلوتُها،أي: زيدٌ في هيئتك، والجارية في جلوتها" [6].

هذا الكلام عن ظرف الزمان أما نيابته عن ظرف المكان فوصفها ابن مالك بأنَّها قليلة:

وَقَدْ يَنُوبُ عَنْ مَكَانٍ مَصْدَرٌ وَذَاكَ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكْثُرُ .

---

(1) شرح التصريح علي التوضيح ، للشيخ خالد الأزهري ١/ ٣٣٨ ، وانظر الكتاب ، سيبويه ، ١/ ٢٢٧ ، ٢٢٨ .

(2) سورة الطور، جزء الآية ٤٩.

(3) المفصل، الزمخشري ، ٤٥.

(4) شرح المفصل ، لابن يعيش ٢/ ٤٤، ٤٥، وانظر الكتاب ، ١/ ٢٢٢.

(5) شرح كافية ابن الحاجب ، للرضي ، ٢ / ٢٥.

(6) شرح الألفية ، لابن الناظم ، ٢٧٧.

يـنوب المصدر عن ظرف المكان قليلاً ، كقولك " جلستُ قرب زيد" ، أي: مكان قرب زيـد، فحذف المضاف وهو :" مكان " وأقيم المضاف إليه مقامه، فأعرب بإعرابه ، وهو النصب على الظرفية ، ولا ينقاس ذلك ؛ فلا تقول:" آتيك جلوس زيد" ، تريد: مكان جلوسه [1].

رابعاً : نيابة اسم العين عن الظرف :

قـد يكـون الـنائب اسـم عـين نحـو: " لا أكلمـه القارظـين ، والأصـل مدة غيبة القارظين [2].ومن كلام العرب الفصيح :" لأفعلن ذلك الشمس والقمر"، أي: مدة طلوعهما و " لا أكلم فلاناً الفرقدين" فينصبون هذا وأشباهه نصب الظروف [3].

خامساً : مجموعة من الألفاظ المسموعة :

وردت بعـض الألفـاظ المسموعة متضمنة معنى " في" فتجرى مجرى اسم الزمان أو المكان " هذه الألفاظ كانت مجرورة بحرف الجر " في" فأسقطوه توسعاً ونصبوها على اعتبارها متضمنة معناه" [4]،فمن أمثلة الزمان :

١) كلمـة "حقّـاً " يقـول عـنها الشيخ خالد،"والجار مجري أحدهما أي الزمان والمكان ألفاظ مـسموعة توسـعوا فـيها فنصبوها على تضمين معني" في" كقولهم " أحقاً أنَّك ذاهب" فأحقاً منـصوبة علـى الظرفية متعلقة بالاستقرار على أنَّها خبر مقدم وأنَّك ذاهب في تأويل مصدر مـرفوع بالابتداء عند سيبويه والجمهور على حدٍ[5]. ومن شواهد نصبها على الظرفية قول: [ابن الدمينة]

أحقًّا عِبَادَ الله أن لَسْتَ صَادِرًا وَلا وَارِدًا إلا عَلَىَّ رَقِيب .

وقول النابغة الجعدي :

ألا أَبْلِغ بَنِي خَلَفٍ رَسُولاً أَحَقًّا أن أَخْطَلَكَم هَجَانِي[6].

٢) " غير شك" فتقول فيها : " غير شك أنَّك مسرور".

٣) "جهد رأى" فتقول فيها :" جهد رأي أنَّك محسنٌ".

---

(1) شرح ابن عقيل ، ١ / ٤٦٢، وانظر شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، ٢/ ٦٨٦.

(2) همع الهوامع ، السيوطي ٢/ ١٢٦، أي يكون نائباً عن ظرف الزمان ويعرب ظرفاً بالإنابة ، النحو الوافي ، ٢٦٤/٢.

(3) شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، ٢/ ٦٨٦.

(4) النحو الوافي ، عباس حسن، ٢/ ٢٧٣.

(5) شرح التصريح على التوضيح ، للشيخ خالد الأزهري ، ١/ ٣٣٩.

(6) انظر الجملة الفعلية ، د/ على أبو المكارم ، ٢٢٧.

٤) "ظـنّاً منـي " فتقول فيها: ظناً مني أنَّك أديبٌ " ، فهذه الكلمات "غير، وجهد ، وظناً " كلمات منصوبة على الظرفية الزمانية توسعاً بإسقاط حرف الجر "في".[١]

ومن أمثلة ظروف المكان السماعية :" مطرنا السهل والجبل" ، وضربت الجاسوس الظهر والـبطن " وإنما كانت هذه الظروف سماعية مقصورة عليه ، لأنَّها لا تدخل في أنواع الظروف المكانية القياسية[٢].

كلمات لا يصح وقوعها ظرفاً:

مما لا يجوز أن يكون ظرفاً : ناحيةُ الدار ، وجوف الدار، لأنَّها بمنزلة اليد والرجل فكما لا تقـول : زيـد الدار، لا تقول : زيدٌ جوف الدار حتى تقول في جوفها .فإن قلت: زيدٌ ناحية من الدار، أو زيدٌ ناحية عن الدار، لا تريد بعضهاه حسن ذلك [٣].

تعدد الظرف لفعل واحد:

اختلف النحاة في جواز نصب الفعل لظرفي زمان أو ظرفي مكان على ثلاثة أقوال:

الأول: المنع ونصب الثاني منهما على البدلية – وعليه المبرد – فتقول :"آتيك يوم الجمعة غدوة . نـصبت يوم الجمعة، لأنَّه ظرف، ونصبت غدوة على البدل؛ لأنَّك أردت أن تعرفه في أي وقت، كمـا تقـول: ضـربت زيداً رأسَه. أردت أن تبين موضع الضرب. وتقول سير بزيد يوم الجمعة غـدوةً، على البدل. وإن شئت نصبت اليوم، فجعلته ظرفاً لقولك غُدوة؛ لأنَّ الغداة في اليوم. وإن شـئت رفعـت الـيوم، فأقمته مقام الفاعل، ثم أضمرت فعلاً، فنصبت به غدوة ؛ لأن المعني على ذلك، فلما قام الأول مقام الفاعل كان التقدير: ساروا غدوةً يا فتى [٤].

الثانـي: جـواز ذلك في ظرفي الزمان– وعليه ابن هشام– فعنده " عمل العامل في ظرفي زمان يجـوز إذا كـان أحدهما أعمَّ من الآخر نحو " آتيك يومَ الجمعة سَحَرَ"؛ وليس بدلاً ، لجواز: "سير عليه يوم الجمعة سحر " برفع الأول ونصب الثاني ونص عليه سيبويه [٥].

الـثالث : الجواز بشرط أن يكون العامل اسم تفضيل، نحو: المريض اليوم أحسنُ منه أمس، فاليوم وأمس ظرفان عاملهما أفعل التفضيل وهو: أحسن، وقد تقدم عليه واحد ، وتأخر واحد [٦].

---

(١) انظر النحو الوافي، عباس حسن ، ٢ / ٢٧٣.

(٢) السابق، ٢ / ٢٧٤.

(٣) المقتضب، المبرد، ٤/ ٣٤٨ ، ٣٤٩.

(٤) السابق، ٤/ ٣٥١.

(٥) مغني اللبيب، ابن هشام ، ١/ ٩٧.

(٦) النحو الوافي ، عباس حسن ، ٢/ ٢٥٦.

رابعا : المفعول لأجله :

هــو كــل مــصدر معلِّل لحدث مشارك له في الزمان والفاعل وذلك كقوله تعالى: ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ ﴾ [١]. فالحذر: مصدر " منصوب" ذكر علة لجعل الأصابع في الآذان، وزمنه وزمن الجعل واحدٌ وفاعلهما أيضا واحدٌ، وهم الكافرون [٢].

يــتفق المفعول لأجله مع المفعول المطلق في أن صيغته هو- أيضاً- مصدر [٣] ، ولكنَّه يختلف عنه من ثلاثة أوجه:

الأول : أنَّ المفعــول لأجلــه لا بُــدَّ أن يكــون من أفعال النفس الباطنة كالخوف والرغبة والحب والطمع وغيرها، ويسمي المصدر القلبي[٤].

الثانــي : أنَّ العامــل فيه من غير لفظه ، وهو الفعل الذي قبله وتعليل ذلك أن الشئ لا يكون علة لنفسه، وإنما يتوصل به لغيره [٥].

الــثالث : أنــه علة فهو " موقوع له، لأنَّه تفسير لما قبله لم كان وليس بصفة لما قبله ، ولا منه ، وذلك قولك : فعل ذلك حذار الشر وفعلت ذلك مخافة فلان وادخار فلان" [٦].

الشروط اللازمة لوقوع الكلمة مفعولاً لأجله:

الشرط الأول : أن تكون الكلمة مصدراً :

قال أبو حيان : تظافرت نصوص النحويين على اشتراط المصدرية في المفعول له، وذلك أنَّ الــباعث إنَّمــا هــو الحدث، لا الذوات " [٧]. فإذا فقد شرط المصدرية وجب جره بلام التعليل " مــثل قــوله تعالى: ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ﴾ [٨]. فإن المخاطبين هم العلة في الخلق، وخفض ضميرهم باللام ، لأنَّه ليس مصدراً" [٩].

---

(١) سورة البقرة ، جزء الآية ١٩.

(٢) شرح قطر الندى وبل الصدى ،ابن هشام ، ٣٠٥، وانظر الأصول، ابن السراج ، ١/ ٢٠٦،والمفصل، الزمخشرى ٦٠ / وشرح الكافية الشافية، لابن مالك ، ٢/ ٦٧١، وشرح ابن عقيل ١/ ٤٥٠.

(٣) وتعليل كونه مصدراً " لأنه علة وسبب لوقوع الفعل وداع له والداعي إنما يكون حدثاً لا عيناً" شرح المفصل ، لابن يعيش ، ٢/ ٥٢.

(٤) همع الهوامع ، ٢/ ٩٨، وأوضح السيوطي أن هذا شرط المتأخرين .

(٥) انظر شرح المفصل، لابن يعيش٢/ ٥٢.

(٦) الكتاب ، ١/ ٣٦٧.

(٧) همع الهوامع ، السيوطي ، ٢/ ٩٧.

(٨) سورة البقرة ، جزء الآية ، ٢٩.

(٩) شرح قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام، ٣٠٥، ٣٠٦.

الشرط الثاني : أن يكون المصدر قلبياً صالحاً للتعليل :

نحـــو "جاء زيدٌ خوفاً " و"رغبة فيك"، فإن الخوف والرغبة من أفعال النفس الباطنة ، وهو مـــن فعـــل الفاعل المذكور في الجملة فلو قلت" جاء زيدٌ قراءة للعلم" أو "قتلاً للكافرين" لم يجز أن يجعـــل ذلك مفعولاً من أجله لأنَّها أفعال ظاهرة،... فإن جئت بمفعول من أجله من غير هذا القبيل الـــذي ذكر، لم يصل الفعل إليه إلا بحرف ، نحو: " جئت لكذا" ، أو " من أجل كذا" [١]. وذلك لأنَّ العلة هي الحاملة على إيجاد الفعل الحامل على الشئ متقدم عليه وأفعال الجوارح ليست كذلك [٢].

ولتحقيق هذا الشرط جعل الرضي المفعول لأجله على ضربين :

الأول : أن يتقدم وجوده على مضمون عامله ، نحو:" قعدت جبناً" ، فهو من أفعال القلوب .

الثانـــي : أن يـــتقدم علـــى الفعل تصوراً ، أي : يكون غرضاً ، ولا يلزم كونه فعل القلب، نحو: "ضربته تقويماً "، و" جئته إصلاحاً " [٣].

أما شرط التعليل فلأنَه إجابة عن سؤال بـــ" لم" ، وهو موقوع له، ولأنَّه تفسير لما قبله لما كان ؟ [٤].

الشرط الثالث : اتحاد المصدر مع فعله في الزمن :

وهـــذا شـــرط الأعلم والمتأخرين الذين يوجبون مشاركته لفعله في الوقت، نحو : ضربت ابني تأديباً [٥].

ومثال عدم المشاركة في الوقت قول امرئ القيس :

فَجِئْتُ وَقَدْ نَضَتْ لِنَومٍ ثِيَابَهَا لَدَى السِّتْرِ، إلا لِبْسَةَ المُتَفَضِّـــلِ .

فإن النوم ، وإن كان علة في خلع الثياب ، لكنَّ زمن خلع الثوب سابق على زمنه [٦].

وهذا التزامن بينهما- على هذا القول – قد يكون تاماً فيوجدان في وقت واحد ، وقد يكون ناقـــصاً فيلتقيان معاً في بعض الوقت دون البعض، يوضح ذلك الشيخ خالد الأزهري حيث يقول: " وذلك صادق بأن يقع الحديث في بعض زمن المصدر كجئتك رغبة وقعدت عن الحرب حيناً، أو

---

(١) نتائج الفكر، السهيلي ، ٣٩٥، ٣٩٦.

(٢) شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهري، ١/ ٣٣٤.

(٣) انظر شرح كافية ابن الحاجب ، للرضي ، ٢/ ٣٥.

(٤) انظر الكتاب ، سيبويه١/ ٣٦٧، ٣٦٩.

(٥) انظر همع الهوامع ، السيوطي٢/ ٩٨.

(٦) انظر شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام ، ٣٠٦، ٣٠٧.

يكون زمان الحدث آخر زمان المصدر، نحو: حبستك خوفًا من فرارك أو بالعكس ، نحو: جئتك إصلاحاً لحالك" .

ويؤكد ضرورة الاتحاد بقوله: " فإن لم يتحدوا وقتاً امتنع النصب، فلا يجوز تأهبت اليوم السفر غداً؛ لأن زمن التأهب غير زمن السفر" [1]. وهذا الشرط لم يقل به سيبويه، ولا أحدٌ من المتقدمين فيجوز عندهم : أكرمتك أمس طمعًا غدًا في معروفك. [2].

الشرط الرابع : اتحاد المصدر والفعل في الفاعل :

وذلك بأن يكون فاعل المصدر هو نفسه فاعل الفعل باعتباره "فعلاً لفاعل الفعل المعلل" [3]. وهذا شرط الأعلم والمتأخرين من النحاة ، لكنّ بعض النحاة لا يشترط تشاركهما في الفاعل [4].

ومثال عدم المشاركة في الفاعل بينهما على قول سيبويه والمتقدمين ، قوله تعالى: ﴿ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفاً وَطَمَعاً ﴾ [5]. " ففاعل الإرادة هو الله ، والخوف والطمع من الخلق" [6]. ولكنّ المتأخرين أولوا ذلك فالاتحاد عندهم شرط لنصبه على المفعول له ، لذلك جاء على رأيهم قول أبي صخر الهذلي:

وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بَلَّهُ الْقَطْرُ .

فإن الذكرى هي علة عرو الهزة ، وزمانهما واحد، ولكن اختلف الفاعل، ففاعل العرو هو الهزة، وفاعل الذكرى هو المتكلم ، لأن المعني لذكرى إياك ، فلما اختلف الفاعل خفض باللام [7].ومثله -أيضاً- قوله تعالى:﴿وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً ﴾[8]."فإن " تركبوها " بتقدير: لأن تركبوها، وهو علة لخلق الخيل والبغال والحمير، وجيئ به مقروناً باللام لاختلاف الفاعل؛ لأن

---

(1) شرح التصريح على التوضيح ، للشيخ خالد الأزهري ، 1/ 335.

(2) همع الهوامع ، السيوطي 2/ 98.

(3) المفصل، الزمخشري ، 60.

(4) انظر شرح كافية ابن الحاجب ، للرضى ،2/ 34

(5) سورة الرعد ، جزء الآية ، 12.

(6) همع الهوامع ، السيوطي 2/ 99.

(7) شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام ، 307، وانظر المقرب ، ابن عصفور،1/7.

(8) سورة النحل ، جزء الآية ، 8 .

فاعل الخلق هو الله – سبحانه وتعالى– وفاعل الركوب بنو آدم، وجيئ بقوله جل ثناؤه" وزينة " منصوبة؛ لأنَّ فاعل الخلق والتزيين هو الله تعالى" [١].

أوضح الدكتور "على أبو المكارم ، أنَّ الصواب ما عليه الجمهور ، " وذلك لوجوب اتحاد المصدر – العلة – مع الفعل – المعلول – في الكيان الذي يصدران عنه وهو الفاعل [٢]. وهذا الرأي تدعمه الشواهد الكثيرة من القرآن والشعر.

الشرط الخامس : صحة جعله خبراً عن الفعل العامل فيه :

هذا الشرط أضافه أبو البقاء في شرح اللمع لابن جني" أن يصح جعله خبراً عن الفعل العامل فيه كقولك: زرتك طمعاً في برك، أي: الذي حملني على زيارتك الطمع، أو مبتدأ كقولك : الطمع حملني على زيارتي إياك [٣].

الشرط السادس: كونه نكرة:

هذا شرط الجرمي والمبرد والرياشي– ويوضحون" أنَّه إن وجدت فيه"ال" فزائدة لأنَّ المراد ذكر ذات السبب الحامل، فيكفى فيه النكرة، فالتعريف زيادة لا يحتاج إليها، ورده سيبويه والجمهور، فإن السبب الحامل قد يكون معلوماً عند المخاطب فيحمله عليه ، فيعرفه ذات السبب ، وأنها المعلومة له، ولا تنافى بينهما" [٤].

ويقدَّر الجرمي الإضافة على نية الانفصال:" فلا يكتسي التعريف من المضاف إليه، كقولهم:مررت برجل ضارب زيداً غداً ،قال الله تعالى :﴿هَذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا ﴾ [٥].

–ورد الجرجاني بأن – الذي عليه الجمهور، والمذهب المشهور هو الأول" [٦]. وذلك لأنَّ كثرة الشواهد القرآنية والشعرية تدعم ذلك فمنها:

---

(١) شرح قطر الندى وبل الصدى ، ابن هشام، ٣٠٧، ٣٠٨.

(٢) الجملة الفعلية ، د/ على ابو المكارم ، ٢٨٦.

(٣) شرح التصريح على التوضيح ، للشيخ خالد الأزهري ، ٣٣٥.

(٤) همع الهوامع، السيوطي ، ٢/ ٩٩.

(٥) سورة الأحقاف، جزء الآية ٢٤.

(٦) الجمل في النحو، الجرجانَي ، ١٨٨.

- قوله تعالى: ﴿ وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَتَثْبِيتًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ ﴾[1].فـ﴿ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ﴾ معرف بالإضافة وتثبيتاً نكرة وقوله تعالى: ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾[2]. فـ﴿حَذَرَ الْمَوْتِ ﴾ مفعول لأجله معرف بالإضافة .

- ومن الشعر قول حاتم الطائي :

وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ ادِّخَارَه وأُعْرِضُ عن شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكَرُّمًا .

فـ " ادخاره " معرف بالإضافة للضمير ، وتكرماً نكرة . وقول العجاج جامعاً للثلاثة :

يَرْكَبُ كُلَّ عَاقِرٍ جُمْهُورُ مَخَافَةَ وزَعَلَ الْمَحْبُورِ ◦

والهَوْلَ مِنْ تهوُّلِ الهُبُورِ

فـ" مخافة :" نكرة ، وزعل المحبور، معرف بالإضافة، والهول معرف بأل، وقول الشاعر:

لاَ أَقْعُدَ الجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاء وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الأَعْدَاء.

فـ "الجبن " مفعول لأجله ، حيث التقدير ، لا أقعد لأجل الجبن [3]. فهذه الشواهد الكثيرة تدعم القول بأنَّه يأتي معرفاً بأل أو بالإضافة . وأوضح سيبويه أنه:" يحسن فيه الألف واللام لأنه ليس بحال، فيكون في موضع فاعل حالاً ، ولا يشبه بما مضى من المصادر في الأمر والنهي ونحوهما، لأنَّه ليس في موضع ابتداء ولا موضعاً يبني عليه مبتدأ فيبني معه على المبتدأ فمن ثمَّ خالف باب رحمه الله وسقياً لك ، وحمداً لك"[4].

وقوع المصدر المؤول مفعولاً لأجله :

أجاز ذلك سيبويه حيث يقول: " ألا ترى أنك تقول : أنْت الرجل أن تنازل أو أن تخاصم ، كأنك قلت : نزالاً وخصومة، وأنت تريد المصدر الذي في قوله فعل ذاك مخافة ذاك. ألا ترى أنَّك تقول: سكتُّ عنه أن أجترَ مودته، كما تقول : اجترار مودَّته ، ولا تقع أن وصلتها حالاً يكون الأول في حال وقوعه، لأنَّها إنما تذكر لما لم يقع بعد. فمن ثم أجريت مجرى المصدر الأول الذي هو جواب لمه "[5].

([1]) سورة البقرة، جزء الآية ، ٢٦٥.

([2]) سورة البقرة، جزء الآية ١٩.

([3]) انظر الكتاب ، سيبويه، ١/ ٣٨٦، والمفصل، الزمخشري، ٦٠ ، وشرح ابن عقيل، ١/ ٤٥٢.

([4]) الكتاب، سيبويه ، ١/ ٣٧٠.

([5]) السابق، ١/ ٣٧٠.

تعدد المفعول لأجله :

لا يجوز تعدد المفعول لأجله منصوباً كان أو مجروراً، ومن ثم مُنع في قوله تعالى: "﴿ وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّتَعْتَدُوا ﴾ [1]. فتعلق " لتعتدوا " بـ" تمسكوهن" على جعل ضراراً مفعولاً له ، وإنَما يتعلق به على جعل ضرارا " حالاً " [2]. فالجار والمجرور " لتعتدوا " متعلقان بها – ضرارا- ً ولا يصلح أنْ يكون التعلُّق في الآية بالفعل إلاَّ عند إعراب ضراراً، حالا مؤولة؛ بمعني: مضارين [3].

([1]) سورة البقرة، جزء الآية ، ٢٣١.

([2]) همع الهوامع، السيوطي ، ٢/ ١٠١.

([3]) النحو الوافي، عباس حسن ، ٢/ ٢٤١.

خامسا : المفعول معه:

هو اسم فضلة تال لواو بمعني مع تالية لجملة ذات فعل أو ذات اسم فيه معني الفعل وحروفه [١].

شروط الاسم الواقع مفعولاً معه:

الشرط الأول: أنْ يكون اسماً منصوباً فضلة، فلا يصح نصب: اشترك زيد وعمرو؛ لأنَّ "عمرو" ليس فضلة.

الشرط الثاني: أنْ يكون الاسم تاليا لواو"وتكون الواو بمعني" مع" و" إنما ذلك لأنَّ الواو التي بمعني مع لا تستعمل إلا في الموضع الذي لو استعملت فيه عاطفة لجاز. ولو قلت: أنتظرتك وطلوعُ الشمس" ،أي:" انتظرك طلوعُ الشمس" ، لم يجز" [٢]. وهذه الواو إذا كانت بمعني مع ، لم يكن الكلام معها في حكم جملتين ، بل كان المعطوف والمعطوف عليه جاريين مجرى الاسم الواحد [٣]. لذلك لا يجوز أنْ يفصل بينه- الاسم- وبين واو المعية فاصل، ولو كان الفاصل شبه جملة [٤].

الشرط الثالث : أنْ يسبق الواو جملة ذات فعل أو ذات اسم يعمل عمل الفعل، والفعل يعمل ظاهراً ومقدراً فمثال الفعل الظاهر، استوى الماء والخشبة ، ومثال الفعل المقدر: كيف أنْت وقصعة من ثريد؟ تقديره : كيف تكون، وقصعة ؟ ومثال الاسم المشبه بالفعل: حسبك وزيداً درهمٌ ، أي : كافيك وزيداً درهم [٥]. وكذلك : كان سيرُه والنيلَ، وزيدٌ سائرٌ والنيلَ، أما نحو :" كل رجل وضيعته "، " وأنْت ورأيك" ، فالرفع فيه واجب، وإن قُصد المصاحبة لعدم فعل ومعناه [٦].

واستشهد سيبويه على ذلك بقول جميل بثينة :

وَأنْتَ امرؤٌ مِنْ أهْلِ نَجدٍ وَأهْلُنا تَهامٍ فما النَّجْدِيُّ والمتغوِّرُ [٧].

وتعليل الرفع :" إنما فرق بين هذا وبين الباب الأول لأنَّه اسم ، والأول فعل فأعمل، كأنَّك قلت

---

(١) شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري، ١/ ٣٤٢ ، وانظر الأصول، ابن السراج ٢٠٩/١، والمقرب، ابن عصفور، ١٧٥ والمفصل، الزمخشري ، ٥٦.

(٢) الخصائص، ابن جني، ١/ ٣١٤،، "وهذا قول أبي الحسن "

(٣) مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ، المجلد الخامس والستون ، ٥٠.

(٤) النحو الوافي، عباس حسن ، ٢/ ٣١٠

(٥) شرح الألفية، لابن الناظم ، ٢٧٩.

(٦) شرح كافية ابن الحاجب ، للرضي، ٢/ ٤٥.

(٧) انظر الكتاب، سيبويه، ١/ ٢٩٩.

في الأول، ما صنعت أخاك ، وهذا محال" [1].

وصح عمل الفعل في المفعول معه مع توسط الواو بينهما، "لأنها حرف عطف في الأصل، فعمل الفعل في ما بعدها كما عمل في ما بعد حرف العطف" [2].

نصب المفعول معه بعد: ما وكيف " الاستفهاميتين:

يقول ابن مالك:

وبعد ما استفهام أو كيف نصب بفعل كون مُضْمَرٍ بَعْضُ العرب .

حق المفعول معه أن يسبقه فعل أو شبهه، كما تقدم تمثيله، وسمع من كلام العرب نصبه بعد " ما" و"كيف " الاستفهاميتين من غير أن يلفظ بفعل، نحو:" ما أنت وزيداً"و"كيف أنت وقصعة من ثريد"، فخرجه النحويون على أنَّه منصوب بفعل مضمر مشتق من الكون [3]، والتقدير: ما تكون وزيداً ، وكيف تكون وقصعة من ثريد ، فزيداً وقصعة منصوبان بـــ" تكون " المضمرة [4].

الأسماء التي لا يصح نصبها على المعية:

ما لا يصح كونه مفعولاً معه مما بعد الواو المذكورة على قسمين:

الأول : أن يـــشارك مـــا قبله في حكمه، فيعطف عليه ولا يجوز نصبه باعتبار المعية إما لأنَّه لا يـــصح كونه فضلة، كما في:اشترك زيدٌ وعمرو، وإما لأنَّه لا مصاحبة كما في نحو: جاء زيد ، وعمرو بعده.

الثاني : لا يشارك ما قبله في حكمه ، ولا الواو معه للمصاحبة ، وانعدام المصاحبة لسببين :

١- لأنَّها مفقودة ومثال ذلك قول ذي الرمة :

عَلَفْتُها تِبنًا وَمَاءً بَارِدًا حتَّى شتت همَّالةً عيناها.

" فماء" منصوب بفعل ، يدل عليه سياق الكلام، تقديره: سقيتها ماءً بارِدًا، ولا يجوز نصبه بالعطف، لعدم المشاركة، ولا باعتبار المعية لعدم المصاحبة .

([1]) السابق ، ١/ ٣٠٠.

([2]) المقرب ، ابن عصفور ، ١٧٥.

([3]) هذا ما ذكره سيبويه واستشهد على ذلك بقول أسامة بن الحارث بن حبيب الهذلي .

فَمَا أنَّا والسَّيْرَ فِي مَتْلَفٍ يَفَّرحُ بالذِّكْرِ الضَّابط .

وقول الراعي :

أزْمَان قومِي والجماعةَ كالذي مَنَعَ الرِّحالَةَ أنْ تَميل مَمِيلاَ .

انظر الكتاب، سيبويه ، ١/٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣٠٥

([4]) شرح ابن عقيل ، ١/ ٤٦٦.

٢- لأنَّ الإعلام بها غير مفيد ، فينصب بفعل مضمر يدل عليه سياق الكلام ، ومثال ذلك قول الراعي النميري :

إِذاَ مَا الْغَانِياتُ بَرَزْنَ يَوماً وَزَجَّجْنَ الْحَواجِبَ ، والْعُيونَا ـ

" فالعيون" نصبت بفعل مضمر، تقديره: " وزيَّن العيون، ولا يجوز نصبه بالعطف لعدم المشاركة، ولا باعتبار المعية لعدم الفائدة في الإعلام بمصاحبة العيون للحواجب [١].

عدم جواز تعدده :

لا يقتضي الفعل اثنين من المفعول معه إلا على البدل أو العطف، فكما لا يجوز جاء زيد مع عمرو ومع زينب إلا بالعطف كذلك هذا [٢].

([١]) انظر شرح الألفية ، لابن الناظم ، ٢٨٥، ٢٨٦.

([٢]) المقتضب ، المبرد ، هامش ٢ ، ٤/ ٢١٢.

سادسا : الحال :

هي:[1] الوصف ، الفضلة ، المنتصب، للدلالة على هيئة ، نحو " فرداً اذهبْ " فـ" فرداً " حال ، لوجود القيود المذكورة فيه " [1] .

شروط صيغة الحال :

أوضح النحاة عدة شروط للحال تتعلّق بصيغتها ، وهذه الشروط ليست لازمةً بل هي غالبة لجواز عدم تحققها في مواضع معينة.

الشرط الأول : كون الحال منتقلة :

الأكثر في الحال أن تكون منتقلة ، والانتقال هو " ألاّ تكون ملازمة للمتصف بها، نحو: جاء زيدٌ راكباً، فـ" راكباً": وصف منتقل؛ لجواز انفكاكه عن " زيد " بأن يجئ ماشياً "[2] . أو تكون الحال في حكم المنتقلة ، نحو " خلق اللهُ الزرافة يديها أطولَ من رجليها". فهذه الصفة وإنْ كانت لازمة للزرافة، فإنّها تشبه بعد "خلق" غير اللازم، إذ كان من الجائز أن يخلقها الله تعالى على خلاف ذلك [3].

المسائل الثلاث التي تأتي فيها الحال غير منتقلة :

الأولى : كون عاملُها مشعراً بتجدد صاحبها نحو : ﴿وخُلِقَ الإنسانُ ضَعيفاً﴾[4]. أو مشعراً بتجدد صفة له، نحو قوله تعالى:﴿هُوالذي أَنزلَ إليكُمْ الكتابَ مفصلاً﴾[5] .فـ "الكتاب" قديم والإنزال حادث، وهو أحد ما فُسِّرَ به الحدوث في قوله تعالى: ﴿ مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ﴾[6] [7].

الثانية : أن تكون الحال مؤكدة لعاملها، كقوله تعالي: ﴿ولا تَعْثَوا في الأرض مُفْسِدِينَ﴾ [8]، وقوله: ﴿ويومَ أُبْعَثُ حَياً﴾[9]، ونحو: تَبَسَّمَ ضَاحِكاً.

([1])شرح ابن عقيل١ /٤٩٤ ، وانظر المفصل، الزمخشرى ، ٦١ ، والمقرب، ابن عصفور، ١٦١ وشرح قطر الندي وبل الصدي ، ابن هشام ، ٣١٦ .

([2]) شرح ابن عقيل١/٤٩٥ .

([3]) المقرب، ابن عصفور١٦٩ .

([4]) سورة النساء ، جزء الآية ٢٨ .

([5]) سورة الأنعام ، جزء الآية ١١٤ .

([6]) سورة الأنبياء، جزء الآية ٢ .

([7])انظر شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهري ، ١ /٣٦٨.

([8])سورة البقرة ، جزء الآية ٦٠.

([9]) سورة مريم ، جزء الآية ٣٣.

أو تكون مؤكدة لصاحبها، نحو : ﴿لآمَنَ مَنْ فِي الأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعاً﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿وإِذَا تُتْلَى عَلَيهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ﴾ [2] . أو تكون مُؤكِدةً لمضمون جملةٍ قَبْلَها، "كَزَيدٍ أَبُوك عَطُوفاً"، وكقوله تعالى : ﴿وَهَذَا صِرَاطُ رَبِّكَ مُسْتَقِيماً﴾[3]. [4].

الثالثة : أحوال مرجِعُها السماع، وتدل على الدوام بقرائن خارجية، مثل:" قَائِماً" فى قوله تعالى: ﴿ شَهِدَ اللهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ قَائِماً بِالْقِسْطِ﴾ "[5]، فكلمة " قَائِماً " حال، وعاملها الفعل " شَهِدَ "، وصاحبها" الله"، ودوام القيام بالقسط معروف من أمر خارجي عن الجملة؛ هو: صفات الخالق [6].

الشرط الثاني : كون الحال مشتقة :

حق الحال الاشتقاق [7]، وذلك كقوله تعالي :﴿وَادْعُوهُ مُخلِصِينَ﴾[8]، ولكن يشترط في ذلك ألا يكون العامل من لفظ المشتق ، فمثلاً اسم الفاعل إذا وقع "حالاً " لم يجز أن يعمل فيه فعل من لفظه لا تقول : قُمْتُ قَائِماً وأنت تريد الحال، لأنَّ الحال لا بد فيها من فائدة إذ كانت فضلة في الخبر وليس في ذلك فائدة لأنَّك لا تقوم إلا قائماً [9].ولكن من الممكن أن تكون الحال جامدة ويطرد ذلك في عد ة مواضع :

الأول : الحال الموطئة، وهي اسمٌ جامد موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة، فكأن الاسم الجامد وطأ الطريق لما هو حال في الحقيقة، ولمجيئه قَبْلَها موصُوفاً به، وذلك نحو قوله تعالى :﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْءاناً عَرَبِياً ﴾ [10]، وقولك : جَاءَنِي زَيدٌ رَجُلاً بَهِياً[11].

([1]) سورة يونس ، جزء الآية ٩٩.

([2]) سورة مريم ، جزء الآية ٧٣.

([3]) سورة الأنعام ، جزء الآية ١٢٦ .

([4]) انظر شرح ابن عقيل ، هامش ١، ٤٩٥/١.

([5]) سورة آل عمران، جزء الآية ١٨ .

([6]) النحو الوافي، عباس حسن ، ٣٦٨/٢.

([7]) مغنى اللبيب، ابن هشام ، ٤٦٣/٢.

([8]) سورة الأعراف، جزء الآية ٢٩.

([9]) شرح المفصل، لابن يعيش ، ٦٩/٢.

([10]) سورة يوسف، جزء الآية ٢.

([11]) شرح كافية ابن الحاجب، للرضى، ٧٠/٢.

الثاني : إذا بُين بها تشبيه أي قصد بها التشبيه ، كقول: "كَرَ زَيدٌ أَسَداً " أي : مِثلَ الأسد، وبَـدَتْ الجَارِيةُ قَمَراً ، وتَثَنْت غُصناً ..... ومنه قول الشاعر [هِنْدُ بِنْتُ عُتبَة] .

أَفِي السِّلمِ أَعْيَارٌ جَفَاءً وَغِلظَةً وَفِي الْحَربِ أُمثَالُ النِّساءِ العَوَارِكِ.

أي : مثل أعيار [١].

الثالث : إذا دلت الحال على سعر ، قولك بعت الشاءَ شاةً ودرهماً ، وقامرته درهماً في درهـم ، وبعته داري ذراعاً بدرهم[٢] .

هذه الأسماء المنصوبة هي حالات جعلت في موضع مسعرًا ، فإذا قلت :بعت الشاء شـاة بدرهم ،فالمعني : بعت الشاء مسعراً على شاة بدرهم، وجعلت الواو في معني الباء، فبطل خفض الدرهم، وعطف على شاة، فاقترن الدرهم والشاة فعطفت أحدهما على الآخر، وإن كانت الشـاة مثمناً والدرهم ثمناً [٣].

الرابع : إذا دلت الحال على مفاعلة " كقولهم : بعتُه يَداً بِيد " و" كلْمتُه فماً لفم ". أي : متناجزين، ومتشافهين" [٤] .

الخامس : إذا دلّت الحال على ترتيب، "نحو: ادخلوا رجلاً رجلاً، وتَعلَّمت الحساب باباً باباً"[٥]، فكلمتي:" رجلاً، وباباً" حالان لدلالتهما على الترتيب وتعرب الكلمة الثانية المكررة توكيداً، وهـو قول الزجاج، أو نعتاً وهو قول ابن جني، أو منصوبة بالأول وهو قول الفارسي، أو تعرب هـي والكلمة الأولى منصوبتين بالعامل الأول [٦].

السادس: عندما تكون دالة على عدد ، نحو : ﴿فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [٧]. فـ" أربعـين " حال من " ميقات"و " ليلة " تمييز [٨].

السابع: أن تكون الحال أصلاً لصاحبها، نحو: يعجبني الخاتمُ فضةً، والثوب خزًّا[٩]. وذلك لأنَّ الفضة أصل الخاتم ، والخز أصل الثوب.

---

(١) شرح الكافية الشافية،لابن مالك ، ٢/٧٣٠،٧٣١.

(٢) الكتاب ، سيبويه، ١/٣٩٢.

(٣) السابق ، هامش ٢، ١/٣٩٢ ، وهو تعليق السيرافي .

(٤) شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، ٢/٧٣١.

(٥) شرح الألفيه، لابن الناظم ، ٣١٤.

(٦) انظر شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهري ،١/٣٧٠.

(٧) سورة الأعراف ، جزء الآية ١٤٢.

(٨) شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهري ، ١/٣٧٠.

(٩) شرح كافية ابن الحاجب ، للرضي ، ٢/٧١.

الثامن : أن تكون نوعاً لصاحبها ، نحو : هذا مالك ذهباً ، فذهب حال من مالك وهو نوع منه ، فإنّ الذهب نوع من المال [١].

التاسع: أن تكون فرعاً لصاحبها، نحو: هذا حديدك خاتماً، فخاتماً حال من حديدك، وهو فرع له فإنّ الخاتم فرع من الحديد [٢].

العاشر: أن تكون إحدى حالين ينصبهما" أفعل التفضيل" متحدتين في مدلولهما، وتدل على أن صاحبها في طور من أطواره مفضل على نفسه أو على غيره، في الحال الأخرى، نحو: هذا الخادم شباباً أنشط منه كهولة .... ومن الأمثلة للمفضل على غيره: "الولد غلاماً أفضل من الفتاة غلامةً" [٣]. واختلف النحاة في عامل الحال الأول" فقال بعضهم: العامل فيه مقدر. وقال بعضهم: العامل فيه "أفعل" وهو الصحيح، لأنّه وإن ضعف بالنسبة إلى اسم الفاعل، فقد قوى بالنسبة إلى العامل الظرفي "[٤] .

الحادي عشر : المصدر الصريح المتضمن معني الوصف ، أجازه سيبويه بشرط تأويل المصدر الصريح بالمشتق، حيث يقول: " وذلك قولك: قتلته صبراً، ولقيته فجاءةً ومفاجأةً، وكفاحاً ومكافحةً، ولقيته عياناً، وكلمته مشافهة، وأتيته ركضاً وعدواً ومشياً، وأخذت ذلك عنه سمعاً وسماعاً، وليس كل مصدر وإن كان في القياس مثل ما مضي من هذا الباب يوضع هذا الموضع، لأنّ المصدر ههنا في موضع فاعل إذا كان حالاً. ألا ترى أنّه لا يحسن أتانا سرعة ولا أتانا رجلة ، كما أنّه ليس كل مصدر يستعمل في باب سقياً وحمداً[٥]. فالمصدر عنده في موضع الحال" ماشياً، راكضاً، عادياً، مصبوراً"، واستشهد على ذلك بقول زهير بن أبي سلمى :

فَلأْيًا بَلأْى مَا حَمَلْنَا وَلِيدَنَا عَلى ظَهْرِ مَحْبُوكٍ ظِماءٍ مَفَاصِلُه .

كأنه يقول: حملنا وليدنا لأيا بلأي، كأنه يقول:حملناه جهدًا بعد جهد. هذا لا يتكلم به ولكنه تمثيل[٦].

فهنا نصب: لأياً على المصدر الموضوع موضع الحال وتقديره: حملناه مبطئين ملتئين [٧].

---

(١) شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهري ، ١/٣٧١.

(٢) السابق ، ١/٣٧١.

(٣) النحو الوافي، عباس حسن، ٢/٣٧٤، وانظر شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهري ، ١/٣٧١.

(٤) شرح الكافية الشافية، لابن مالك، ٢/٧٣٢.

(٥) الكتاب، سيبويه، ١/٣٧٠، ٣٧١.

(٦) السابق،١/٣٧١.

(٧) السابق، هامش ١، ١/٣٧١.

وأجـــاز المبـــرد ذلك كُلّه، ولكنه اشترط أنْ يكون المصدر نوعاً من فعله حيث يقول: ولو قلـــت: جِئـــته إعطَـــاءً لـــم يجز؛ لأنَّ الإعطاء ليس من المجيء ولكن جئته سعياً فهذا جيد، لأنَّ المجيء يكون سعياً، قال الله عز وجل :﴿ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا ﴾ [1]،[2].

علـــى حين أوضح الرضي " أنَّه لا قياس في شئ من المصادر يقع حالاً، بل يقتصر على السماع منها " [3]. وعلل ابن الناظم ذلك بأن" الحال وصاحبها خبر ومخبر عنه في المعني، فحق الحـــال أنْ تـــدل على ما يدل عليه نفس صاحبها ، كالخبر بالنسبة إلي المبتدأ. ومقتضى هذا ألا يكـــون المـــصدر حالاً، لئلا يلتزم الإخبار بمعني عن عين، فإنْ ورد شئ من ذلك حفظ، ولم يقس عليه " [4].

الشرط الثالث: كون الحال فضلة " المبينة وليست المؤكدة " :

المراد بالفضلة ما يقع بعد تمام الجملة، لا ما يصح الاستغناء عنه [5]. فالأصل في الحال أن تكـــون فضلة، لكن من الممكن ألا تكون فضلة، بل يجب أن تكون عمدة فلا يصح حذفها وذلك في عدة مواضع:

الأول: إذا ســـدت الحال مسد الخبر، نحو قولك: ضربي زيداً قائماً وبابه؛ ألا ترى أنَّ " قائماً " هنا لا يتم الكلام إلا به لنيابته مناب الخبر [6].

الثانـــي : إذا أدى حـــذفها إلي فساد معني الجملة، مثل: ليس الميت من فارق الحياة إنَّما الميت من يحـــيا خاملاً لا نفع له، فلو حذفنا الحال " خاملاً" وقلنا: المَيتُ مَنْ يَحيَا، لوقع التناقض الذي يفسد المعنـــي [7]. ومـــثله قوله تعالى :﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنتُمْ سُكَارَىٰ ﴾ [8]. فلو حذف الحال جملة ﴿ وَأَنتُمْ سُكَارَىٰ ﴾ لصار المعني نهياً عن الصلاة وليس عن السكر عند الصلاة .

الثالث: إذا توقف المراد على ذكرها ، كما تقول في الحصر: لا تأتي إلا راكباً [9].

---

(1) سورة البقرة ، جزء الآية ٢٦٠

(2) المقتضب ، المبرد ، ٢٣٤/٣.

(3) شرح كافية ابن الحاجب ، للرضي ، ٧٥/٢، ٧٦.

(4) شرح الألفية، لابن الناظم ، ٣١٦.

(5) شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام ، ٣١٩.

(6) المقرب ، ابن عصفور ، ١٦٩.

(7) النحو الوافي ، عباس حسن ، ٣٦٥/٢.

(8) سورة النساء ، جزء الآية٤٣.

(9) شرح كافية ابن الحاجب ، للرضي ، ٨٩/٢.

الـرابع: أن تكون نائبة عن عاملها المحذوف سماعاً، نحو: هنيئاً لك، بمعني: ثبت لك الخير هنيئاً، أو هنـأك الأمر هنيئاً [١].

الخامس: أن تكون جواباً: مثل: كَيفَ حَضرت؟ فيجاب: راكباً [٢].

الـسادس: أن يـتوقف على ذكرها المعني المراد [٣]. نحو قوله تعالى:﴿ وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُسَالَى ﴾[٤] فهنا لو حذفت الحال لم يتم المعني المقصود .

الشرط الرابع: كون الحال نكرة وصاحبها معرفة :

مـذهب جمهـور النحويين[٥]. أنَّ الحال لا تكون إلا نكرة، وأن ما ورد منها معرفاً لفظاً فهـو منكـر معني، كقولهم: جَاؤوا الجِماءَ الغَفِير، وأرْسَلَها العِرَاك[٦]، واجتَهِد وَحْدَكَ، وكلمته فاه إلـي فـيّ؛ فـ " الجمـاء، والعـراك، ووحدك، وفاه " أحوالٌ وهي معرفة، لكنها مؤولة بنكرة، والتقدير: جاؤوا جميعاً، وأرسلها معتركة، واجتهد منفرداً، وكلمته مشافهة [٧].

وعلّـل ابن يعيش مجيئها نكرة بقوله " استحقت الحال أن تكون نكرة لأنَّها في المعني خبر ثـان ألا ترى أنَّ قولهم: "جاء زيدٌ راكباً" قد تضمن الإخبار بمجيء زيد وركوبه في حال مجيئه وأصل الخبر أن يكون نكرة لأنَّها مستفادة ، وأيضاً فإنَّها تشبه التمييز في الباب فكانت نكرة مثله، وإنَّها تقع في جواب كيف وكيف تسأل عن نكرة [٨].

ولأنَّ الحـال جرى مجرى الصفة للفعل، ولهذا سماها سيبويه: نعتاً للفعل، والمراد بالفعل المصدر الذي يدلّ الفعل عليه، وإنْ لم تذكره، ألا ترى أنَّ "جاء " يدل على مجيء، وإذا قلت" جاء راكـباً:" دلَّ علـى مجيـء موصوف بركوب، فإذا كان الحال يجري مجرى الصفة للفعل وهو نكرة، فكذلك وصفه يجب أن يكون نكرة [٩] .

---

(١) النحو الوافي، عباس حسن ، ٢ /٤٠٨.

(٢) السابق ، ٢/٤٠٨.

(٣) السابق ، ٢/٤٠٨.

(٤) سورة النساء ، جزء الآية ١٤٢.

(٥) انظـر الكتاب، سيبويه، ١/٣٧٧، والمقتضب، المبرد ، ٣/٩١، ٢٣٧، ٢٣٨، والمقرب، ابن عصفور، ١٦٨، وشرح كافية ابن الحاجب ، للرضي ، ٢/٥٥.

(٦) جزء بيت للبيد بن ربيعة وتمامة (.....ولَمْ يَنْدِها ولَمْ يَشْفَقْ عَلَى نَغَص الدِّخَالِ).

(٧) شرح ابن عقيل ، ١/ ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩.

(٨) شرح المفصل، لابن يعيش ، ٢/ ٦٢.

(٩) الجمل في النحو ، الجرجاني، ١٩٣.

ومما يدل على أنَّ الحال لا يجوز أن تكون معرفة أنَّها لا يجوز أنْ تقوم مقام الفاعل في ما لم يسمَّ فاعله، لأنَّ الفاعل قد يضمر فيكون معرفة، فلو جاز أن تكون الحال معرفة لما امتنع ذلك [1].وزعم البغداديون ويونس أنَّه يجوز تعريف الحال مطلقاً ، بلا تأويل؛ فأجازوا " جاء زيدٌ الراكب "[2].

وفصّل الكوفيون، فقالوا :إن تضمن الحال معني الشرط صح تعريفها، وإلا فلا؛ فمثال ما تضمن معني الشرط: زيدٌ الراكب أحسن منه الماشي، فـ " الراكب والماشي ": حالان، وصح تعريفهما لتأولهما بالشرط، إذ التقدير: " زيد إذا ركب أحسن منه إذا مشى" ،فإن لم تتقدر بالشرط لم يصح تعريفها، فلا تقول: جاء زيدٌ الراكبَ، إذ لا يصح " جاء زيدٌ إن ركب " [3].

صاحب الحال:

حق صاحب الحال أن يكون معرفة، ولا ينكر في الغالب إلا عند وجود مسوغ.[4]وذلك لقبح أن تكون الحال من نكرة ، لأنَّه كالخبر عن النكرة، والإخبار عن النكرات لا فائدة فيها "[5].

مسوغات تنكير صاحب الحال :

الأول: إذا اختص صاحب الحال النكرة بوصف ، مثل : مررت برجل ظريف قائماً . ومنها قوله تعالى: ﴿ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ،أَمْرًا مِّنْ عِندِنَا ﴾[6] ، أو اختص بالإضافة، نحو: نظرت إلى جارية رجل مُحْتَالة، ومنها قوله تعالي: ﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلسَّائِلِينَ ﴾[7].[8].

الثاني: اعتماد صاحب الحال على نفي، كقوله تعالى:﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ﴾[9]، فواو " ولها كتاب " واو حالية، والجملة بعدها في موضع نصب على الحال، وصاحب الحال " قرية " ومسوغها اعتمادها على النفي قبلها .

أو اعتماده على نهي ، كقول قطري بن الفجاءة :

([1]) الجمل في النحو، الجرجاني ، ١٩٤، ١٩٥.

([2]) شرح ابن عقيل ، ١ /٤٩٩.

([3]) السابق، ١/٤٩٩.

([4]) السابق، ١/٥٠١.

([5]) الأصول ، ابن السّراج ، ١/ ٢١٤.

([6]) سورة الدخان، الآية ٤ ، وجزء الآية ٥.

([7]) سورة فصلت، جزء الآية ١٠.

([8]) انظر شرح كافية ابن الحاجب ، للرضي ، ٢/٦١.

([9]) سورة الحجر ، الآية ٤.

لا يَرْكَنَنْ أَحَدٌ إِلَى الإِحْجَامِ يَومَ الْوَغَى مُتَخَوِّفًا لِحِمَامِ [1].

الثالث: أن يتقدم الحال على النكرة، نحو "فيها قائماً رجلٌ " وكقول الشاعر وأنشده سيبويه:

وَبِالجِسْمِ مِنِّى بَيِّنًا لَوعَلِمْتَه شُحُوبٌ ، وَإِنْ تَسْتَشْهِدِي الْعَينَ تَشْهدِ [2].

ومنه قول كثير عزة :

لَمِيةَ مُوحِشاً طَلَلٌ يَلُوحُ كأَنَّهُ خَلَلُ .

وتعليل ذلك " لامتناع جواز تقديم الصفة على الموصوف لأنَّ الصفة تجرى مجرى الصلة في الإيضاح فلا يجوز تقديمها على الموصوف، كما لا يجوز تقديم الصلة على الموصول" [3] .

الرابع: أن تكون الحال جملة مقرونة بالواو [4]، مثل قوله تعالى: ﴿ أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا﴾[5].

الخامس: أن تكون الحال جامدة، نحو: هذا خاتم حديداً "[6].

وقوع صاحب الحال نكرة دون مُسَوِّغ :

من ذلك ما أجازه عيسي بن عمر من نصب: هذا رجلٌ منطلقاً على الحال، وزعم الخليل أن هذا جائز، ونصبه كنصبه في المعرفة، جعله حالاً ولم يجعله وصفاً، ومثل ذلك: مررت برجل قائماً، إذا جعلت الممرور به في حال قيام. وقد يجوز على هذا: فيها رجلٌ قائمًا، وهو قول الخليل رحمه الله[7]. وأجاز المبرد : مررت برجل ظريفاً بنصبه على الحال [8]. ومن ذلك – أيضاً– ما حكى يونس :" أنَّ ناساً من العرب يقولون " مَرَرْتُ بِمَاءٍ قِعْدَةَ رجل "[9].

([1]) انظر شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، ٢/ ٧٣٩.

([2]) شرح ابن عقيل ، ١/٥٠١.

([3]) شرح المفصل، ابن يعيش ،٢/ ٦٣ ، ٦٤

([4]) النحو الوافي ، عباس حسن ، ٢/ ٤٠٣.

([5]) سورة البقرة ، جزء الآية ، ٢٥٩.

([6]) انظر مغني اللبيب ، ابن هشام ، ٢/٣٦٥.

([7]) الكتاب، سيبويه، ١ / ١١٢.

([8]) انظر المقتضب ، المبرد ، ٤/٢٨٦، ٣٩٧.

([9]) شرح الكافية الشافية، لابن مالك ، ٢/ ٦٤٠.

مسألة : تقسيم الحال إلى مفرد وغير مفرد:

تنقسم الحال إلي ثلاثة أقسام :

الأول : المفـــردة : وهـــي مـــا ليست جملة ولا شبه جملة ، كقوله تعالي :﴿ إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِلْعَالَمِينَ ﴾ (١).

الثانـــي: شبه الجملة: وهي أن يقع موقع الاسم المنتصب على الحال الظرف والمجرور التامان(٢).

فـــشرطهما أن تكـــون شبه الجملة تامة لتحقق الإفادة، " والإفادة قد تكون بالإضافة أو بالنعت أو بالعدد ، أو بغير ذلك مما يكون مناسبًا له ، ويجعله مفيدًا " (٣).

الثالث: الجملة: تقع الجملة – الاسمية أو الفعلية – موقع الحال ولكن يشترط فيها عدة شروط:

١- أن تكون الجملة خبرية غير تعجبية، فجملة الحال لا تكون إنشائية (٤).

٢- لابـــد فيها مما يعلقها بما قبلها – أي تشتمل على رابط- ويربطها به لئلا يتوهم أنَّها مستأنَفة، وذلك يكون بأحد أمرين إما بالواو وإما ضمير يعود منها إلى ما قبلها(٥). أوبهما معاً كذلك.

- مـــثال الـــرابط بالـــواو قوله تعالى: ﴿لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾ (٦)، ونحو: جاء زيد والشمس طالعة.

- ومثال الرابط بالضمير فقط قوله تعالي: ﴿تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ﴾ (٧).

- ومثال الرابط بالواو والضمير معاً قوله تعالي : ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾(٨). وقد تخلو جملـــة الحـــال مـــنهما فـــيقدر أحدهما، فيقدر الضمير في نحو:" مررت بالبر ففَيزَ بِدرهَمٍ " حيث التقديـــر: ففيـــز مـــنه بدرهم، ومثال تقدير الواو قول الشاعر يصف غائصاً لطلب اللؤلؤ أنتصف النهار وهو غائص وصاحبه لا يدرى ما حاله:

---

(١) سورة آل عمران ، الآية ٩٦.

(٢) المقرب، ابن عصفور، ١٧٠.

(٣) النحو الوافي، عباس حسن ، ٣٩٣/٢.

(٤) انظر مغني اللبيب ، ابن هشام ، ٥٨٦/٢.

(٥) شرح المفصل ، لابن يعيش ، ٢/ ٦٦.

(٦) سورة يوسف، جزء الآية ١٤.

(٧) سورة الزمر ، جزء الآية ٦٠.

(٨) سورة النساء ، جزء الآية ٤٣.

نَصَفَ النَّهَارُ المَاءُ غَامِرُهُ وَرَفِيقُه بِالْغَيبِ لا يَدْرِى [1].

٣- أن تكـــون جملـــة الحال مجردة من الحروف المخلصة للاستقبال كالسين وسوف؛ وذلك لعدم التناقض بين الحال والاستقبال [2].

ربط جملة الحال بالواو بين الوجوب والمنع :

أولاً :وجوب ربطها بالواو: وذلك في موضعين .

أحـــدهما : إذ كانت جملة الحال اسمية غير مشتملة على ضمير عائد على ذي الحال ، ملفوظ به ، أو مقدر[3] . فإن كان المبتدأ ضمير ذي الحال ، لم يصلح بغير الواو ألبتة، وذلك كقولك: جاءني زيـــدٌ وهـــو راكـــب، ورأيت زيداً وهو جالس [4]. فإن كان الخبر في الجملة من المبتدأ و الخبر ظـــرفاً، ثم كان قد قُدِّم على المبتدأ كقولنا :" عليه سيف " و"فى يده سوط" كثر فيها أن تجيئ بغير واو[5].

وجعل الشيخ خالد الأزهري هذا الحكم -عند فقدان الضمير- عاماً واستشهد على ذلك بجملة:جاء زيد وما طلعت الشمس[6]، فهي هنا جملة فعلية فعلها ماض منفى ليس فيها ضمير.

ثانـــيهما: إذا كانـــت جملـــة الحال فعلها مضارع مثبت مسبوق بقد، نحو :﴿ لِمَا تُؤْذُونَنِي وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللهِ إِلَيْكُمْ﴾[7]. " فجملـــة تعلمون" حال من الواو فى " تؤذوننني " . وهي حالـــة مقـــررة للإنكـــار فـــإنّ قد لتحقيق العلم والعلم بنبوته يوجب تعظيمه ويمنع من إيذائه قاله البيضاوي [8]. فإن كانت مصدرة بفعل مضارع مثبت، خال من" قد " لزم الضمير، وترك الواو، تقول: جاء زيدٌ يضحك، وقدم عمرو تقاد الجنائب بين يديه ، ولا يجوز : جاء زيد ويضحك، ولا قدم عمرو وتقاد الجنائب بين يديه[9].

---

(1) انظر مغني اللبيب ، ابن هشام ، ٥٠٥/٢، والبيت للأعشى ميمون بن قيس .

(2) انظر المقرب ، ابن عصفور ، ١٧١.

(3) انظر السابق ، ١٧٠.

(4) دلائل الإعجاز ، عبد القاهر الجرجاني ، ٢٠٢.

(5) السابق ، ٢٠٢، ٢٠٣.

(6) انظر شرح التصريح على التوضيح ، للشيخ خالد الأزهري ، ٣٩١/١.

(7) سورة الصف ، جزء الآية ٥.

(8) شرح التصريح على التوضيح ، للشيخ خالد الأزهري ، ٣٩١/١.

(9) شرح الألفية)لابن الناظم ، ٣٣٧.

ثانيا: امتناع ربط جملة الحال بالواو: يمتنع ربط جملة الحال بالواو في عدة مواضع:

١- الجملة الواقعة بعد عاطف حالاً علي حال، كما قال المرادي نحو:﴿ فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْهُمْ قَائِلُونَ ﴾ (١)،(٢).

٢- أن تكون جملة الحال مؤكدة لمضمون جملة قبلها ، نحو: "هو الحق لا شبهة فيه"، وكقوله تعالي: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ (٣)، (٤).

٣- الجملة التي فعلها ماض بعد " إلا " الإيجابية- أي التي قبلها نفى- نحو: ما لقيته إلا أكرمني؛ لأنّ دخول إلا في الأغلب الأكثر على الأسماء، فهو بتأويل: إلا مكرماً لي. فصار كالمضارع المثبت. وقد يجئ مع الواو وقد نحو قولك: " ما لقيته إلا وقد أكرمني" ومع الواو وحدها، نحو: "ما لقيته إلا وأكرمني " (٥).

٤- الفعل الماضي المتلو بحرف العطف " أو" ، ومن ذلك قول العرب: لأضربنّه ذهب أو مكث. فذهب في موضع نصب على الحال، والتقدير: لأضربنه ذاهباً أو ماكثاً(٦).

٥- الفعل المضارع المسبوق "بلا" : فالأكثر مجيئها بالضمير ، وترك الواو كما في قوله تعالي : ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ﴾ (٧) ، وقوله تعالي:﴿ مَا لِيَ لَا أَرَى الْهُدْهُدَ﴾(٨) ،(٩).

٦- المضارع المنفي بما كقوله :

عَهِدتُك مَا تَصْبُو وَفِيكَ شَبِيبَةٌ فَمَالَكَ بَعْدَ الشَّيبِ صبْاً مُتَيمًّا (١٠).

٧- أنْ تكون الجملة الحالية مصدرة بمضارع مثبت غير مسبوق بقد، " تجتنب الواو عند ذلك إلا في نادر من الكلام كقول الشاعر: [عبد الله بن همام السلولي]

فَلَمَّا خَشِيتُ أَظَافِيرَهُم نَجَوتُ، وَأَرْهَنهمُ مَالِكَا .

---

(١) سورة الأعراف ، جزء الآية ٤.

(٢) شرح التصريح على التوضيح ، للشيخ خالد الأزهري ، ٣٩١/١.

(٣) البقرة ، جزء الآية ٢.

(٤) شرح الألفية، لابن الناظم ، ٣٤٤.

(٥) شرح كافية ابن الحاجب ، للرضي ، ٨٣/٢.

(٦) المقرب ، ابن عصفور ، ١٧١.

(٧) سورة المائدة ، جزء الآية ، ٨٤.

(٨) سورة النمل ، جزء الآية ٢٠.

(٩) شرح الألفية، لابن الناظم ، ٣٣٨.

(١٠) شرح التصريح على التوضيح ، للشيخ خالد الأزهري ، ٣٩٢/١.

أي : نجـوت راهـناً مالكاً. والأجود أنْ يجعل " أرهنهم " خبر مبتدأ محذوف لتكون الواو داخلة على جملة اسمية[1]. ومثال اجتنابها قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ ﴾[2].

مسألة تعدد الحال :

أولاً : وجوب تعدد الحال في موضعين :

١- إذا وقعـت الحـال بعد " إما " التي للتفصيل ، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِراً وَإِمَّا كَفُوراً﴾ [3].

٢- إذا وقعـت بعد " لا" النافية، نحو: يَقفِز الطَيار؛ لا خائفاً ولا متردداً" [4]. هذا مع أنَّ كلاًّ من ابـن عـصفور والـسهيلي لا يجيزان تعدد الحال لعامل واحد، إلا عن طريق التداخل بينهما أو العطف[5].

ثانيا : جواز تعدد الحال :

١- جـواز تعـدد الحـال وصـاحبها مفـرد وفيها تتطابق الحال مع صاحبها في النوع والعدد قـد يكون للإنسان حالان فصاعداً لأنَّ الحال خبر والمبتدأ قد يكون له خبران فصاعداً فتقول: هذا زيـد واقفـاً ضـاحكاً مـتحدثاً، ولا يجـوز ذلـك إن تـضادت الأحـوال، نحو: هذا زيد قائماً قاعداً [6].

وأوضح ابن يعيش أنَّه يجوز أن نسبك من الحالين حالاً واحدة فنقول في: هذا الطعام حلواً حامضاً، هذا الطعام مزاً فسبكت من الحالين معني [7].

٢- تعدد الحال وصاحبها متعدد، نحو:" لقيت هندًا مصعداً منحدرة " فـ" مصعداً " حال من التاء، و " منحدرة " حال " من هند " والعامل فيهما لقيت[8].

---

(1) شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، ٧٦٢/٢.

(2) سورة المدثر ، الآية ٦.

(3) سورة الإنسان ، جزء الآية ٣.

(4) انظر النحو الوافي ، عباس حسن ، ٢/ ٣٨٨.

(5) انظر المقرب ، ابن عصفور ١٧٢ ، ونتائج الفكر، السهيلي ، ٤٠٠، ٤٠١.

(6) شرح المفصل ، لابن يعيش ، ٥٦/٢.

(7) انظر السابق ، ٥٦/٢.

(8) شرح ابن عقيل ، ٥١٦/١.

هذا عند ظهور المعني المراد" تَردّ كل حال إلى ما تليق به، وعند عدم ظهوره يجعل أول الحالين لثاني الاسمين، وثانيهما لأول الاسمين ، ففي قولك:" لقيت زيداً مصعداً منحدراً" يكون: " مصعداً " حالاً من " زيد" و" منحدراً "حالاً من التاء[1].

إذا كانت الأحوال لفظها ومعناها واحداً " وجب تثنيتها أو جمعها على حسب أصحابها من غير نظر للعوامل، أهي متحدة في عملها وألفاظها ومعانيها،أم غير متحدة في شئ من ذلك؟ نحو: عرفت النحل والنمل دائبين على العمل. والأصل: عرفت النحل دائباً والنمل دائباً. والحالان متفقان لفظاً ومعني [2].

ولا يضر الاختلاف تذكيراً وتأنيثا؛ نحو قوله تعالي:﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ﴾[3]

سخر لكم الشمس دائبة والقمر دائباً[4] .

([1]) السابق ، ٥١٦/١، ٥١٧.

([2]) النحو الوافي ، عباس حسن ، ٣٨٦/٢.

([3]) سورة إبراهيم ، جزء الآية ، ٣٣.

([4]) النحو الوافي ، عباس حسن ، هامش ٤ ، ٣٨٦/٢.

سابعا : التمييز :

عـرّفه الـنحويون بأنّه : اسم، فضلة، نكرة، جامد ، مفسر لما أنبهم من الذوات .[1] هذا التعـريف شامل لنوعي التمييز – المفرد والنسبة – ولكن المتعلق بالجملة الفعلية هو تمييز النسبة وذلـك لأنّ " تمييـز المفرد من متممات الاسم ، فارتباط تمييز المفرد أو الذات بأجزاء جملته لا يكون إلا من خلال الاسم الذي يتم به، وقد جمع النحاة النوعين معاً لاتفاقهما في عدد من الأمور : النصب ، والاسمية ، والتنكير، وغلبة الجمود، والبيان والتفسير وإن كانا مختلفين في مفسرهما ، فتمييز النسبة يفسر نسبة غامضة بين الفعل والفاعل أو بين الفعل والمفعول ، ويسميه بعض النحاة التمييز المحول"[2].

شروط صيغة الاسم الواقع تمييزًا :

١- أن يكون اسماً .

٢- أن يكون فضلة، فابن يعيش أوجب نصب التمييز لكونه فضلة[3].

٣- أن يكون نكرة، جمهور النحاة يوجبون كون التمييز نكرة ، ويعللون ذلك بثلاثة أسباب:

أولهـا : لأنّـه إذا كان معروفاً – معرفةً كان مخصوصاً ، وإذا كان منكوراً كان شائعاً في نوعه.[4] فالنكرات تدل على الأجناس [5].

ثانـيها : لأنّـه يبيّن ما قبله، كما أنّ الحال يبين ما قبله، ولما أشبه الحال وجب أنْ يكون نكرة ، كما أنّ الحال نكرة [6].

ثالثها: أنّ المراد ما بيّن النوع فبين بالنكرة لأنّها أخف الأسماء [7].

فالتنكير في التمييز هو الأصل، وذلك أوجب عدم نيابته عن الفاعل. ولكن الكوفيين وابن الطراوة أجازوا تعريف التمييز، مستدلين على ذلك بقول رشيد بن شهاب اليشكري :

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرِفْتُ وُجُوهَنَا صَدَدْتَ وطِبْتَ النَّفسَ يا قَيْسُ بن عَمْرِو

ولكن البصريين حكموا على " أل " هنا بأنّها زائدة، والتقدير: طبت نفساً .[8]

---

(1) شرح قطر الندى وبل الصدي، ابن هشام ،٣١٢ ، وانظر المقرب ، ابن عصفور/١٠٨ ، والعوامل المائة النحوية في أصول العربية، الجرجاني ، ٣٠٦.

(2) في بناء الجملة العربية د/ محمد حماسة عبد اللطيف ، ٢٢٢.

(3) انظر شرح المفصل ، لابن يعيش ، ٧١/٢.

(4) انظر المقتضب ، المبرد ، ٣٢/٣.

(5) الأصول ، ابن السراج ، ٢٢٣/١.

(6) كتاب الجمل في النحو، الجرجاني ، ١٩٩.

(7) شرح المفصل، لابن يعيش ، ٧٠/٢.

(8) انظر شرح التصريح على التوضيح ، للشيخ خالد الأزهري ، ١٥١/١ ، ٣٩٤ ،والعوامل المائة النحوية ، الجرجاني ، ٣١٠ ، ٣١١ .

٤- أن يكـــون التمييـــز اسماً جامداً، وهذا الأصل فيه لكنه " قد يكون مشتقاً نحو: لله دره فارساً ، ففارس تمييز مشتق" [١] وهذا لا يكون إلا في أساليب التعجب السماعية فقط . مع عدم جواز إعراب كلمة "فارساً " هنا حالاً .

أنواع تمييز النسبة :

الأول: مـــا بُيِّن إجمالاً في نسبة العامل إلى فاعله- يسميه النحويون : المحول عن الفاعل- نحو : طـــاب زيدُ نفساً، وعليه قوله تعالى : ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً﴾ [٢] فنسبة "طاب " ، " واشتعل " إلى "زيد " " والرأس " مجملة ، تحتمل وجوهاً ، و" نفساً " ، و" شيباً " مبينتـــان لإجمالهما [٣] .

الثانـــي : مـــا بُـــيِّن إجمالاً في نسبة العامل إلى مفعوله – المحول عن المفعول – نحو: " غرست الأرض شـــجراً ، وقـــوله تعالى : ﴿ وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُوناً﴾ [٤] فنسبة " غرست " ،و" فجرنا" إلى الأرض فـــي الـــشاهدين مجملـــة ، تحـــتمل وجـــوهاً " وشـــجراً "،و" عـــيوناً " مبينـــتـــان لإجمالهما [٥].

مسألة : تعدد تمييز النسبة :

لا يجوز تعدده بغير عطف؛ نحو : نما الغلام جسماً وعقلاً [٦].

مسألة : التطابق في جملة التميز:

أولاً : وجوب مطابقة التمييز للمميز :

١- إن كـــان كل من التمييز والاسم السابق عليه في الجملة لشئ واحد ، أي أنَّ مدلول كل منهما هـــو مدلـــول الآخـــر؛ نحو : كرم علي رجلاً ، فالرجل هو علي ، وعلي هو الرجل. وكرم العليانِ رجلين ، وكرم العليون رجالاً .

٢- إن كـــان مدلول التمييز غير مدلول الاسم السابق _ المميِّز _ ولكن هذا الاسم السابق جمع ، والتمييز مصدر فإنَّه يجمع إذا اختلفت أنواعه باختلاف الأفراد التي يدل عليها الاسم السابق ، وتنطـــبق عليها تلك الأنواع ، وتنصب عليها ، نحو: خسر الأشقياء أعمالاً ، فقد جمع التمييز

---

(١) العوامل المائة النحوية في أصول العربية ، الجرجاني ، ٣١٣.

(٢) سورة مريم ، جزء الآية ٤.

(٣) انظر شرح ابن عقيل ، ٥٢٦/١، وشرح الألفية ، لابن الناظم ، ٣٤٧.

(٤) سورة القمر ، جزء الآية ١٢.

(٥) انظر شرح ابن عقيل ، ٥٢٦/١، وشرح الألفية لابن، الناظم ٣٤٧.

(٦) النحو الوافي ، عباس حسن ، ٤٢٤/٢.

٢- أعمـــالاً " بقصد معين : هو بيان أنَّ هذه الأعمال مختلفة الأنَواع ، وأنَّ كل نوع منها يصيب شقياً وهو فرد من أفراد الاسم السابق المجموع: " الأشقياء " .

٣- إنْ كـــان التمييـــز غير الاسم السابق ، ولكن الاسم السابق جمع ، والتمييز جمع متعدد ، غير مـــصدر، فيجمع لإزالة لبس محتمل ، نحو : كرم الأولاد أباءً ، فقد جمع التمييز " أباءً " ليدل جمعه على أنَّ لكل ولد أباً، وليسوا إخوة. ولو لم نجمعه وقلنا: كرم الأولاد أباً ، لقوى احتمال أنهم إخوة من أب واحد [١] .

ثانيا : وجوب ترك مطابقة التمييز للمميز .

إن كـــان معني التمييز واحداً ليس له أفراد متعددة ، ومعني الاسم السابق متعدداً؛ نحو : كرم الأولاد أباً (إذا كانوا أخوة لأب).

أو كـــان التمييز غير الاسم السابق ، ولكن الاسم السابق مفرد ، والتمييز جمع متعدد غير مـــصدر، وقصد بجمعه إزالة لبس محتمل ، نحو : نظف المتعلم أثواباً ، وكرمَ الشريف آباءً ، فلو طابـــق التمييـــز الاســـم السابق لوقع في الوهم أنَّ المقصود ثوب واحد. وأب واحد ،ولإزالة هذا الاحتمال والوهم جمع التمييز.

أو كان التمييز مصدراً لا يقصد أن تختلف أنواعه ، نحو : أحسن الجنود عملاً [٢].

ثالثاً: ترجيح المطابقة أو تركها:

وذلك في مثل: حسنت الفتاة عيناً؛ لأنَّ احتمال اللبس يكاد يكون معدوماً؛ إذ لا يكاد يخطر علـــى الـــبال أنَّ الحـــسن مقصور علي عين واحدة . ويترجح تركها في: حسن الفتيان ، أو الفتية وجهاً ، للسبب السالف [٣] .

---

(١) النحو الوافي ، عباس حسن ، ٤٢٨/٢.

(٢) السابق ، ٤٢٨/٢، ٤٢٩.

(٣) السابق ، ٤٢٩/٢.